

فريدريك انجلز

دور العنف في التاريخ

ترجمته
الدكتور فؤاد أيوب



دور العنف في التاريخ

المكتبة الاشتراكية

فريدريك انجلز

دور العنف في التاريخ

ترجمة
الدكتور فؤاد أيوب



مقدمة المترجم

نشرت المنشورات الاجتماعية في باريس منذ عام ١٩٤٧ ،
تحت عنوان **دور العنف في التاريخ** ، ثلاثة فصول من كتاب انجلز
الشهير **أنتي - دوهرنفغ** (وهي الفصول الثاني والثالث والرابع من
القسم الثاني) ، بالإضافة الى دراسة بالغة الاهمية كتبها انجلز
عن تكوين الامبراطورية الالمانية وعن تشكلها بعد الحرب الفرنسية
الالمانية عام ١٨٧٠ ، وأغلب الظن ان انجلز كتب هذه الدراسة
الاخيرة ، التي لم يتوفر له الوقت لاكمالها ، في شتاء ١٨٨٧ -
١٨٨٨ ، وقد ظلت في حالة المخطوط حتى نشرها ادوارد برنشتاين
في شباط - آذار من عام ١٨٩٦ في مجلة **نيو - زيت** الناطقة بلسان
الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالمانى .

ان لدينا في هذه الدراسة العرض النظري والدراسة الحسية
لدور العنف في التاريخ . فالفصول الثلاثة من **أنتي - دوهرنفغ**
تشكل عرضا نظريا رائعا لهذه المسألة بالغة الاهمية ، كما ان
دراسة انجلز عن تكوين الامبراطورية الالمانية تشكل تطبيقا مدهشا
للنظرية على حالة حسية عاصرها انجلز بمختلف مراحلها وتقلباتها .

ولذا فان الجمع بينهما في كراسة واحدة لم يكن تصرفا اعتباطيا في حال من الاحوال .

اما الهوامش الواردة في الكتاب ، فان المغفلة منها هي من انجلز نفسه ، أما الموقعة من الناشر فهي من وضع ادوارد برنشتاين ، الذي كان سباقا الى نشر دراسة انجلز سابقة الذكر .

لقد كان ماركس يقول عن العنف انه مولدة التاريخ . ولعل هذه أفصح كلمة يمكن أن نقدم بها لهذه الدراسة ، ونشير بها الى أهميتها ، خاصة في هذه الفترة من التاريخ ، حيث يشكل العنف السمة البارزة لجماع التطور البشري .



الفصل الأول

« في نظامي تتقرر العلاقة بين السياسة العامة وأشكال القانون الاقتصادي بطريقة حاسمة جداً ، وفي الوقت ذاته بطريقة فذة جداً ، بحيث لا يكون من النافل الإشارة بصورة مخصوصة الى هذه النقطة بغية تسهيل الدراسة . إن تشكل العلاقات السياسية هو ، تاريخياً ، **العنصر الأساسي** ، وليست أمثلة التبعية الاقتصادية الا نتائج أو حالات خاصة ، وبالتالي فهي على الدوام حقائق من **المرتبة الثانية** . وإن بعض الانظمة الاشتراكية الحديثة تجعل من الفكرة السطحية لعلاقة معكوسة كليا المبدأ الموجه لها ، بمعنى أنها تفترض أن الظواهر السياسية تنشأ عن الشروط الاقتصادية وتكون منقادة لها . وصحيح أن هذه النتائج من المرتبة الثانية موجودة بصفقتها هذه ، وهي ملموسة على أوضح صورة في الوقت الحاضر ؛ بيد أن من واجبنا أن نبحث عن العنصر البدئي في العنف **السياسي المباشر** وليس في أية قوة اقتصادية غير مباشرة » . وكذلك فإن الهر دوهرنغ ، في موضع آخر ، « ينطلق من المبدأ القائل أن الاوضاع السياسية هي السبب الحاسم في الوضع الاقتصادي وأن العلاقة المعكوسة لا تمثل سوى رد فعل من المرتبة الثانية . . . وما دام التجمع السياسي لا يؤخذ بعين الاعتبار لذاته ، بوصفه نقطة الانطلاق ، لكن على اعتباره مجرد وسيلة لضمان المعيشة ، فلا بد أن المرء يضمّر نصيباً خفياً من الرجعية في ذهنه ، مهما تظاهر بأنه اشتراكي راديكالي وثوري » .

تلك هي نظرة الهر دوهرنغ . انها تنصّب بكل بساطة ،
ترسم اذا جاز التعبير ، في هذا المقطع وفي مقاطع عديدة أخرى .
ولا نجد في أي موضع من المجلدات الثلاثة السمينّة حتى أوهى
محاولة من أجل البرهان على بطلان وجهة النظر المضادة . وحتى
اذا كانت الحجج المؤيدة لها بخسة مثل توت العليق ، فان الهر دوهرنغ
لن يعطينا ايّا منها . ذلك ان القضية كلها قد اثبتت مسبقا بواسطة
الخطيئة الاصلية الشهيرة ، حين جعل روبنسون كروزو من
فرايدي عبداً له . كان ذلك فعلاً من العنف ، وبنتيجة ذلك فعلاً
سياسياً . وبقدر ما يشكل هذا الاستعباد منطلق التاريخ الماضي
برمته وحقيقته الأساسية ، وبقدر ما يحققه بخطيئة الظلم
الأصلية ، بحيث لم تفعل المراحل التالية سوى التخفيف منه
و « تحويله الى أشكال أكثر التواء من التبعية الاقتصادية » ؛
وبقدر ما تستند « الملكية المؤسسة على العنف » ، التي استمرت
حتى وقتنا الراهن ، الى ذلك الفعل الأصلي من الاستعباد أيضاً ،
فانه من الواضح ان مختلف الظواهر الاقتصادية يجب أن تفسر
بالاسباب السياسية ، يعني بالعنف . وليس كل من لا يرضيه ذلك
الا رجعيّاً مقنعاً .

ويجب ان نشير بادىء الامر الى انه لا يمكن سوى لرجل
مفتون بنفسه قدر افتنان الهر دوهرنغ ان يعتبر هذا الرأي « فذاً »
حتى تلك الدرجة ، بينما ليس هو كذلك في حال من الأحوال .
إن الفكرة القائلة إن الافعال السياسية وأفعال الدولة هي العناصر
الحاسمة في التاريخ لفكرة قديمة قدم التاريخ المكتوب نفسه، وهي
السبب الرئيسي في انه لم يتبق لنا الا القليل جداً مما يتعلق بتطور

التقدم الفعلي للشعوب ، هذا التطور الذي حدث في هدوء ، في الكواليس ، وراء تلك المشاهد الصاخبة الجارية على المسرح . ولقد سادت هذه الفكرة كل مفاهيم التاريخ في الماضي ، ولم يوجه اليها الضربة الأولى سوى المؤرخين البورجوازيين الفرنسيين في عصر عودة الملكية ، وهو الشيء « الفذ » الوحيد الذي لا يعرف الهر دوهرنغ عنه ، مرة أخرى ، أي شيء على الإطلاق .

ولنستطرد : حتى لو افترضنا مؤقتاً أن الهر دوهرنغ على حق في قوله إن كل التاريخ الماضي يمكن أن يرد الى استعبادالانسان للانسان ، فاننا لا نبرح بعيدين جداً عن بلوغ لب المسألة . ذلك ان هذا السؤال يطرح علينا اذن : كيف حدث أن كروزو استعبد فرايدي ؟ المجرد اللذة التي في ذلك ؟ لا شيء من هذا القبيل . ان الامر على النقيض من ذلك اذ نحن نرى فرايدي « مضطرا الى تقديم الخدمة الاقتصادية بوصفه عبداً أو بوصفه مجرد أداة، وهو لا يحافظ عليه الا بوصفه هذه الأداة » . لقد استعبد كروزو فرايدي لغرض واحد ، ألا وهو أن يعمل فرايدي لمصلحة كروزو . وكيف يستطيع أن ينتفع من عمل فرايدي ؟ لا يستطيع ذلك الا اذا أنتج فرايدي من عمله مقدارا من وسائل المعيشة أعظم مما يتوجب على كروزو اعطائه اياه من أجل المحافظة عليه في حالة صالحة للعمل . وهكذا فان كروزو ، منتهكا صيغة الهر دوهرنغ الصريحة، « يأخذ التجمع السياسي » الناشئ عن استعباد فرايدي « ليس لذاته على اعتباره نقطة الانطلاق ، بل كمجرد وسيلة لضمان غذائه » ؛ ولنر الآن كيف يتدبر أمره مع معلمه وسيده الهر دوهرنغ .

وهكذا فان المثال الصبياني الذي انتقاه الهر دوهرنغ بصورة خاصة كي يثبت أن العنف هو « تاريخياً العنصر الأساسي » يثبت في واقع الامر أن العنف ليس سوى الوسيلة ، وأن الغاية هي المنفعة الاقتصادية . وما دامت الغاية « أكثر أساسية » من الوسيلة المستخدمة من اجل الحصول عليها ، فان الجانب الاقتصادي من العلاقة هو أكثر أساسية في التاريخ من الجانب السياسي . وبالتالي فان المثال يثبت بالضبط عكس ما يفترض فيه البرهان عليه . وكما هي الحال عند كروزو وفرايدي ، كذلك هي جميع حالات السيطرة والاستعباد حتى يومنا الحاضر . لقد كان القمع على الدوام حسب التعبير الأنيق الذي يستعمله الهر دوهرنغ، « وسيلة لضمان الغذاء » (مع أخذ الغذاء بمعناه الأوسع)، لكنه لم يكن في أي زمان أو مكان تجمعا سياسيا مُنشأ « لذاته » . ويجب أن يكون المرء الهر دوهرنغ كي يتصور أن ضرائب الدولة هي مجرد « نتائج من المرتبة الثانية » ، أو أن التجمع السياسي الحالي للبورجوازية الحاكمة والبروليتاريا المحكومة لم ينشأ إلا « لذاته » ، وليس بوصفه « وسيلة لضمان المعيشة » من اجل البورجوازية الحاكمة ، يعني ان هدفه الوحيد هو تحصيل الأرباح وتجميع رأس المال .

ومهما يكن من أمر ، فلنعد من جديد الى رجلينا . إن كروزو ، « مشرعاً السيف » ، يجعل من فرايدي عبداً له . لكنه لا بد للمرء كي يكون في مكنته الانتفاع بالعبد أن يملك نوعين من حسامه . فليس في مكنة أي امرئ أن ينتفع من العبد ، بل لا بد للمرء كي يكون في مكنته الانتفاع بالعبد ان يملك نوعين من

الاشياء : أولا الادوات والمواد اللازمة من أجل عمل عبده ، وثانياً الحد الأدنى من وسائل المعيشة من أجل إعالتة . وبالتالي فلا بد ، قبل أن تصبح العبودية أمراً ممكناً ، من قيام مستوى معين من الانتاج سلفاً ومن ظهور تفاوت معين في التوزيع بصورة مسبقة أيضاً . ولقد كان من الضرورة بمكان ، كي يصبح عمل العبيد الاسلوب السائد في الانتاج في مجتمع كامل ، أن تتحقق زيادة أعظم أيضاً في الانتاج والتجارة وتجميع الثروة .

ففي الجماعات البدائية القديمة التي تدين بالملكية الجماعية للارض لم يكن للعبودية أي وجود على الاطلاق ، أو أنها لم تكن تلعب سوى دور ثانوي . وكان الامر كذلك في مدينة روما الفلاحية الاصلية ؛ لكنه حين أصبحت روما « مدينة عالمية » ، وانتقلت الملكية الإيطالية أكثر فأكثر الى أيدي طبقة قليلة العدد من الملاكين فاحشي الثراء ، فقد حلّ سكان من العبيد محل السكان الفلاحين ، وإذا كان عدد العبيد في كورنثوس ، في زمن الحروب الفارسية ، قد ارتفع حتى ٤٦٠٠٠ ، وفي ايجينا حتى ٤٧٠٠٠٠ وكان هناك عشرة عبيد مقابل كل رجل حر ، فقد كان ذلك يستلزم شيئاً آخر بالاضافة الى « العنف » ، وهذا الشيء الآخر هو فنون صناعية وصناعة حرفية متطورة جداً وتجارة واسعة النطاق . ولقد كانت العبودية في الولايات المتحدة الاميركية تعتمد على العنف أقل كثيراً من اعتمادها على الصناعة القطنية الانكليزية ؛ أما في تلك المناطق حيث لم يكن ينبت قطن على الاطلاق ، أو لم تكن تنشئ العبيد من أجل الولايات المستتبطة للقطن — كما هي حال ولايات الحدود — فقد تلاشت العبودية من تلقاء ذاتها من دون استخدام العنف مطلقاً ، وذلك بكل بساطة لأنها لم تعد مربحة .

وهكذا فحين يسمي الهر دوه رنغ الملكية كما هي موجودة في الوقت الحاضر ملكية مؤسسة على العنف ، وحين ينعتها بأنها « ذلك الشكل من السيطرة الذي ليس أساسه استبعاد القريب من استخدام وسائط المعيشة الطبيعية فحسب ، بل ما هو أهم من ذلك أيضا ، استبعاد الانسان لقصره على القيام بالعمل العبودي » ، فانه يوقف العلاقة كلها على رأسها . ان استبعاد الانسان لقصره على القيام بالعمل العبودي يفترض ، في سائر أشكاله ، ان الذي يستعبد يملك في متناول يده أدوات العمل التي لا يستطيع بدونها أن يستخدم الشخص المستعبد ، كما يملك فضلا عن ذلك ، في حالة العبودية ، وسائط المعيشة التي تمكنه من ابقاء عبده على قيد الحياة . وبالتالي فانه يفترض ، في سائر الحالات ، امتلاك مقدار من الثروة فوق الحد الوسطي . كيف نشأت هذه الثروة ؟ إنه لمن الواضح على أية حال أنها قد تكون سلبت بالفعل ، وبالتالي فهي قائمة على أساس **العنف** ، لكن هذا ليس بالأمر الضروري في حال من الأحوال . ولعل المرء قد حصل عليها بفضل العمل ، ولعله سرقها ، أو لعله حصل عليها بالتجارة أو بالاحتيال . وفي الحقيقة انه لا بدّ من كسبها بواسطة العمل أولا ، قبل أن تتوفر أية إمكانية لسرقتها .

إن الملكية الخاصة لا تمثل في التاريخ ، في حال من الاحوال ، نتيجة السلب أو العنف . إن الامر على النقيض من ذلك ، اذ هي موجودة من قبل ، وان تكن مقتصرة على بعض الاغراض ، في الجماعيات البدائية القديمة لسائر الشعوب المتحضرة . ولقد تطورت حتى اتخذت شكل البضائع ضمن تلك الجماعيات ، أولا

عن طريق المقايضة مع الأجانب . وبقدر ما اتخذت منتجات
الجماعية الشكل السلمي ، يعني بقدر ما قل إنتاجها بغية الانتفاع
الشخصي وزاد إنتاجها لغرض المبادلة ، وبقدر ما حلت المبادلة
محل التقسيم الطبيعي الاصلي للعمل ضمن الجماعية أيضا ،
كانت حالة مختلف أعضاء الجماعية الفرادى من الشراء تزداد
تفاوتاً ، وكانت ملكية الارض الجماعية القديمة تنسف أكثر
فأكثر ، وكانت الجماعية تتطور بمزيد من السرعة نحو انحلالها
وتحولها الى قرية من الفلاحين الصغار . ولقد ظل الطفيان
الشرقي والحكم المتغير للشعوب الرحل الغازية عاجزا طوال
آلاف السنوات عن ايزاء هذه الجماعيات القديمة . لكن الدمار
التدريجي الذي أصاب صناعاتها المنزلية البدائية من جراء منافسة
منتجات الصناعة الكبرى قد اقترب بهذه الجماعيات أكثر فأكثر
من الانحلال . ولم يكن للعنف شأن في تدخل العملية أكثر مما كان
له في التقسيم الجاري بعد الوقت الحاضر للارض المستثمرة
جماعيا من قبل الجماعيات القروية (Gehoferschaften) على
ضفاف الموزيل وفي هوكوالد ؛ فالفلاحون الآن يجدون بكل بساطة
من مصلحتهم أن تحل الملكية الخاصة للارض محل الملكية الجماعية .
بل ان تكوين الارستقراطية البدائية نفسها قد قام ، كما هي الحال
عند السلتيين والجرمان وفي البنجاب الهندي ، على أساس
الملكية الجماعية للأرض ، ولم يكن مؤسسا بادىء الامر على العنف
في حال من الاحوال ، بل على القبول الحر والعادة . فحيثما
نشأت الملكية الخاصة ، فقد نشأت نتيجة للتغيرات الطارئة على
علاقات الانتاج والمبادلة في مصلحة زيادة الانتاج وتقدم التجارة

— وبالتالي نتيجة لأسباب اقتصادية . ولم يلعب العنف أي دور هنا على الإطلاق . وفي الحقيقة انه من الواضح ان قيام الملكية الخاصة يجب ان يكون أمراً واقعاً بصورة مسبقة حتى يتمكن السارق من **استملاك** ملكية الغير ، وحتى يكون بالتالي في مقدور العنف ان يغير صاحب الملكية الخاصة ، لكن دون ان يكون في مقدوره ان يخلقها .

وكذلك لا نستطيع ان نستنجد بالعنف والملكية المؤسسة على العنف من اجل تعليل « استعباد الانسان لقصره على القيام بالعمل العبودي » في شكله الأحدث ، أي العمل المأجور . ولقد سبقت لنا الإشارة الى الدور الذي لعبه تحويل منتجات العمل الى بضائع ، انتاجها ليس من اجل استهلاكها من قبل اولئك الذين انتجوها بل من اجل المبادلة ، في انحلال الجماعة القديمة، وبالتالي في التكون المباشر للملكية الخاصة . ولقد برهن ماركس في رأس المال بوضوح مطلق — والهر دوهرنغ يتفادى حتى أوهى إشارة الى ذلك — على أن إنتاج البضائع يتحول في مرحلة معينة من التطور الى إنتاج رأسمالي ، وأنه يحدث في هذه المرحلة أن « قوانين التملك او الملكية الخاصة ، وهي قوانين تقوم على أساس إنتاج البضائع وتداولها ، تتبدل بفعل ماتشتمل عليه من جدلية باطنة وحاسمة الى القوانين المناقضة لها تماما . فمبادلة المتعادات ، هذه العملية الاصلية التي انطلقنا منها ، قد انقلبت الآونة بصورة لم تترك منها سوى مبادلة ظاهرية . وان مرد ذلك الى الحقيقة التالية ، ألا وهي أن الرأسمال الذي تصير مبادلته لقاء قوة العمل ليس هو نفسه ، في المحل الاول ، سوى

جزء من نتاج عمل الآخرين المستملك دون معادل ؛ ومن جهة اخرى فان من واجب المنتج لا أن يعوض هذا الرأسمال وحده ، بل أن يعوضه ومعه قيمة فائضة .

« ولقد لاحظت لنا حقوق الملكية ، بادئ الامر ، وكأنها قائمة على أساس عمل المرء الخاص . . . لكن الملكية قد اصبحت الآن (في ختام التحليل الماركسي) الحق في تملك عمل الغير غير المدفوع الأجرة أو نتاجه من قبل الرأسمالي ، واستحالة تملك منتج العمل من قبل الشغل . فانفصال الملكية عن العمل قد اصبحت النتيجة الضرورية لقانون أنبثق في ظاهر الامر من هويتهما . » (١) وبكلام آخر ، فحتى اذا استبعدنا كل إمكانية للسرقه والعنف والاحتيال ، وحتى اذا افترضنا أن كل الملكية الخاصة قد كانت في الاصل قائمة على أساس عمل صاحبها الخاص ، وأنه لم يجر في سياق كل التطور اللاحق سوى مبادلة قيم متساوية لقاء قيم متساوية ، فإن التطور التدريجي للانتاج والمبادلة يؤول بنا بالضرورة الى الاسلوب الرأسمالي الحالي في الانتاج ، الى احتكار وسائل الانتاج ووسائل المعيشة من قبل طبقة واحدة ، صغيرة ، قليلة العدد ، والى تدهور الطبقة الاخرى التي تشكل الغالبية العظمى الى مستوى البروليتاريين المملقين ، والى التنابؤ الدوري لفترات ازدهار الانتاج التجاري وللأزمات التجارية ، والى مجمل الفوضى السائدة حاليا في الانتاج . أن العملية برمتها يمكن ان تفسر بالأسباب الاقتصادية المحضة : ودون الالتزام

(١) كارل ماركس ، رأس المال ، الكتاب الاول ، المجلد الثالث ، ص : ٣٦-٣٧

بالاستنجد مرة واحدة بالسرقة ، والعنف ، والدولة ، أو التدخل السياسي من أي نوع كان . وهكذا يتبين ان « الملكية المؤسسة على العنف » ليست هنا أيضا سوى عبارة متفاخرة القصد منها إخفاء افتقار صاحبها الى فهم مجرى الامور الحقيقي .

ان مجرى الامور هذا ، المتظاهر تاريخيا ، هو تاريخ تطور البورجوازية . فاذا كانت « الظروف السياسية هي السبب الحاسم في الوضع الاقتصادي » ، فلا يمكن اذن ان تكون البورجوازية الحديثة قد نمت في الصراع ضد الاقطاعية ، بل يجب ان تكون هذه الاخيرة هي التي انجبت بمحض ارادتها ولدا مدلا . ويعرف الجميع ان ماجرى هو النقيض من ذلك تماما . ان البورجوازيين ، الذين كانوا في الاصل مرتبة اجتماعية مضطهدة ، تدفع الجزية لطبقة النبلاء الاقطاعية الحاكمة ، وقد تجندوا من بين مختلف مقولات الألقان وفعلة السخرة ، قد استولوا على مراكز السلطة مركزا تلو الآخر في صراعهم المتصل ضد طبقة النبلاء ، وأخيرا انتزعوا السلطة منها في اكثر البلدان تطورا : في فرنسا باسقاط طبقة النبلاء بصورة مباشرة ، وفي انكلترا ببرجزتها أكثر فأكثر ، واحتوائها ، ورفعها الى مرتبة القيادة التزينية . وكيف حققوا ذلك ؟ حققوه بكل بساطة بواسطة تحويل في « الوضع الاقتصادي » اعقبه عاجلا أو آجلا ، بطيبة خاطر أو بنتيجة القتال ، تحول في الظروف السياسية . ان هذا الصراع الذي خاضته البورجوازية ضد النبالة الاقطاعية هو صراع المدينة ضد الريف ، صراع الصناعة ضد الملكية العقارية ، صراع الاقتصاد المالي ضد الاقتصاد الطبيعي ، وقد

كان السلاح الحاسم في يد البورجوازية في هذا الصراع هو قوتها الاقتصادية ، المتعاطمة باستمرار من جراء تطور الصناعة التي كانت يدوية بادية الأمر ، ومن بعد مانيفاكتورية في مرحلة متطورة لاحقة ، ومن جراء توسع التجارة . ولقد كانت القوة السياسية ، طوال هذا الصراع ، في جانب النبالة ، باستثناء فترة انحاز فيها التاج الى جانب البورجوازيين ضد النبالة كي يلجم الطبقة الواحدة بواسطة الطبقة الاخرى ؛ لكنه حالما شرعت البورجوازية ، العاجزة بعد سياسيا ، تكتسب الخطورة بفضل قوتها الاقتصادية المتعاطمة ، فقد استأنف التاج تحالفه مع النبالة ، وبذلك أثار الثورة البورجوازية ، في انكلترا بادية الامر ، ومن بعد في فرنسا . وقد ظلت « الظروف السياسية » في فرنسا على حالها ، في حين تجاوزها « الوضع الاقتصادي » . لقد كانت النبالة ، من وجهة النظر السياسية ، الكل في الكل ، أما البورجوازية فلا شيء ؛ أما من وجهة النظر الاجتماعية فقد كانت البورجوازية تشكل الآن الطبقة الأهم في الدولة ، في حين سلبت النبالة من سائر وظائفها الاجتماعية ، واصبح عملها كله مقتصر الان على تناول التعويض عن تلك الوظائف الزائلة ، وذلك في شكل المداخيل العائدة اليها . ولم يكن هذا كل شيء . لقد كان الانتاج البورجوازي بجملته خاضعا بعد للاشكال السياسية الاقطاعية للعصور الوسيطة التي كان هذا الانتاج - لا المانيفاكتورة فحسب ، بل في الصناعة الحرفية أيضا - قد تجاوزها منذ زمن بعيد . لقد ظل أسير الامتيازات النقابية التي لا حصر لها والحواجز الجمركية المحلية والاقليمية التي تحولت الى مجرد كوابح واغلال للانتاج .

ولقد وضعت الثورة البورجوازية حداً لذلك كله . وعلى أية حال ، فهي لم تفعل ذلك بتكييف الوضع الاقتصادي مع الظروف السياسية ، وفقاً لمبدأ الهر دوهرنغ - كان ذلك بالضبط ما كان النبلاء والتاج يسعون إليه عبثاً طوال سنوات - بل بالعملية المعاكسة تماماً ، أي تنحية القمامة السياسية العفنة القديمة وخلق ظروف سياسية يستطيع « الوضع الاقتصادي » الجديد أن يوجد ويتطور فيها . ولقد تطورت البورجوازية بصورة لامعة ، ولامعة جداً في الحقيقة ، في هذا الجو السياسي والتشريعي الذي كان مناسباً لحاجاتها ، بحيث باتت على وجه التقريب في المركز الذي كانت النبالة تحتله عام ١٧٨٩ : إنها لا تصبح نافذة اجتماعياً بصورة متزايدة فحسب ، بل تنقلب إلى عقبة اجتماعية ؛ إنها تنفصل أكثر فأكثر عن الفعالية الانتاجية ، وتصير يوماً بعد يوم ، مثل النبالة فيما مضى ، طبقة لا تفعل سوى ابتلاع المداخل ، وهي قد انجزت هذا الانقلاب في مركزها الخاص وخلقت طبقة جديدة هي البروليتاريا دون اللجوء إلى أية شعوزة من العنف ، لكن بطريقة اقتصادية محضة . بل الأمر أكثر من ذلك ، إذ هي لم تكن راغبة في الحصول بأية طريقة كانت على هذه النتيجة لأفعالها ونشاطاتها الخاصة - بل الأمر على النقيض من ذلك ، إذ فرضت هذه النتيجة ذاتها بقوة لا تقاوم ، ضد إرادة البورجوازية وبصورة منافية لنواياها ؛ إن قواها الانتاجية الخاصة قد نمت بحيث أفلتت من إشرافها ، وهي تدفع كل المجتمع البورجوازي صوب الدمار وصوب الثورة ، فكان ذلك ضرورة يفرضها أحد قوانين الطبيعة . وإذا كان

البورجوازيون يستنجدون في الوقت الراهن بالعنف كي ينقذوا
« الوضع الاقتصادي » المتهاوي من الكارثة الحاسمة ، فإن ذلك
لا يبرهن سوى على أنهم أسرى نفس الوهم الذي يسيطر على
الهر دوهرنغ ، الوهم بأن « الظروف السياسية هي السبب
الحاسم في الوضع الاقتصادي » ؛ ولا يبرهن ذلك سوى على أنهم
يتوهمون ، مثلهم مثل الهر دوهرنغ ، أنهم يستطيعون باستخدام
الظاهرة « البدائية » ، باستخدام « القوة السياسية البدائية المباشرة » ،
أن يحولوا من جديد تلك « الحقائق من المرتبة الثانية » التي هي الوضع
الاقتصادي وتطوره المحتوم ، وبالتالي يستطيعون ان ينسفوا
بمدافع كروب وبنادق موزر العواقب الاقتصادية للآلة البخارية
والنظام الآلي الحديث المترتب عليها ، وللتجارة العالمية والتطور
الحالي الخاص بالمصرف والائتمان .



الفصل الثاني

لكن فلننظر بمزيد من الامعان الى هذا « العنف » كلي القوة الذي ينادي به الهر دوهرنغ . لقد استعبد كروزو فرايدي « مشرعا سيفه » . من اين حصل على السيف ؟ فحتى الوقت الراهن لا تنبت السيوف على الاشجار ، حتى في الجزر الوهمية للأقاصص الروبنسية . والهر دوهرنغ لا يزودنا بأي جواب على هذا السؤال . فاذا كان في مكنة كروزو أن يحصل على سيف خاص به ، فان لنا الحق كل الحق في أن نفترض أن فرايدي سيظهر ذات صباح جميل وفي يده غدارة محشوة ، وعندئذ فان علاقة « العنف » ستقلب بكاملها رأسا على عقب . ان فرايدي هو الذي يأمر اذن ، وعلى كروزو ان يكذب ويكذب . ولا بد لنا ان نعتذر للقراء عن عودتنا بمثل هذا الاصرار الى قصة روبنسون كروزو فرايدي ، هذه القصة الجديرة بروضة الاطفال من دون العلم — لكن كيف لنا أن نمتنع عن ذلك ؟ اننا مضطرون لأن نطبق طريقة الهر دوهرنغ البديهية بكل وجدان ، وليس هو ذنبنا اذا لم يكن لنا بد ، حين نفعل ذلك ، من البقاء طوال الوقت ضمن حقل الصبائية الخالصة . وهكذا فان الغدارة تنتصر على السيف اذن ، ومن المؤكد ان هذه الحقيقة ستقنع هواة اكثر البدهيات صبيانية بأن العنف ليس مجرد فعل ارادة ، بل

يتطلب وجود شروط مسبقة ، حسية جدا ، قبل ان يتمكن من ممارسة فعاليته ، أعني يتطلب أدوات أكثر اتقانا منها تتغلب على الاقل اتقانا ؛ وفيما عدا ذلك ، فانه لا بدّ من انتاج هذه الادوات ، الامر الذي يعني ان ذلك الذي ينتج أدوات العنف الأكثر اتقانا ، وهي المسماة أسلحة عادة ، يتغلب على ذلك الذي ينتج الادوات الاقل اتقانا ، وباختصار ان انتصار العنف يقوم على أساس انتاج الاسلحة ، وهذا الانتاج ينهض بدوره على أساس الانتاج بصورة عامة - وبالتالي على « القدرة الاقتصادية » ، على « الوضع الاقتصادي » ، على ما يتوفر في متناول العنف من الوسائل المادية .

ان القوة في أيامنا الحاضرة هي الجيش والبحرية ، وكلاهما « يكلفان غالبا بصورة شيطانية » ، كما نعرف جميعا من تجربتنا الخاصة . ومهما يكن من أمر ، فليس في مقدور القوة أن تصنع المال ؛ انها تستطيع على الأكثر أن تأخذ المال الجاهز من قبل - وهذا لاينفع هو الآخر كثيرا ، كما نعرف من تجربتنا الخاصة ايضا بخصوص المليارات الفرنسية . وهكذا فلا بد في آخر تحليل من تأمين المال بوساطة الانتاج الاقتصادي ، بحيث ان القوة مشروطة مرة أخرى بالوضع الاقتصادي الذي يؤمن الوسائل اللازمة من أجل تجهيز أدوات العنف والحفاظ عليها . لكن الامر لا ينتهي عند هذا الحد . فليس هناك ما هو أكثر تبعية للشروط الاقتصادية المسبقة من الجيش والبحرية . فالتسلح ، والتركيب ، والتنظيم ، والتعبئة والسوقية^(١)، تتوقف جميعا قبل كل شيء على المستوى الذي

(١) أي التكتيك والستراتيجية .

تم بلوغه في حينه في الانتاج وفي المواصلات . فليست « المبتكرات الطليقة لأذهان » الجنرالات العباقره هي التي قلبت فن الحرب . بل اختراع الاسلحة الامضى والتغير الطارىء على العنصر البشري ، أي الجنود ؛ وفي أفضل الاحوال يقتصر الدور الذي يلعبه الجنرالات العباقره على تكييف أساليب القتال مع الاسلحة الجديدة والمقاتلين الجدد .

ففي أوائل القرن الرابع عشر ، انتقل البارود من العرب الى أوروبا الغربية ، ويعرف كل تلميذ صغير أنه قلب أساليب الحرب بصورة كلية . ومهما يكن من أمر ، فان تطبيق البارود والاسلحة النارية لم يكن عملا من العنف في حال من الاحوال ، بل خطوة الى الامام في الصناعة ، يعني تقدما اقتصاديا . والصناعة تبقى الصناعة ، سواء أكان غرضها خلق الاشياء أم تدميرها . ولم يكن لتطبيق الاسلحة النارية اثر ثوري في تسيير الحرب بحد ذاتها فحسب ، بل في العلاقات السياسية أيضا ، علاقات السيطرة والخضوع . وكان تأمين البارود والاسلحة النارية يستلزم الصناعة والمال ، وهما شيئان كانا متوفرين بين أيدي بورجوازيي المدن . وهكذا فقد كانت الاسلحة النارية ، منذ البداية ، أسلحة المدن ، واسلحة الملكية الصاعدة التي تؤيدها المدن ضد النبالة الاقطاعية . ان الجدران الحجرية لقلع النبلاء ، وقد كانت منيعة حتى ذلك الحين ، قد سقطت امام مدفع البورجوازيين . كما ثقب رصاص ينادق البورجوازيين دروع الفرسان واخرقها . وحين منيت خيالة النبلاء المدرعة بالهزيمة ، فقد

انهارت معها سيادة الطبقة النبيلة ؛ ومع تطور البورجوازية ، أصبح سلاحا المشاة والمدفعية ، أكثر فأكثر ، النمطين الحاسمين في الاسلحة ؛ ولقد اضطرت الحرفة العسكرية ، تحت ضغط تطور المدفعية ، ان تضيف الى تنظيمها فرعاً جديداً وصناعياً برمته . ذلك هو سلاح المهندسين .

وكان تحسين الاسلحة النارية عملية بطيئة جداً . فقد ظلت قطع المدفعية ثقيلة والبنديقية سلاحاً فظاً على الرغم من عدد من الاكتشافات التفصيلية . وكان لابد من ثلاثة قرون من أجل صناعة بنديقية صالحة لتجهيز سلاح المشاة كله . فالبنديقية ذات المغلاق والحربة لم تحل مكان الرمح بصورة نهائية في تجهيزات المشاة حتى أوائل القرن الثامن عشر . وكان سلاح المشاة يتألف في ذلك الحين من المرتزقة العاملين في خدمة الأمراء ، المجندين من بين أحط عناصر المجتمع ، وقد دربوا بصورة صارمة ، لكنه ما كان يمكن الاعتماد عليهم ، وكانت العصا الواسطة الوحيدة التي تجمعهم ، وهم على الاغلب أسرى حرب أعداء قد جندوا قسراً . وكان نمط القتال الوحيد الذي يمكن لهؤلاء الجنود ان يطبقوا فيه السلاح الجديد هو التعبئة الخطية التي بلغت أوج الكمال أيام فريدريك الثاني . كان مجموع مشاة الجيش يرتبون في ثلاثة صفوف على شكل مربع بالغ الطول وأجوف ، ويتحركون في القتال كتلة واحدة ، وفي أقصى الحالات يتقدم أحد الجناحين أو يتخلف قليلاً . وما كان في مستطاع هذه الكتلة الخرقاء أن تتحرك في تشكيلها الا على أرض مستوية تماماً ، وحتى على هذه

الأرض المستوية ما كانت تستطيع أن تتحرك إلا ببطء عظيم (٧٥ خطوة في الدقيقة) ؛ وكان تغيير التشكيل أثناء المعركة أمراً مستحيلاً ، وإذا ما اشتبك المشاة في القتال ، فقد كان النصر أو الهزيمة يتقرران بسرعة وبضربة واحدة .

وفي حرب الاستقلال الأميركية ، اصطدمت هذه الصفوف القليلة الليونة بعصابات من التمرديين الذين كانوا ، رغماً عن افتقارهم الكلي الى التدريب ، أقدر على إطلاق النار من بنادقهم ؛ وكان هؤلاء المتمردون يقاتلون من أجل مصالحهم الحيوية ، وبالتالي لم يكونوا يفرون مثل المرتزقة ؛ كما أنهم لم يفضلوا على الإنجليز فيلاقونهم في الصف على طريقتهم نفسها وفوق أرض مستوية مكشوفة . كانوا يأتون في تشكيل مفتوح ، في مجموعات من العساكر السريعي الحركة والمهري الرماية ، تحت حماية الغابات . وكان الصف عاجزاً هنا ، وقد سقط صريع خصومه غير المنظورين والمنيعين . لقد ابتدعت المناوشة من جديد - وهي طريقة جديدة في القتال كانت نتاجاً للتبدل الطارئ على عنصر الحرب الإنساني .

ولقد أكملت الثورة الفرنسية ما بدأته الثورة الأميركية، وذلك في المجال العسكري أيضاً . فلم يكن في إمكانها هي الأخرى أن تجابه جيوش التحالف جيدة التدريب إلا بقتل من الجنود سيئي التدريب ، لكن كثري العدد وهم نفير الأمة بأسرها . بيد أنه كان من واجب هذه الكتلة أن تحمي باريس ، يعني أن تدافع عن منطقة محددة ، الأمر الذي ما كان يمكن أن يتحقق إلا بانتزاع النصر في

مصرحة جماهيرية في ميدان مكشوف . ان المناوشات البسيطة لا يمكن ان تحقق شيئا كثيرا في هذا المضمار ، ولم يكن يد بن من ايجاد تشكيل من أجل الانتفاع بهذه الجماهير الفقيرة ، وقد اكتشف هذا التشكيل في **الطابور** . ان تشكيل الطابور قد جعل من الممكن حتى بالنسبة الى القوات رديئة التدريب ان تتحرك بدرجة جيدة من النظام ، فضلا عن ذلك بمزيد من السرعة (مائة خطوة ونيف في الدقيقة) ؛ ولقد جعل من الممكن اختراق الاشكال الجامدة لتشكيل الصف القديم ، والقتال على اية أرض كانت ، وبالتالي حتى على أرض هي منافية حتى الدرجة القصوى لتشكيل الصف ، وتجميع القوات بأية طريقة تناسب الموقف والمكان ، وبالمشاركة مع الهجمات التي تشنها عصابات مبعدة من الرماة إلقاء الخطوط العدو وإشغالها وكبح جماحها وإتباعها حتى تحين اللحظة المناسبة كي تخرقها قوى الاحتياطي الكبيرة في النقطة الحاسمة من مراكزها . ان هذه الطريقة الجديدة في الحرب ، القائمة على أساس العمل المتضامن للرماة والطوابير وعلى تجزئة الجيش الى فرق او ألوية مستقلة ، تتألف من سائر اسلحة الخدمة - وهي الطريقة التي رفعها نابليون الى أوج الكمال في مظهرها التعبوي والسوقي على حد سواء - قد اصبحت ضرورية اولا بسبب من تبدل العنصر الانساني ، أي جندي الثورة الفرنسية . فضلا عن ذلك ، فان ثمة شرطين مسبقين تقنيين هامين قد برزا الى الوجود : اولا ، العربات الاخف من أجل مدافع الميدان من صنع غريوفال ، وهي وحدها التي أتاحت تلك الحركة الاسرع المطلوبة في الوقت الحاضر من هذه المدافع ؛ وثانيا انعطاف عقب البندقية

الذي كان مستقيماً حتى ذلك الحين ، على امتداد خط الاستون .
ان هذا الانعطاف الذي طبق في فرنسا عام ١٧٧٧ قد اخذ عن
اسلحة الصيد ، وقد جعل من الممكن رمي الشخص المفرد بحظ
أكبر في اصابة الهدف . ولقد كان من المحال ، دون هذا التقدم ،
تطبيق تكتيك المناوشة الذي كانت الاسلحة القديمة غير فعالة فيه .

وسرعان ما قصر النظام الثوري لتسليح الشعب كله على
التجنيد الاجباري (مع البدل في مصلحة الاغنياء الذين كانوا
يشتررون عتقهم من الخدمة) ، وقد تبنته في هذا الشكل
معظم الدول الكبرى في القارة . وكانت بروسيا الدولة الوحيدة
التي حاولت ، بواسطة نظام LANDWEHR (١) ، أن تدمج في
الجيش ، على نطاق أوسع من ذلك ، قوة الشعب العسكرية .
وكانت بروسيا كذلك اول دولة جهزت كل قواتها من المشاة - بعد
الدور القصير الذي لعبته البندقية التي تحشى من فوهتها ،
وقد أدخلت عليها بعض التحسينات بين عام ١٨٣٠ وعام ١٨٥٠
من اجل الاستخدام الحربي - بالسلاح الاحداث الذي هو البندقية
ذات الخزان . وانها لتدين لهذين التجديدين بنجاحاتها عام ١٨٦٦ .

وفي الحرب الفرنسية الالمانية تقابل للمرة الاولى جيشان
مجهزان على حد سواء بالبنادق ذات الخزان ، وفضلاً عن ذلك
فقد كان كلاهما يطبقان تشكيلات تعبوية مماثلة جوهرياً للتشكيلات
التي كانت سائدة زمن البندقية القديمة للمساء والحجيرة

(١) الميليشيا .

المغلاق . وكان الفارق الوحيد أن البروسيين طبقوا تشكيل الطابور الخاص بالسرايا في محاولة لايجاد شكل للقتال أفضل تكيفاً مع نمط الاسلحة الجديد . لكنه حين حاول الحرس البروسي في سان بريغا في ١٨ آب أن يطبق تشكيل طابور السرايا بصورة جدية ، فان الكتائب الخمس التي كانت منخرطة في القتال فقدت في اقل من ساعتين اكثر من ثلث قواها (١٧٦ ضابطاً و ٥١١٤ رجلاً) . ومنذ ذلك الحين ادين طابور السرية بتشكيل للقتال بصورة لا تقل عن طابور الفصيل او الصف ، وأعرض عن كل محاولة لتعريض أي نوع من التشكيل المتراص لنيران العدو في المستقبل ، وبات الالمان لا يخوضون القتال الا بتلك القوات الكثيفة من الرماة حيث كان الطابور حتى ذلك الحين ينحل نظامياً من تلقاء ذاته تحت وابل الرصاص القاتل ، على الرغم من ان القيادة العليا كانت تعارض ذلك على اعتباره مخالفاً للانضباط . وكذلك اصبح العدو بعد الآن الشكل الوحيد للحركة تحت نيران البنادق المعادية . لقد أثبت الجندي، مرة أخرى، انه ادهى من الضابط . ذلك انه هو من وجد ، بطريقة غريزية ، الطريقة الوحيدة في القتال التي أثبتت صلاحيتها حتى الآن تحت وابل البنادق ذات الخزان ، وقد طبقها بكل نجاح رغماً عن معارضة القيادة .

لقد سجلت الحرب الفرنسية الالمانية منعطفا ذا مضامين جديدة كل الجدة . فأولاً بلغت الاسلحة المستخدمة مرحلة من الكمال لم يعد يمكن معها ، بعد الآن ، ان يحدث أي تقدم جديد

يكون له تأثير ثوري . فحين تملك الجيوش مدافع يمكن ان تصيب الكتائب على أي مدى يمكن تمييزها فيه ، وبنادق لا تقل عن ذلك فعالية في إصابة الأفراد ، وتعبئتها تتطلب وقتا اقل من إحكام الهدف ، فان كل التحسينات اللاحقة هي بالضرورة ذات أهمية صغرى في حرب الحركة . وبالتالي فان عصر التطور ، فيما يتعلق بالامور السياسية ، قد انتهى بصورة أساسية في هذا الاتجاه . ثانيا ، ان هذه الحرب قد اجبرت سائر الدول القارية الكبرى على اللجوء الى نظام **الميليشيا** البروسي مع تقويته، وبذلك فرضت على نفسها عبئا عسكريا سيقودها الى الدمار خلال سنوات قليلة . لقد اصبح الجيش غرض الدولة الرئيسي، وهدفا في ذاته ؛ ولم تعد الشعوب موجودة الا من اجل تقديم الجنود واطعامهم . ان الروح العسكرية تسود ، وهي تلتهم أوروبا . بيد ان هذه الروح العسكرية تحمل كذلك في احشائها بذرة دمارها الخاص . فالمنافسة بين الدول المختلفة تجبرها ، من جهة واحدة ، على صرف المزيد من المال كل عام على الجيش، والبحرية ، والمدفعية ، الخ . . ، معجلة هكذا أكثر فأكثر في انهيارها المالي ، كما تجبرها من جهة ثانية على اللجوء الى الخدمة العسكرية الاجبارية العمومية على نطاق متزايد الاتساع ابدا ، جاعلة هكذا ، مع الزمن ، الشعب كله متألفا مع استخدام الاسلحة ، وممكنة إياه بالتالي من أن يجعل مشيئته ، في لحظة معينة ، هي النافذة ضد اسيااد الحرب الامرين . ولسوف تحين هذه اللحظة حالما **يصبح** لجماهير الشعب - العمال والفلاحين في المدينة والريف - إرادة . وعند هذه النقطة فان جيوش الامراء

ستتحول الى جيوش للشعوب ؛ ان الآلة ترفض ان تعمل ، والروح العسكرية تنهار من جراء جدلية تطورها الخاص . وان ما لم تستطع الديمقراطية البورجوازية لعام ١٨٤٨ أن تحققه ، بالضبط لانها كانت ديموقراطية **بورجوازية** لا بروليتارية ، ألا وهو أن تمنح الجماهير الكادحة ارادة يكون مضمونها متوافقا مع مركزها الطبقي - سوف تحققه الاشتراكية بصورة لا تخطيء . وان هذا يعني تفجير الروح العسكرية **من الداخل** ، ومعها كل الجيوش القائمة .

تلك هي العبرة الاولى لتاريخ مشاتنا الحديثة . أما العبرة الثانية ، التي تعود بنا من جديد الى ألهر دوهرنغ ، فهي أن كل تنظيم الحرب وطريقتها ، وبالتالي النصر أو الهزيمة ، يبرهنان على تبعيتهما للظروف المادية ، يعني الاقتصادية ، للعنصر البشري وعنصر الاسلحة ، وبالتالي لكيفية السكان وكميتهم ، وللتطور التقني أيضا . أن شعبا من القناصة مثل الاميركيين يستطيع وحده ان يكتشف من جديد قتال المناوشة - ولقد كان الاميركيون قناصة بنتيجة أسباب اقتصادية محضة ، بالضبط مثلما تحول الآن هؤلاء اليانكيون أنفسهم من أهالي الولايات القديمة ، بنتيجة اسباب اقتصادية محضة ، الى مزارعين وصناعيين وبحارة وتجار لا يناوشون بعد الآن في الغابات العذراء ، بل يناوشون بدلا من ذلك ، وبمزيد من الفعالية ، في حقل المضاربة ، حيث حققوا كذلك تقدما عظيما في استخدام الجماهير الفقيرة .

وكانت ثورة مثل الثورة الفرنسية ، التي حررت اقتصاديا البورجوازي ، والفلاح خاصة ، تستطيع وحدها أن تكتشف الجيوش الجماهيرية ، وأن تكتشف في الوقت ذاته اشكال الحركة الطليقة التي تحطمت عليها الصفوف الصلبة القديمة ، هذه الصور العسكرية للحكم المطلق الذي كانت تحامي عنه . ولقد رأينا في حالة تلو الاخرى كيف ان منجزات التقنية تؤدي في الحال ، وبصورة الزامية على وجه التقريب ، حالما تصبح قابلة للتطبيق في المجال العسكري ويتم تطبيقها ، الى تبدلات بل الى ثورات في أساليب القتال . وفي الاغلب ضد ارادة قيادة الجيش . وفضلا عن ذلك فليس هناك في الوقت الحاضر اي ضابط صف صالح الا ويستطيع ان يفسر للهر دوهرنغ تبعية تسيير الحرب للانتاجية ووسائل المواصلات الخاصة بمؤخرة الجيش وبمرح القتال على حدة سواء . وباختصار ، فإن الظروف الاقتصادية وأدوات السلطة الاقتصادية هي التي تعضد في كل مكان وزمان « العنف » على تحقيق النصر الذي يكف العنف بدونه عن كونه عنفاً . وإن كل من يحاول ان يصلح أساليب القتال انطلاقا من وجهة نظر مضادة ، على أساس المبادئ الدوهرنفية ، لن يحصد غير الهزائم (١) .

واذا انتقلنا الآونة من الارض الى البحر ، وجدنا أن ثورة

(١) هذا ما تعرفه على أفضل صورة رئاسة الاركان البروسية . ويقول الهر ماكس جانس ، أحد قادة الاركان ، في محاضرة علمية : ان أساس القتال هو قبل كل شيء الاسلوب الاقتصادي لحياة الشعوب بصورة عامة .

(Kolinische Zeitung, April 20 . P 3 , 1876.

أبعد مغزى قد قامت هنالك أيضا في سياق هذه السنوات العشرين الأخيرة . ان المركب الحربي لحرب القرم قد كان المركب ذا السطحين او السطوح الثلاثة الخشبية ، المسلح بستين حتى مائة مدفع . وقد كانت الاشرعة هي التي تدفعه بصورة رئيسية بعد ، مع محرك بخاري إضافي ضعيف القوة من اجل الطوارئ . وكانت هذه المراكب الحربية تحمل على الاغلب مدافع من عيار ٣٢ ، تزن على وجه التقريب ٥٠ سنتنرا^(١) ، مع عدد قليل فقط من المدافع التي من عيار ٦٨ ، وزنها ٩٥ سنتنرا . وحوالي نهاية الحرب ، ظهرت البطاريات العائمة المدرعة ؛ ولقد كانت هذه البطاريات شياطين ثقيلة ، ثابتة على وجه التقريب ، لكنها عصية على مدافع تلك الايام . وسرعان ما صفحت المراكب الحربية بالفولاذ أيضا ؛ وكانت الصفائح رقيقة بعد بادئ الامر ، اذ كانت ثخانة أربع بوصات تعتبر اذن درعا ثقيلًا جدًا . لكن ما أسرع ما تفوق تطور المدفعية على التصفيح المدرع ، فاذا كل سماكة جديدة في التصفيح يقابلها مدفع جديد وأثقل من ذي قبل يخترقها بكل سهولة . وبهذه الطريقة فقد بلغنا حتى الآن ، من جهة واحدة ، تصفيحا ثخناته من عشر واثنين عشرة وأربع عشرة وأربع وعشرين بوصة (وتقتصر ايطاليا بنساء مركب سماكة صفائحه ثلاثة أقدام) ، ومن الجهة الثانية مدافع زنتها ٢٥ و ٣٥ و ٨٠ ، بل ١٠٠ طن يمكنها أن ترمي قذائف من زنة ٣٠٠ و ٤٠٠ و ١٧٠٠ وحتى ٢٠٠٠ رطل الى مسافات لم يحلم أحد بها من

(١) مقياس الماني يساوي ٥٠ كيلوغراما .

قبل ابداء . ان المركب الحربي في الوقت الحاضر هو مدرعة بخارية
 عملاقة تندفع بالماوح حمولتها ٨٠٠٠ - ٩٠٠٠ طن وقوتها
 ٦٠٠٠ - ٨٠٠٠ حصان بخاري ، متحركة الابراج ، تحمل أربعة
 أو ستة مدافع ثقيلة على الأكثر ، ومقدمتها تتمادى تحت الماء
 بمهماز الغرض منه إغراق السفن المعادية الأقل قوة . هذه
 آلة عملاقة وحيدة ، لا يقوم البخار فيها بعمل دفع البارجة
 بسرعة فائقة فحسب ، بل يدير الدفة أيضا ، ويرفع المرساة ،
 ويحرك الابراج ، ويغير ارتفاع المدافع ويشحنها ، ويضخ الماء ،
 ويرفع القوارب وينزلها الى الماء - وبعض هذه القوارب تسير
 بالبخار هي الاخرى - وهكذا دواليك . وان المنافسة بين
 التصفيح وقوة المدافع النارية لأبعد ما تكون عن الانتهاء ، بحيث
 نجد في أيامنا الحاضرة أن البارجة لا تفي بالمطلوب منها بصورة
 دائمة على وجه التقريب ، ويكون قد فات أوانها قبل إنزالها
 في البحر . فليست البارجة الحربية الحديثة نتاجا للصناعة
 الكبرى الحديثة فحسب ، بل نموذجا عنها أيضا ، معملا عائما
 - انتاجه الرئيسي ، بكل تأكيد ، تبذير سخي للمال . وإن البلد
 حيث الصناعة الكبرى أكثر تطورا ليملك على وجه التقريب
 احتكار بناء هذه السفن . إن سائر المدرعات التركية ، وسائر
 المدرعات الروسية على وجه التقريب ، ومعظم المدرعات الألمانية
 قد بنيت في انكلترا ؛ وإن الصفائح المدرعة القابلة لأي استخدام
 لا تصنع خارج شيفيلد ابداء ؛ وإن معملين من اصل معامل الفولاذ
 الثلاثة الموجودة في أوروبا والقادرة وحدها على انتاج المدافع
 الانقل معملان انكليزيان (وولفيش وإسفيك) ، أما الثالث

فألماني (كروب) . وإنه ليتضح بصورة ملموسة جدا ، في هذا المجال ، كيف أن « القوة السياسية المباشرة » التي هي حسب رأي ألهر دوهرنغ « السبب الحاسم في الوضع الاقتصادي » خاضعة على النقيض من ذلك ، بصورة كلية ، للوضع الاقتصادي ، وكيف أن تشغيل اداة القوة البحرية التي هي البارجة الحربية ، فضلاً عن بنائها ، يشكلان فرعاً للصناعة الكبيرة الحديثة . وإن هذه الحقيقة لا تؤلم أحداً بقدر ما تؤلم العنف نفسه ، يعني الدولة ، التي لا بد لها في الوقت الحاضر من ان تنفق لقاء بارجة واحدة قدر ما كان أسطول صغير كامل يكلفها من قبل ، والتي لا بد لها من الاذعان للحقيقة التالية ، ألا وهي أن هذه البوارج الغالية تصبح باطلة الاستعمال ، وبالتالي عديمة القيمة ، حتى قبل ان تمخر عباب البحر ، والتي لا بد أن تحس الاشمئزاز قدر ألهر دوهرنغ لأن رجل « الوضع الاقتصادي » ، المهندس ، قد أصبح اليوم على سطح البارجة أعظم أهمية من رجل « العنف المباشر » ، أي القبطان . أما نحن فعلى النقيض من ذلك ، اذ ليس هناك ما يدعونا الى الاستياء حين نرى ، في هذا الصراع التنافسي بين التصفيح المدرع والمدافع ، أن البارجة الحربية تطورت حتى اوج الكمال الذي يجعلها ، في وقت واحد ، باهظة التكاليف بصورة مثيرة وغير قابلة للاستخدام في الحرب (١) ؛ وأن هذا الصراع يفصح كذلك في مجال القتال البحري عن تلك

(١) ان أحكام آخر منتجات الصناعة الحديثة من أجل الاستخدام في القتال البحري ، الطوربيد ذاتي الاندفاع ، سيؤدي الى ذلك فيما يبدو ، اذ سيكون مغزاه أن أصغر قارب للطوربيد سيتفوق على أشد المدرعات بأساً (ولا تنس أن ما ورد أعلاه كتب عام ١٨٧٨) .

القوانين الجدلية العتيدة للحركة التي تنص على أن الروح العسكرية ، مثلها مثل أية ظاهرة تاريخية أخرى ، تندفع نحو دمارها بنتيجة تطورها الخاص .

وهكذا فاننا نرى ههنا أيضا ، بوضوح مطلق ، أنه ليس صحيحا في حال من الاحوال أن « الظاهرة البدائية يجب ان يبحث عنها في القوة السياسية المباشرة وليس في أية قوة اقتصادية غير مباشرة » . ان الامر على النقيض من ذلك ، اذا ما الذي يتضح أنه « بدائي » في مجال القوة في واقع الامر ؟ انه القوة الاقتصادية ، تحكم الصناعة الكبرى بأدوات العنف . وإن القوة السياسية فوق البحار ، المرتكزة على البوارج الحديثة ، لتبرهن على انها ليست « مباشرة » في حال من الاحوال ، بل هي على العكس من ذلك **مشروطة** بالقوة الاقتصادية ، بالمستوى العالي لصناعة التعدين ، وعمل الادارة الذي يقوم به الفنيون المؤهلون ، ومناجم الفحم الفائقة الانتاج .

ومع ذلك ، فما فائدة ذلك كله ؟ اذا ما سلمنا الهر دوهرنغ القيادة العليا في الحرب البحرية القادمة ، فإنه سيدمر سائر اساطيل المدرعات التي هي عبيد الوضع الاقتصادي ، دون طوربيدات او أية أحاييل أخرى ، وذلك بفضل « عنفه المباشر » وحده .

الفصل الثالث

« انه لحدث بالغ الاهمية ان تكون السيادة على الطبيعة ، على العموم (!) ، لم تجر (سيادة تجري !) الا بفضل السيادة على الانسان . ان استثمار الملكية العقارية على مساحات واسعة لم يتحقق قط في اي مكان دون استرقاق الانسان مسبقا في أحد اشكال العمل العبودي أو السخرة . أن اقامة السيادة الاقتصادية على الاشياء قد كان شرطها المسبق سيادة الانسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الانسان . كيف يمكن تصور ملاك عقاري كبير دون ان تتضمن هذه الفكرة على الفور سيادته أيضا على العبيد والأقنان وغيرهم من الافراد المستعبدين بصورة غير مباشرة ؟ وما هو المغزى الذي كان أو قد يكون لجهود الفرد ، المدعومة على الاكثر بجهود أسرته ، في الزراعة المطبقة على نطاق واسع ؟ ان استثمار الارض ، أو توسيع السيطرة الاقتصادية عليها على نطاق يتجاوز امكانات الفرد الطبيعية ، لم يصبح ممكنا في التاريخ المنصرم الا بواسطة قيام استعباد الانسان المرافق له ، وذلك اما قبل تطبيق السيادة على الارض او بصورة متواقتة معها . ولقد خفف من حدة هذه العبودية في المراحل اللاحقة من التطور . . . فشكلها الحالي في الدول الاكثر حضارة هو العمل المأجور ، المطبق حتى درجة تزيد أو تنقص تحت حكم البوليس . وان هذا العمل المأجور ليوفر ، عمليا ، إمكانية ذلك الشكل من الثروة المعاصرة الذي يتمثل في السيادة

على مناطق واسعة من الارض و (!) زيادة الملكية العقارية الكبيرة . ومن نافلة القول ان سائر الأنماط الاخرى من الثروة المتقاسمة يجب ان تفسر تاريخيا بطريقة مماثلة ، كما أن تبعية الانسان غير المباشرة للانسان ، التي تشكل حاليا الصفة الاساسية للاوضاع الاقتصادية التي بلغت أوج التطور ، لا يمكن أن تفهم وتعمل بذات طبيعتها ، بل على اعتبارها ميراثا طرأ عليه بعض التعديل لاستعباد أو اغتصاب كانا مباشرين فيما مضى » .

هكذا يتكلم الهر دوهرنغ .

الموضوعة : إن السيادة على الطبيعة (من قبل الانسان)
تفترض السيادة على الانسان (من قبل الانسان) .

الاثبات : ان استثمار الملكية العقارية على مساحات شاسعة
لم يتحقق قط في أي مكان الا باستخدام الرقيق .

إثبات الاثبات : كيف يمكن ان يكون هناك ملاكون كبار بدون رقيق ، ما دام الملاك الكبير لا يستطيع حتى مع عائلته ، بدون مساعدة الرقيق ، ان يستثمر الا قطعة هزيلة من ارضه ؟

وهكذا فإن الهر دوهرنغ ، كما يثبت أنه لا بدّ للانسان ان يستعبد الانسان أولا قبل ان يستطيع اخضاع الطبيعة لاشرافه ، يحول « الطبيعة » دون مزيد من الضوؤاء الى « الملكية العقارية الكبيرة » ، ومن بعد فان هذه الملكية العقارية — وهي ملكية لا تعرف هوية صاحبها — تحول على الفور الى ملكية ملاك عقاري كبير من الطبيعي أنه لا يستطيع استثمار أرضه دون رقيق .

أولاً ، ليست « السيادة على الطبيعة » و « استثمار الملكية العقارية » شيئاً واحداً في حال من الأحوال . ففي الصناعة تمارس السيادة على الطبيعة على صعيد مختلف كلياً وأعظم جداً منها في الزراعة التي لا تبرح خاضعة للشروط المناخية بدلاً من التحكم فيها .

ثانياً ، إذا ما اقتصرنا على استثمار الملكية العقارية المشكلة من مساحات شاسعة ، فإن المسألة التي تعترضنا أذن هي : من هو صاحب هذه الملكية العقارية ؟ وعندئذ فإننا نجد في التاريخ المبكر لسائر الشعوب المتحضرة لا « الملاكين العقاريين الكبار » الذين يحشرهم الهردوهرنغ هنا باحدى أحاييله المعهودة التي يسميها « الجدلية الطبيعية » ، بل الجماعات القبلية أو القروية العاملة بالملكية المشاعية للأرض . فاستثمار الملكية العقارية الكبرى كان مطبقاً في الأصل ، من الهند حتى أيرلندا ، من قبل مثل هذه الجماعات القبلية أو القروية ، فكانت الأرض المزروعة تستثمر أحياناً بصورة مشتركة لحساب الجماعة ، وأحياناً على شكل حصص منفصلة من الأرض تخصصها الجماعة للعائلات بصورة مؤقتة ، في حين كانت الأحراج والمراعي تستخدم بصورة مشاعية بعد . ومرة أخرى فإن من خصائص « الدراسات المتخصصة الأكثر نفوذاً » التي يقوم بها الهردوهرنغ « في مجال السياسة والقانون » أنه جاهل بهذه الأشياء جميعاً ، وأن سائر مؤلفاته تنضح بالجهل المطلق بكتابات مورر المدوية بشأن الدستور البدائي للمارش الجرمانى . وهو أساس كل القانون الألماني ، وبكل الأدبيات المتزايدة دون انقطاع ، والمستلهمة من مورر بصورة رئيسية ، هذه الأدبيات المكرسة لإثبات الملكية المشاعية البدائية للأرض عند سائر الشعوب المتحضرة في أوروبا وآسيا ، وتبيان الأشكال

المتنوعة لوجودها وانحلالها . وكما أن الهر دوهرنغ قد اكتسب بنفسه كل جهالته » ، رغم فداحتها ، في مجال القانونين الفرنسي والانكليزي ، كذلك هو الامر بشأن جهالته الاعظم ايضا في مجال القانون الجرماني . فالرجل الذي يستشيط غيظا ضد الافق المحدود للاساتذة الجامعيين لا يبرح في الوقت الحاضر هو نفسه ، في هذا المجال ، على الاكثر حيث كان الاساتذة قبل عشرين عاما .

انه لمن « مبتكرات الميخلة الطليقة » التي يتحلى بها الهر دوهرنغ تأكيده بأن استثمار الملكية العقارية الكبيرة كان يستلزم بالضرورة ملاكين عقارين ورقيقا . ففي الشرق كله ، حيث الارض ملك الجماعية القروية او الدولة ، لا نصادف عبارة الملاك العقاري في أي من اللغات المتنوعة ، وهي نقطة يستطيع الهر دوهرنغ ان يستشير بشأنها الفقهاء الانكليز الذين ذهبوا هباء جهودهم المبذولة في الهند من أجل حل مسألة هوية مالك الارض مثلما ذهب هباء جهود المرحوم الامير هنريخ الثاني والسبعين ، أمير روس - غريز - شليتز - لوبنشتين - ايرسفالد ، في محاولاته من أجل حل مسألة من هو حارس الليل . وكان الاتراك أول من أدخل نوعا من ملكية الارض الاقطاعية في البلدان التي استولوا عليها في الشرق . ولقد دخلت اليونان التاريخ ، منذ العصر البطولي ، بنظام من المراتب الاجتماعية قد كان هو نفسه بكل تأكيد نتاجا لفترة قبل تاريخية طويلة مجهولة . ومهما يكن من أمر ، فقد كانت الارض هنالك ايضا مستثمرة بصورة رئيسية من قبل فلاحين مستقلين ؛ وكانت الملكيات الاكبر الخاصة بالنبل والزعماء القبليين تشكل استثناء ، وما أسرع ما انقرضت على أي حال . ولقد استصلحت الاراضي في ايطاليا من قبل

الفلاحين بصورة رئيسية ؛ وحين طردت الملكيات الكبرى Latifundia الفلاحين الصغار في الفترة الاخيرة من حياة الجمهورية الرومانية واحلت العبيد مكانهم ، فقد استعاضت أيضا عن الزراعة بتربية الماشية . وبذلك ألحقوا الدمار بايطاليا ، وهي الحقيقة التي أدركها بلين منذ ذلك الحين (Latifundia Italianam Perdidere) . وكانت الزراعة الفلاحية سائدة في مختلف أرجاء أوروبا في القرون الوسطى (وعلى الأخص فيما يتعلق باستصلاح التربة العذراء) ؛ ولا أهمية مطلقا ، فيما يتعلق بالمسألة التي هي قيد نظرنا هنا ، لما اذا كان هؤلاء الفلاحون ملزمين بدفع الجزيات ، واذا كان الامر كذلك فما هي هذه الجزيات التي يجب أن يدفعوها ومن هم السادة الاقطاعيون الذين يتقاضونها .

ان المستوطنين الآتين من فريزلاند ، وساكنونيا الواطئة ، وبلاد الفلاندر والراين الواطيء ، الذين استصلحوا الأرض الواقعة الى الشرقي من نهر الالب بعدما انتزعوها من السلافيين ، قد فعلوا ذلك على اعتبارهم فلاحين احرارا ، مع نسب ملائمة جدا من الاتاوات ، وليس في حال من الاحوال تحت « شكل من أشكال السخرة » .

وفي اميركا الشمالية ، وضع القسم الاعظم من الأرض موضع الاستثمار من جراء عمل المزارعين احرار في حين كان الملاكون الكبار في الجنوب ، بعبيدهم واستثمارهم الجشع للأرض ، ينهكون التربة بحيث لم يعد في مقدورها أن تنبت سوى التنوب ، وبحيث اضطرت زراعة القطن أن تنتقل أكثر فأكثر نحو الغرب .

وفي استراليا وزيلانده الجديدة ذهبت سائر المحاولات التي بذلتها الحكومة البريطانية لاقامة ارستقراطية عقارية اصطناعية أدراج الرياح . وباختصار ، فاذا استثنينا المستعمرات الحارة وتحت الحارة . حيث يجعل المناخ العمل الزراعي محالا على الاوروبيين ، فانه يتبين ان الملاك الكبير الذي يخضع الطبيعة بواسطة عبده أو اقنائه ويستصلح التربة هو وهم خالص . ان الواقع هو على النقيض من ذلك تماما . فحيث ظهر هذا الملاك العقاري الكبير في العصور القديمة ، كما في ايطاليا ، فانه لم يستصلح الاراضي البائرة . بل كان يحول الاراضي المزروعة التي استصلحها الفلاحون الى مراعي للماشية ، مقفرا بذلك بلدانا كاملة من السكان ومنزلا بساحتها الدمار . وفي العصر الحديث ، حين ادت كثافة السكان الزائدة الى ارتفاع قيمة الارض ، وخاصة منذ أدى تطور العلم الزراعي الى اخصاب حتى أشد الاراضي فقرا - اعتبارا من هذا الوقت فقط جعل الملاكون العقاريون الكبار يسهمون على نطاق واسع في وضع الاراضي البائرة والمراعي موضع الاستثمار الزراعي ، وذلك قبل كل شيء بنتيجة سلب الارض الجماعية من الفلاحين ، في انكلترا وفي المانيا على حد سواء . لكن هذا الامر لم يتم دون مقابل . ذلك ان الملاكين الكبار حولوا ، مقابل كل فدان من المراعي استصلحوه زراعيًا في انكلترا ، على الاقل ثلاثة فدانات من الارض المزروعة في اسكوتلندا الى مرّاع للخراف ، وفي آخر الامر الى مجرد اراض شاسعة لقنص الطرائد الكبيرة .

انا معنيون هنا بالتأكيد الذي يقدمه ألهر دوهرنغ فقط ، الا وهو ان استصلاح مساحات شاسعة من الارض ، وبالتالي استصلاح الارض المزروعة عمليا في الوقت الحاضر ، لم يحدث

« في أي مكان أو زمان » إلا بواسطة الملاكين الكبار ورقيقهم — وهو تأكيد « يفترض بصورة مسبقة » كما رأينا جهالة بالتاريخ لم يسبق لها مثيل حقاً . وبالتالي فليس ما يدعوناً لأن ندرس هنا حتى أية درجة قد استثمرت الاراضي التي جعلت من قبل في فترات مختلفة قابلة للزراعة بصورة كلية وبصورة رئيسية من قبل العبيد كما كانت الحال في أوج اليونان ، أو من قبل الاقنان (كما في الملكيات الضخمة في العصور الوسيطة) ، كما ليس ما يدعوناً الى دراسة ماهية الوظائف الاجتماعية للملاكين العقاريين الكبار في العصور المختلفة .

وبعد ما يعرض علينا الهر دوهرنغ هذا الاثر الرائع للمخيلة — حيث لا ندرى أين يجب ان ينصب اعجابنا، أعلى أحيال الاستقراء أم على تزوير التاريخ — فانه يعلن ظافراً : « إنه لمن نافلة القول ان سائر الأنماط الأخرى لتوزيع الثروة يجب ان **تعلل تاريخياً بطريقة مماثلة !** » ومن المؤكد ان هذا يوفر عنه إضاعة حتى كلمة واحدة أخرى بشأن أصل رأس المال على سبيل المثال .

واذا لم يكن الهر دوهرنغ يريد ، بما ينادي به من سيادة الانسان على الانسان على اعتبارها شرطاً مسبقاً لإخضاع الطبيعة من قبل الانسان ، سوى ان يقرر بطريقة عامة ان مجموع نظامنا الاقتصادي الراهن ، المستوى الذي بلغته الزراعة والصناعة حالياً ، هو نتيجة تاريخ اجتماعي جرى في التضادات الطبقيّة ، في علاقات من السيطرة والاستعباد ، فهو يقول اذن شيئاً قد اصبح منذ زمن طويل ، منذ ايام **البيان الشيوعي** ، امراً معلوماً . بيد أن المسألة المطروحة على بساط البحث هي

كيف يمكننا ان نعلل اصل الطبقات والعلاقات القائمة على اساس التسلط ، واذا كان جواب الهر دوهرنغ الوحيد هو كلمة «النف» ليس غير ، فهذا يعني أننا لا نزال حيث كنا بالضبط . أما ان المستعبدين والمستثمرين قد كانوا في سائر الازمان اكثر عددا بما لا يقاس من السادة والمستثمرين ، وبالتالي أن القوة الفعلية قد كانت في ايدي اولئك ، فتلك حقيقة كافية لتبرهن على كسل ما تنطوي عليه نظرية العنف من السخف . وهكذا فلا يزال أماننا أن نفسر العلاقات القائمة على اساس التسلط والاستعباد .

لقد نشأت هذه العلاقات بطريقتين مختلفتين :

مثلما خرج البشر في الاصل من العالم الحيواني - بأضيق معاني الكلمة - كذلك دخلوا التاريخ : كانوا نصف حيوانيين بعد ، قساة ، عاجزين بعد تلقاء قوى الطبيعة ، جاهلين بعد بقوتهم الخاصة ، وبالتالي فقراء مثل الحيوانات ، ولا يكادون يزيدون إنتاجية عنهم . كانت تسود بعض المساواة في شروط الوجود ، وبالنسبة الى رؤساء الاسر نوع من المساواة ايضا في المركز الاجتماعي - على الأقل انعدام الطبقات الاجتماعية - استمرت بين الجماعيات الزراعية البدائية للشعوب المتحضرة في مرحلة لاحقة . وكان في كل من هذه الجماعيات ، منذ البدء ، بعض المصالح المشتركة التي لم يكن بد من تسليم أمر الحفاظ عليها الى بعض الافراد ، وصحيح ان ذلك كان يتم تحت إشراف الجماعة بوصفها كلا واحدا في تصفية الخلافات ، وقمع تعديات بعض الافراد على حقوق الآخرين ، والاشراف على مؤن المياه ، وخاصة في البلدان الحارة ، واخيرا الوظائف الدينية حيث تكون الشروط

بدائية بصورة مطلقة بعد . واننا لنجد مثل هذه الوظائف في الجماعيات البدائية في مختلف المراحل - في الممارشات الجرمانية الاقدم وحتى في الهند في الوقت الحاضر ، ومن الطبيعي انها تتمتع بمقدار معين من السلطان ، وهي تمثل اوائل سلطة الدولة . وتزداد القوى الانتاجية بصورة تدريجية ؛ وإن كثافة السكان المتعاظمة لتخلق مصالح مشتركة هنا ومصالح متضادة هناك بين الجماعيات المختلفة التي يؤدي تجمعها في وحدات أكبر ، بدوره ، الى تقسيم جديد للعمل وانشاء أجهزة من اجل حماية المصالح المشتركة والرقابة على المصالح المتضادة . وان هذه الاجهزة انتي تحتل مركزا مخصوصا بالنسبة الى كل جماعية على حدة - بل مركزا معارضا لها في بعض الظروف - ولو كان ذلك لمجرد انها تمثل المصالح المشتركة للمجتمع برمته ، سرعان ما تتخذ المزيد من الاستقلال ، إما عن طريق وراثه الوظائف التي تحدث كأمر مفروغ منه تقريبا في عالم تحدث الاشياء جميعا بصورة عقوية فيه ، واما لانها تصبح أكثر فأكثر شيئا لا غنى عنه من جراء العدد المتزايد من النزاعات مع التجمعات الاخرى . أما كيف تعاطم هذا الاستقلال الخاص بالوظائف الاجتماعية تلقاء المجتمع مع الزمن حتى انقلب الى السيادة على المجتمع ؛ وكيف تحول ذلك الذي كان الخادم في الاصل الى السيد بصورة تدريجية حيثما كانت الظروف مواتية ؛ وكيف ان هذا السيد ، وفقا للظروف ، قد برز على اعتباره طاغية شرقيا او سلطانا ، أو الحاكم عند القبيلة الأغريقية ، أو الزعيم عند العشيرة السلتيية ، وهكذا دواليك ؛ وحتى أية درجة استخدم العنف في المراحل التالية في سياق هذا التحول ؛ وكيف اتحد الحكام الفرادى أخيرا في طبقة حاكمة - فتلک مسائل لا حاجة الى دراستها هنا . فليس

يعني هنا سوى تقرير الحقيقة التالية ، ألا وهي أن ممارسة إحدى الوظائف الاجتماعية قد كانت في كل مكان أساس السيطرة السياسية ، ومن بعد أن السيطرة السياسية لم توجد في أية فترة زمنية الا حين كانت تقوم بأعباء وظائفها الاجتماعية . فمهما كان عدد الحكومات المستبدة التي قامت وسقطت في ايران والهند ، فقد كانت كل منها واعية كل الوعي لهذه الحقيقة ، الا وهي انها قبل كل شيء المتعهد المسؤول عن المحافظة الجماعية على الري في مختلف مناطق وديان النهر ، هذا الري الذي لا يمكن للزراعة أن تقوم هناك بدونه . وقد كان مقدرًا للانكليز المستعمرين ان يعموا عن هذه الحقيقة في الهند فتركوا سدود الري وأقنيتهم للخراب ، وهؤلاء هم في الوقت الحاضر يكتشفون أخيرا ، بفضل المجاعات المتكررة بانتظام ، أنهم أهملوا الفعالية الوحيدة التي كان يمكن أن تجعل حكمهم في الهند على الاقل سواء في الشرعية مع حكم السابقين لهم .

لكن عملية أخرى كانت تجري جنباً الى جنب مع هذه العملية لتشكيل الطبقات . أن تقسيم العمل ضمن العائلة الزراعية قد جعل من الممكن ، عند بلوغ مستوى معين من الرخاء ، ادخال قوة عمل واحدة أو عدة قوى عمل أجنبية اضافية . وكانت تلك هي الحال بالخاصة في البلدان حيث أصاب الانحلال الملكية الجماعية القديمة للأرض او على الاقل أفسحت الزراعة المشتركة السابقة المكان للاستثمار الفردي لحصص الأرض الخاصة بكل عائلة على حدة . وكان الانتاج قد بلغ حداً من التطور امكن معه لقوة عمل الرجل الواحد أن تنتج الآن أكثر مما يستلزمه مجرد بقائها ؛ وتوفرت وسائط اعالة قوى العمل الاضافية كما توفرت

وسائل استخدامها ؛ وبذلك فقد اكتسبت قوة العمل **قيمة** . بيد أن الجماعية ذاتها واتحاد الجماعيات الذي تنتسب اليه ما كانا يوفران أية قوى عمل إضافية زائدة . وبالمقابل ، فقد كانت الحرب تهيم مثل هذه القوى ، وكانت الحرب قديمة قدم تواجد اتحادات الجماعيات المتجاورة . ولم يكن الناس حتى ذلك الحين يعرفون ما عساهم يصنعون بأسرى الحرب ، وبالتالي فقد كانوا يقتلونهم بكل بساطة ؛ بل لقد كانوا في مرحلة أبكر يأكلونهم أيضا . بيد أن الاسرى اكتسبوا قيمة في مرحلة « الوضع الاقتصادي » التي تمّ بلوغها حاليا ، وبالتالي كان المنتصرون يبقونهم على قيد الحياة وينتفعون بعملهم . وهكذا فإن العنف ، بدلا من أن يسيطر على الوضع الاقتصادي ، قد جند على النقيض من ذلك لخدمته قسرا . لقد اكتشفت **العبودية** ، وسرعان ما أصبحت الشكل السائد للانتاج عند سائر الشعوب التي كانت قد تجاوزت مرحلة الجماعية القديمة ، لكنها انتهت في آخر الامر لأن تكون احد الاسباب الرئيسية لانحطاطها . ان العبودية هي التي كانت سباقة الى التمكين من تقسيم العمل بين الزراعة والصناعة على نطاق اوسع ، وبالتالي اتاحت قيام الهيلينية التي كانت زهرة العالم القديم . فلا دولة أغريقية ، ولا فنا وعلماء أغريقين بدون العبودية ؛ ولا امبراطورية رومانية بدون العبودية ؛ ولكن لا اوربا حديثة كذلك بدون الاساس الذي وضعتة الحضارة الاغريقية والامبراطورية الرومانية . يجب ألا ننسى قط ان كل تطورنا الاقتصادي والسياسي والفكري يفترض اوضاعا كانت العبودية فيها ضرورية كما كانت معترفا بها بصورة عمومية . وبهذا المعنى فان لنا الحق في أن نقول : لا اشتراكية حديثة بدون عبودية الازمان القديمة .

إنه لمن اليسير جدا أن نقدر في العبودية وأشياء أخرى مماثلة بعبارة عامة ، وأن نطلق العنان للاستياء الأخلاقي العنيف ضد مثل هذه الآثام . ومن سوء الحظ أن كل ما يؤدي ذلك إليه هو ما يعرفه جميع الناس ، أعني أن هذه المؤسسات الخاصة بالعصور القديمة لم تعد متفقة بعد الآن مع ظروفنا الحالية ومشاعرنا التي تقررها تلك الظروف . لكن ذلك لا يقول لنا كلمة واحدة عن كيفية قيام هذه المؤسسات ، وعن السبب في وجودها ، وعن الدور الذي لعبته في التاريخ . وحين ندرس هذه المسائل ، فإننا نضطر إلى القول — مهما كان صدى ذلك من التناقض والكفر — أن تطبيق العبودية في الظروف التي كانت سائدة في ذلك الحين قد كان خطوة كبرى إلى الامام . ذلك أنه من الحقائق الواقعة أن الإنسان قد خرج من العالم الحيواني ، وبالتالي فلم يكن له بد من استخدام وسائل همجية ، تكاد أن تكون وحشية ، للخروج من الهمجية . وحيثما استمرت الجماعيات القديمة في الوجود ، فقد شكلت طوال آلاف السنين أساس الشكل الأشد همجية للدولة ، ألا وهو الاستبداد الشرقي من الهند حتى روسيا . ولم تحقق الشعوب التطور من تلقاء ذاتها إلا حيثما انحلت تلك الجماعيات ، وكان تقدمها الاقتصادي التالي يقوم في زيادة الإنتاج وانمائته بواسطة العمل العبودي . وأنه لمن الجلي أنه بقدر ما كان العمل الإنساني قليل الانتاجية بعد بحيث لم يكن يوفر سوى فائض صغير فوق الوسائل الضرورية من أجل المعيشة ، فإن أية زيادة في القوى الانتاجية ، وتوسيع التجارة وتطوير الدولة والقانون ، أو تأسيس الفن والعلم ، لم تكن ممكنة إلا بواسطة تقسيم أكبر للعمل . ولقد كان الأساس الضروري من أجل ذلك كله هو التقسيم الكبير للعمل بين الجماهير التي تنجز العمل

اليدوي البسيط والاشخاص القليلين من أصحاب الامتياز الذين كانوا يقومون على رأس العمل ، ويديرون التجارة والشؤون العامة، ويعنون في المراحل اللاحقة بالفنون والعلوم . ولقد كان الشكل الأكثر بساطة وطبيعية لتقسيم العمل هذا هو العبودية في واقع الامر . ففي الشروط التاريخية للعالم القديم ، وخاصة العالم الهليني . لم يكن في الامكان أن يتم التقدم الى مجتمع قائم على اساس التضادات الطبقيّة الا في صورة العبودية . ولقد كان ذلك تقدما حتى بالنسبة الى العبيد . ان اسرى الحرب الذين كانت جماهير العبيد تجند من بينهم قد كانوا يظلون على قيد الحياة الآن على الاقل ، بدلا من ان يقتلوا كما كانت الحال من قبل . بل يشعروا كما كان نصيبهم في فترات اسبق .

ويمكننا ان نضيف عند هذه النقطة ان سائر التضادات التاريخية بين الطبقات المستثمرة والطبقات المستثمرة ، بين الطبقات السائدة والطبقات المسودة حتى يومنا الحاضر تجد تفسيرها بالضبط في هذا النمو الناقص نسبيا لانتاجية العمل الانساني . فما دام السكان العاملون فعليا منهمكين كليا بعملهم الضروري بحيث لا يجدون متسعا من الوقت من اجل الاهتمام بشؤون المجتمع المشتركة - ادارة العمل ، وشؤون الدولة ، والقضايا التشريعية ، والفنون والعلوم ، الخ ، - فقد كان من الضروري ان توجد بصورة مستمرة طبقة مخصصة ، طليقة من العمل الفعلي ، كي تدير تلك الشؤون ؛ ولم تتوان هذه الطبقة قط ، في مصلحتها الخاصة ، عن فرض عبء أثقل فأثقل من العمل على الجماهير العاملة . وان الزيادة الهائلة للقوى الانتاجية

التي بلغت الصناعة الحديثة هي وحدها التي جعلت من الممكن توزيع العمل بين سائر أعضاء المجتمع دون استثناء ، وبالتالي تحديد زمن العمل الخاص بكل فرد على حدة ضمن حدود يتبقى معها للجميع وقت طليق يسمح لهم بالإسهام في شؤون المجتمع العامة - نظريا وعمليا على حد سواء . وبالتالي فإن كل طبقة مستثمرة وسائدة لم تصبح عديمة النفع ، وفي الحقيقة عائقا في سبيل التطور الاجتماعي ، إلا في الوقت الراهن ، كما أنها لن يقضى عليها دونما هوادة أو رحمة ، مهما يكن مقدار «العنف المباشر» الذي في يمينها ، إلا في هذا الوقت الحاضر أيضا .

وبالتالي فحين يشيح الهر دوهرنغ بوجهه عن الهيلينية لأنها كانت تقوم على أساس العبودية ، فقد كان يحق له إذن أن يلوم الإغريقين أيضا لأنهم ما كانوا يملكون الآلات البخارية والبرق الكهربائي . وحين يؤكد أن استعبادنا المأجور الحديث لا يمكن أن يفسر إلا على اعتباره ميراثا من العبودية معدلا وملطفا حتى درجة ما ، وليس بطبيعته الخاصة (يعني بقوانين المجتمع الحديث الاقتصادية) ، فإن ذلك لا يعني إلا أحد أمرين : فاما أن كلا العمل المأجور والعبودية هما شكلان من الاستعباد والتسلط الطبقيين ، وهذا ما يعرفه كل طفل ، واما أن ذلك خطأ كله . ذلك أن لنا نفس الحق في أن نقول أن العمل المأجور لا يمكن أن يفسر إلا على اعتباره شكلا مخففا من التهام اللحم البشري ، وهو ما تقرر اليوم أنه كان الشكل البدائي العمومي للانتفاع بالاعداء المهزومين .

وهكذا فإن الدور الذي يلعبه العنف في التاريخ ، تلقاء التطور الاقتصادي ، لواضح كل الوضوح . فأولا ، أن كل سلطة

سياسية تقوم في الاصل على وظيفة اقتصادية واجتماعية ، وهي تتعاطم بصورة مطردة مع تحول اعضاء المجتمع ، بفعل انحلال الجماعة البدائية ، الى منتجين فرادى ، وانفصالهم هكذا بصورة متزايدة عن مديري الوظائف الاجتماعية المشتركة . ثانياً ، تستطيع القوة السياسية ، بعدما استقلت حيال المجتمع وتحولت من خادمة له الى سيدة عليه ، ان تعمل في اتجاهين مختلفين : فاما ان تعمل في منحى التطور الاقتصادي الطبيعي واتجاهه ، وفي هذه الحال لا يقوم اي نزاع بينهما ، والتطور الاقتصادي يتسارع اذن ، واما ان تعمل ضد التطور الاقتصادي ، وفي هذه الحال تكون القاعدة استسلاما له الا في حالات استثنائية قليلة . وان هذه الاستثناءات القليلة هي حالات منعزلة من الفتوحات حيث يقضي الغزاة الاكثر همجية على سكان أحد البلدان او يطردونهم فيسحقون قوى انتاجية لا يعرفون كيف يستخدمونها او يتركونها نهبا للخراب . وهذا ما فعله المسيحيون في اسبانيا العربية بالقسم الاكبر من اعمال الري التي كانت زراعة العرب وبستنتهم المتطورتان جدا تقومان عليها . ان أي فتح يقوم به شعب اكثر همجية يعكر بكل تأكيد التطور الاقتصادي ويدمر قوى انتاجية عديدة . بيد أن الفاتح الاكثر همجية مضطر ، في الغالبية العظمى من حالات الفتح الدائم ، ان يتكيف مع « الوضع الاقتصادي » الاعلى الصامد للفتح ؛ أن المفلوبين يتمثلونه ، وما اكثر ما يضطر حتى لاتخاذ لغتهم الخاصة . لكننا اذا تركنا حالات الفتح جانبا ، فحيثما اصبحت سلطة الدولة الداخلية في بلد من البلدان متضادة مع تطوره الاقتصادي ، كما حدث في مرحلة معينة مع كل سلطة سياسية على وجه التقريب في الماضي ، فإن النزاع كان ينتهي على الدوام بسقوط السلطة السياسية .

ان التطور الاقتصادي يشق طريقه عنوة ، دون هوادة ودون استثناء - وقد أشرنا أعلاه الى آخر مثال بارز على هذه الحقيقة : الثورة الفرنسية الكبرى . فاذا كان الوضع الاقتصادي ، ومعه البنية الاقتصادية لبلد معين ، تابعين بكل بساطة للقوة السياسية وفقا لنظرية الهر دوهرنغ ، فانه من المحال اطلاقا ان نفهم لماذا لم يستطع فريديريك غليوم الرابع بعد عام ١٨٤٨ ان يحقق النجاح ، على الرغم من « جيشه الرائع » ، في تطعيم النقابات الوسيطة وغير ذلك من العجائب الرومانسية على الخطوط الحديدية ، والآلات البخارية ، والصناعة الكبرى التي كانت تتطور في ذلك الحين بالضبط في بلده ، أو لماذا يعجز قيصر روسيا ، الذي يملك بكل تأكيد في متناوله يده وسائل قسرية أعظم من ذلك ، لا عن دفع ديونه فحسب ، بل حتى عن المحافظة على « عنقه » دون ان يستدين باستمرار من «الوضع الاقتصادي» لاوروبا الغربية .

ان العنف هو الشر المطلق عند الهر دوهرنغ ، وإن أول فعل من العنف هو الخطيئة الاصلية بالنسبة اليه ؛ وأن عرضه برمته هو مرثاة طريفة عن تلوث التاريخ اللاحق كله بالخطيئة الاصلية ، مرثاة عن الافساد المخجل لكل القوانين الطبيعية والاجتماعية من قبل هذه القوة الشيطانية التي هي العنف . وأما ان العنف يلعب دورا آخر في التاريخ ، دورا ثوريا ؛ وأما أنه ، حسب تعبير ماركس ، مولدة كل مجتمع قديم حامل بمجتمع جديد ، أو الاداة التي تشق بمساعدتها الحركة الاجتماعية طريقها وتحطم الاشكال السياسية الميتة المتحجرة - فليس عند الهر دوهرنغ كلمة واحدة عن ذلك كله . وهو لا يقبل بإمكانية ان يكون العنف

ضرورياً من اجل قلب النظام الاقتصادي للاستثمار إلا وهو يطلق
التأوهات والأنين - ذلك ان أي استخدام للعنف يؤدي بالحقيقة،
ويا لسوء الحظ ، الى تحطيم معنويات الشخص الذي يلجأ اليه .
وانه ليؤكد ذلك على الرغم من الانطلاقة المعنوية والروحانية الهائلة
التي كانت من نتائج كل ثورة ظافرة ! وانه ليؤكد ذلك في المانيا
حيث سيكون على الاقل لأي تصادم عنيف - هذا التصادم الذي
قد يفرض في الحقيقة على الشعب - حسنة تكتيس العبودية
التي تشربها الوجدان القومي بنتيجة اذلال حرب الثلاثين عاما !
وان هذا الاسلوب في التفكير الجدير بالمبشرين ، العديم الحياة ،
التفه ، العاجز ، ليزعم الحق في ان يفرض ذاته على أعظم حزب
ثوري عرفه التاريخ !

العنف والاقتصاد في انشاء الامبراطورية الألمانية الجديدة

فلنطبق (١) الآن نظريتنا على تاريخ المانيا المعاصر وممارستها
العنف بالحديد والدم . ولسوف نرى اذن بكل وضوح السبب في
نجاح سياسة الحديد والدم بصورة مؤقتة والسبب في انتهائها
بالضرورة الى الافلاس .

(١) المرجع أن انجلز كتب هذا المقال ، المرتبط بالفصل الثالث من القسم
الثاني من أنتي دوهرنغ ، في شتاء ١٨٨٧ - ١٨٨٨ ، لكنه لم يتمكن من انجائه .
وقد وضع عنوان هذا المقال ، وقسمه الى خمسة فصول ، ووضع عناوين هذه
الفصول ، ادوار برنشتاين الذي نشر المخطوطة للمرة الاولى في المجلد الاول من
السنة الرابعة عشرة من تيوزيت . ان الايضاحات الموقعة في هوامش المخطوطة
من وضع برنشتاين أيضا . (ملحوظة من الناشر) .

مطامح الوحدة وفرصها حتى عام ١٨٦٠

قسم مؤتمر فيينا أوروبا عام ١٨١٥ متاجرا بمصائرها ، بحيث اتضح امام ابصار العالم أجمع العجز التام الذي يعاني منه أصحاب السلطان ورجال الدولة . لقد كانت الحرب العامة التي خاضتها الشعوب ضد نابليون ردة فعل الشعور القومي الذي داسه نابليون بالاقدام عندها جميعا ، وكان جزاء ذلك أن الامراء والديبلوماسيين في مؤتمر فيينا داسوا هذا الشعور القومي بمزيد من الازدراء ، فكان لأصغر سلالة مالكة من القيمة أعظم مما لأكبر الشعوب . ونشرت ألمانيا وإيطاليا إلى دويلات من جديد ، ومزقت بولونيا للمرة الرابعة ، وبقيت المجر رازحة تحت النير . وما كان يمكن أن يقال أن الشعوب تعرضت للظلم . لماذا انسأقت بدون مقاومة ؟ ولماذا رحبت بقيصر روسيا على أنه محررها ؟

لكن هذا الوضع ما كان يمكن أن يدوم . فمنذ نهاية العصر الوسيط يعمل التاريخ على تشكيل أوروبا على أساس دول قومية كبرى . أن دولا من هذه المرتبة تشكل وحدها التنظيم السياسي الطبيعي للبورجوازية الأوروبية المالكة زمام السلطة ، وهي تشكل أيضا الشرط الذي لا غنى عنه من أجل إقامة التعاون الأممي المتناغم بين الشعوب ، هذا التعاون الذي لا يمكن أن تقوم سلطة

البروليتاريا بدونيه . فلا بد بادئ الامر ، في سبيل ضمان السلم الدولي ، من تنحية جميع الاحتكاكات القومية التي يمكن تفاديها ، ولا بد ان يكون كل شعب مستقلاً وسيدا في اراضيه . وهكذا كان الشعور القومي يرتفع في كل مكان مع نمو التجارة والزراعة والصناعة ، وبالتالي نمو قوة البورجوازية ، وكانت الامم المشتتة والمضطهدة تطالب بوحدها واستقلالها .

وهكذا كان هدف ثورة عام ١٨٤٨ . في كل مكان خارج فرنسا ، تلبية المطالب القومية وتلبية متطلبات الحرية على حد سواء . لكن وراء البورجوازية الظاهرة من الوهلة الاولى كانت تنتصب في كل مكان منذ ذلك الحين الصورة المتوعدة للبروليتاريا التي كانت قد انتصرت في حقيقة الامر ، وكانت هذه الصورة ترمي بالبورجوازية في احضان الخصوم الذين غلبوا لتوهم : الرجعية الملكية والبيروقراطية ونصف الاقطاعية والعسكرية ، هذه الرجعية التي انهزمت امامها ثورة عام ١٨٤٩ . وفي المجر ، حيث لم يحدث ذلك ، دخل الروس وسحقوا الثورة . واذ لم يكتفِ القيصر بذلك ، فقد مضى الى فرسوفيا ، ونصب نفسه حكما على اوروبا ، وسمى كريستيان دي غلوكسبورغ ، صنيعة المطواع ، وريشا لعرش الدانمرك . ولقد اذل بروسيا كما لم تذلل من قبل قط ، وذلك حين حظر عليها حتى اوهى رغبة في استثمار الاتجاهات الالمانية الى الوحدة ، والزمها باعادة تنصيب الجمعية الوطنية الاتحادية وبالخضوع للنمسا . وهكذا نرى ان نتيجة الثورة على العموم قد كانت للوهلة الاولى ان بروسيا والنمسا تحكمان وفقا لصورة دستورية ، لكن بالروح القديمة عينها ، وان القيصر يسود على اوروبا اكثر من ذي قبل .

لكن الثورة في حقيقة الامر كانت قد انتشلت البورجوازية
 بقسوة من الروتين القديم الذي كان ميراثا لها ، وذلك حتى في
 البلدان المجزأة ، وعلى الاخص في المانيا . كانت البورجوازية قد
 نالت مساهمة متواضعة على أي حال في السلطة السياسية ؛ وأي
 نجاح سياسي تحققه البورجوازية يستثمر في انطلاقة اقتصادية .
 وان « السنة المجنونة » ، التي انقضت وانتهت لحسن الحظ ، قد
 كانت تبين للبورجوازية بصورة ملموسة انه يجب عليها الآن ان تتخلص
 بصورة حاسمة من السبات والبلادة الماضيين . ولقد حدث اتساع
 لعلاقات السوق العالمية وانطلاقة للامعمال لم يحدث لهما من
 قبل مثيل على الاطلاق ، وذلك في أعقاب الامطار الذهبية التي
 تساقطت من كاليفورنيا واستراليا ، فضلا عن بعض الظروف
 الاخرى ؛ وكان المطلوب هو الاطباق عليها وتأمين المشاركة فيها .
 وان اوائل الصناعات الكبرى ، التي كانت تشاهد النور منذ عام
 ١٨٣٠ ، وعلى الاخص منذ عام ١٨٤٠ ، على ضفاف الراين ، وفي
 الساكس ، وفي سيليزيا ، وفي برلين ، وفي مدن الجنوب المنعزلة ،
 قد حسنت ووسعت على جناح السرعة بعد الآن ؛ واتسعت
 الصناعة المنزلية في الاقضية أكثر فأكثر ؛ وأسرع في بناء الخطوط
 الحديدية ، كما ان الزيادة الهائلة في الهجرة قد خلقت مع ذلك
 كله خطأ ألمانيا عبر الاطلسي لم تكن به حاجة الى المعونات المالية .
 واستقر التجار الالمان اكثر من أي وقت مضى فيما وراء البحار في
 جميع المواقع التجارية ، وكانوا وسطاء لقسم متعاضم الاهمية
 من التجارة العالمية ، وقد شرعوا يفاوضون شيئا فشيئا في موضوع
 توظيف لا البضائع الانكليزية فحسب ، بل البضائع الالمانية .
 ومهما يكن من أمر ، فان الاقليمية الالمانية، بتشريعاتها المتعددة

والمختلفة في التجارة والحرق ، سوف تصبح عاجلاً عقبية
لا تطاق في سبيل هذه الصناعة التي كان مستواها يرتفع
بصورة هائلة ، وفي سبيل التجارة المرتبطة بها .
فعند كل بضعة أميال رسم تجاري مختلف ، وفي كل مكان شروط
مختلفة في ممارسة الحرفة الواحدة ، وفي كل موضع محاكمات
أخرى ، وإشراك بيروقراطية وجمركية ، وفيما عدا ذلك ، في
أغلب الأحيان ، حواجز نقابية لا يظهر عليها أي تنازل على الإطلاق !
ويصاحب ذلك كله تشريعات محلية عديدة ومتنوعة ، وقيود على
حقوق الإقامة كانت تمنع الرأسماليين من إطلاق قوى العمل
المتوفرة ، بأعداد كافية ، إلى تلك المواقع حيث الأرض ، والفحم ،
والقوة المائية ، وغير ذلك من الموارد الطبيعية ، تتيح إقامة
المشروعات الصناعية ! إن إمكانية الاستثمار الحر لقوة عمل البلاد
الكتلية قد كانت الشرط الأول للتطور الصناعي ؛ ومع ذلك فقد
كانت الشرطة والاغاثة العامة يعارضان في إقامة المهاجرين ، وذلك
حيثما كان الصناعي الوطني يجمع العمال القادمين من كل حذب
وصوب . أن قانونا مدنيا ألمانيا ، وحرية الإقامة التامة بالنسبة
إلى جميع مواطني الامبراطورية ، وتشريعا صناعيا وتجاريا وحيدا ،
هذه الأمور لم تعد بعد الآن مجرد أحلام وطنية تراود طلبة
متمحمسين ، بل أضحت من الآن فصاعدا شروط الوجود الضرورية
للصناعة .

وفيما عدا ذلك ، فقد كان هناك في كل دولة ، وفي كل دويلة ،
نقد آخر ، وأوزان أخرى ، ومقاييس أخرى من نوعين أو ثلاثة
أنواع على الأغلب في الدولة الواحدة . ولم يكن أي من هذه

العملات والمقاييس والاوزان معترفا به في السوق العالمية. أكان مما يبعث على العجب اذن أن يعمد تجار وصناعيون كانوا يقومون بالمبادلات في السوق العالمية ، وكان لابد لهم من منافسة السلع المستوردة ، الى استخدام العملات والاوزان والمقاييس الاجنبية أيضا ؟. وهل كان مما يبعث على العجب ان خيط القطن كان يكب بالارطال الانكليزية ، والاقماش الحريرية كانت تصنع بالامتار ، وحسابات البلاد الاجنبية تنظم بالليرات الاسترلينية والدولارات والفرنكات ؟ وكيف كان يمكن انشاء مؤسسات ائتمانية كبرى في هذه المناطق النقدية المحدودة ، هنا بأوراق مصرفية بالفولدن ، وهناك بالتاليات البروسية ، وفي مكان آخر بالتاليات الذهبية ، والتاليات ذات « الثلاثين » ، وبالماركات المصرفية ، وبالماركات السارية ، المساوية لعشرين غولدن أو أربعة وعشرين غولدن ، وبحسابات القطع الاجنبي وتقليباته غير المتناهية ؟

وحين كان يتم التغلب أخيرا على هذه الامور جميعا ، فكم من قوى تكون قد صرفت في هذه الاحتكاكات ، وكم من وقت ضاع وكم من مال هدر ! وكانوا قد بدأوا يدركون أخيرا ، في المانيا أيضا ، أن الوقت هو المال في الوقت الحاضر .

وكان على الصناعة الالمانية الفتية أن تثبت جدارتها في السوق العالمية ، وما كان في مقدورها أن تنمو الا بفضل التصدير . وكان لابد في سبيل ذلك من أن تحظى بحماية القانون الدولي في الخارج . وكان في مكنة التاجر الانكليزي او الفرنسي او الاميركي ان يجيز لنفسه في الخارج أكثر مما يستطيع داخل بلاده ، فقد كانت سفارة بلاده تتدخل في مصلحته اذن ، وكانت بعض البوارج الحربية

تتدخل أيضا اذا اقتضى الامر . أما التاجر الالماني ! كان التاجر النمساوي يستطيع ان يعتمد على سفارته في المشرق على الاكثر ، وهي لم تكن تقدم له كثيرا من المعونة على أي حال . لكن حين كان التاجر البروسي في الخارج يشكو الى سفارته ظلما وقع ضحية له ، فقد كان الجواب الذي يتلقاه بصورة دائمة على وجه التقريب هو : « انك تستأهل ذلك ، فما الذي أتى بك الى هنا ؟ ولماذا لا تبقى في بلادك بكل هدوء ؟ » وفيما عدا ذلك ، فان رعاية الدولة الصغيرة لم يكن يتمتع بأي حق في أي مكان . وكان التجار الالمان ، حيثما ذهبوا ، يجدون أنفسهم تحت حماية أجنبية ، فرنسية أو انكليزية أو اميركية ، أو كانوا يأخذون سريعا جنسية وطنهم الجديد (١) . وحتى لو شئت بعثتهم أن تعمل شيئا من أجلهم ، فما عسى ان تكون فائدة ذلك ؟ لقد كان القناصل والسفراء الالمان يعاملون ما وراء البحار معاملة ماسحي الاحذية .

نرى من هنا كيف أن الطموح الى « وطن » وحيد قد كانت له خلفية مادية جدا . تلك لم تكن بعد الآن العاصفة السديمية لجماعات الطلبة المتجمعين في أعيادهم في وأرتبورغ ، « حيث كانت الشجاعة والقوة تتأججان في النفوس الالمانية » ، وحيث كان « الشاب ينجرف بمثل قوة العاصفة الى المعركة والى الموت في

(١) نجد في مخطوطة انجلز هنا ، بقلم الرصاص ، هذه الكلمة « ويرث » . وجورج ويرث هو شاعر ثوري ، صديق لماركس وانجلز ، وقد قام برحلات طويلة كمندوب تجاري . ومما لا ريب فيه أن انجلز كان ينوي أن يستخدم فيما بعد ، في هذا الموضع ، الوقائع التي نقلها ويرث اليه (ملاحظة من الناشر) .

سبيل الوطن » على الحان تشييد قرتسي ، وذلك بهدف استعادة السيادة الامبراطورية الرومانسية للعصر الوسيط ، وحيث كان الشاب الذي يزمجر مثل العاصفة يسمي في شيخوخته خادما للامير ، خادما مبتذلا كل الابتذال ، شاعريا ومؤمنا بالحكم المطلق . . ولم يكن ذلك ايضا النداء الى الوحدة ، هذا النداء الذي كان قد قارب الارض كثيرا في هذه الاثناء ، الصادر عن المحامين وغيرهم من الايديولوجيين البورجوازيين في عيد الاحرار في هامباخ ، هؤلاء الذين كانوا يحسبون أنهم يحبون الحرية والوحدة لذاتهما ، وما كانوا يدركون البتة أن تحويل المانيا الى جمهورية ذات مقاطعات صغيرة على الطريقة السويسرية ، هذه الجمهورية التي كان يؤول اليها المثل الاعلى لأكثر الافراد غموضا فيما بينهم ، قد كان على قدر امبراطورية الطلبة من الاستحالة . لا ، لقد كانت تلك رغبة التاجر العملي والصناعيين ، هذه الرغبة الصادرة عن حاجة الاعمال الفورية الى تكتيس عفش الدويلات التاريخي الذي كان يناهض التطور الحر للتجارة والصناعة ، والى تنحية جميع النزاعات النافلة التي كان رجل الاعمال الالماني مضطرا الى التغلب عليها في وطنه اذا كان يبغى التغفل في السوق العالمية والتي كان منافسوه جميعا معفيين منها . لقد باتت الوحدة الالمانية ضرورة اقتصادية ، والناس الذين يطالبون الآونة بها يعرفون ما يريدون . فهم نشأوا في التجارة ومن أجل التجارة ، وكانوا يفهمون شؤونها ، وكان يمكن التعامل معهم . كانوا يعرفون أنه يجب المطالبة بالسعر المرتفع ، لكنه يجب أيضا تخفيضه بكل طيبة خاطر . كانوا ينشدون عن الوطن الالماني ، بما في ذلك ستيريا والتيروول والنمسا ،

« الفنية بالرجال والانتصارات » ، وينشدون أيضا :

من الموز حتى ميميل
ومن الايلش حتى البلطيق
ألمانيا ، ألمانيا فوق الجميع
فوق العالم بأسره .

لكنهم كانوا على استعداد للموافقة ، على حساب هذا الوطن الذي ينبغي ان يكون أعظم بصورة دائمة ، على تخفيض هائل ، خمس وعشرين الى ثلاثين بالمائة ، لقاء الدفع عدا ونقدا . لقد كانت خطتهم للوحدة مقررّة ، وكانت قابلة للتطبيق ايضا .

لكن الوحدة الألمانية لم تكن مسألة المانية خالصة . فمند حرب الثلاثين عاما لم تحسم اية قضية عامة المانية دون تدخل محسوس جدا من الخارج . وفي ١٧٤٠ قام فريدريك الثاني بالاستيلاء على سيليزيا بمساعدة الفرنسيين . وفي عام ١٨٠٣ ، أملت فرنسا وروسيا كلمة فكلمة إعادة تنظيم الامبراطورية المقدسة الرومانية في المعاهدة التي تخلى امبراطور النمسا في أعقابها عن الامبراطورية الرومانية الجرمانية (١) .

ولقد نظم نابليون ألمانيا فيما بعد على هواه . واخيرا فقد قطعت أوصالها في مؤتمر فيينا من قبل روسيا بصورة رئيسية ، ومن بعد من قبل انكلترا وفرنسا ، فقسمت الى ست وثلاثين دولة والى اكثر من مائتي قطعة من الارض بين كبيرة وصغيرة ، وساعد في هذه العملية بكل اخلاص افراد السلالات الحاكمة الألمانية ،

Reichsdeputationshauptschlass (١)

تماما كما في برلمان راتيسبون من ١٨٠٢ الى ١٨٠٣ ؛ بل لقد زادوا التمييز سوءا . فضلا عن ذلك ، فان قطعا منتزعة من المانيا منحت الى امراء اُجانب . وهكذا لم تكن المانيا عاجزة وبلا معين فحسب ، بل كان محكوما عليها بالعدم ايضا من وجهة النظر السياسية والعسكرية ، وحتى الصناعية ، نظرا للنزاع الداخلي الذي ينهكها . والاسوأ من ذلك ان فرنسا وروسيا اكتسبتا ، بفعل سوابق متكررة ، الحق في تقطيع اوصال المانيا ، تماما كما أن فرنسا والنمسا انتحلتا الحق في السهر على بقاء ايطاليا مجزأة . وكان هذا الحق المزعوم هو الذي نفذه القيصر تقولا عام ١٨٥٠ . عندما طالب ، هو الذي امتنع بصورة بالغة اللفظاظة عن اي تعديل في الدستور ، باعادة تنصيب الجمعية الوطنية الاتحادية ، هذا التجسيد للعجز الالماني ، وكان له ما أراد .

وهكذا لم يكن بد من الظفر بالوحدة الالمانية ليس ضد الامراء وغيرهم من الاعداء الداخليين فحسب ، بل ضد الخارج في الوقت نفسه . او أيضا : بمساعدة الخارج . لكن أين كانت الامور اذن في الخارج (١) ؟

في فرنسا ، كان لويس بونابرت قد استغل الصراع بين البورجوازية والطبقة العاملة للوصول الى رئاسة الجمهورية بمساعدة الفلاحين ، والى العرش الامبراطوري بمساعدة الجيش . بيد أن امبراطورا جديدا ، نابليون ، صنعه الجيش داخل حدود

(١) ثمة اشارة في المخطوطة هنا تدل على أن عبارة ينبغي ان تضاف في هذا الموضع (ملاحظة من الناشر) .

فرنسا عام ١٨١٥ ، قد كان عبثا مولودا ميتا . أن الامبراطورية
 النابليونية المنبعثة قد كانت تعني امتداد فرنسا حتى الراين ،
 تحقيق الحلم السلفي للشوفينية الفرنسية . بيد أن مسألة
 الراين ، قبل كل شيء ، لم تكن واردة بالنسبة الى بونابرت ؛
 فكل محاولة في هذا الاتجاه ستكون عاقبتها تحالفا اوروبيا ضد
 فرنسا . وعلى النقيض من ذلك ، فقد كانت الفرصة سانحة
 من اجل زيادة قوة فرنسا وتزويد الجيش بأكاليل غار جديدة
 بواسطة حرب يخاض غمارها بالاتفاق مع اوروبا بأسرها على
 وجه التقريب ضد روسيا ، التي كانت قد استفادت من المرحلة
 الثورية لاوروبا الغربية كي تستولي بكل طمأنينة على امارات
 الدانوب وتهيء حربا جديدة من الفتح التركي . وتحالفت انكلترا
 مع فرنسا ، وكانت النمسا تؤيدهما معا ، وكانت بروسيا البطولية
 وحدها تقبل السوط الروسي الذي عاقبها البارحة بالذات ، وقد
 حافظت حيال روسيا على حياد متسامح . لكن ايا من انكلترا او
 فرنسا لم تكن راغبة في تحقيق نصر جدي على الخصم ، وبذلك
 انتهت الحرب باذلال بالغ اللطف لروسيا وبتحالف روسي فرنسي
 ضد النمسا (١) .

(١) كانت حرب القرم مهزلة عملاقة نسيج وحدها من المباحكات يرتفع عند كل
 مشهد جديد منها التساؤل التالي : من جاء دوره في الانخداع الآن ؟ بيد أن
 المهزلة كلفت كنوزا لا تقدر ومليونا ونيفا من الحيوانات البشرية . فما كاد الصراع
 يندلع حتى دخلت النمسا الى الامارات الدانوبية : وانسحب الروس امامها .
 وهكذا فقد كانت الحرب ضد تركيا على حدود روسيا مستحيلة ما دامت النمسا
 على الحياد . لكنه كان في الامكان أن تكون النمسا حليفا في حرب على الحدود
 الروسية اذا كان من المتفق عليه أن الحرب تدار جديا بغرض اعادة بولونيا وابعاد
 حدود روسيا الغربية بصورة دائمة . وعندئذ فان بروسيا ، التي لا تبرح جميع

لقد جعلت حرب القرم من فرنسا الدولة القائدة في أوروبا ، وجعلت من المغامر لويس فيليب أعظم رجل في عصره ، الأمر الذي لا يعني في حقيقة الأمر شيئا كثيرا . بيد أن حرب القرم لم توفر لفرنسا أية زيادة في أراضيها ، وكانت نتيجة ذلك تحمل في أحشائها حربا جديدة ينبغي لـلويس فيليب أن يلبي فيها دعوته الحقيقية على اعتباره « موسعا للامبراطورية » . وبوشرت هذه الحرب حتى في سياق الحرب الأولى ، منذ تلقت ساردينيا الإذن بالانضمام إلى التحالف الغربي بوصفها تابعا للامبراطورية الفرنسية ، وعلى الأخص بوصفها موقع هذه الامبراطورية المتقدم ضد ...

المواصلات الروسية تمر اليوم عبرها ، سوف تكون ملزمة بالسير ، وبذلك تحاصر روسيا في البر والبحر على السواء ، ولا بد أن تهزم سريعا . لكن لم تكن تلك هي نية الحلفاء . أن الأمر على النقيض من ذلك ، فقد كان يسعدهم أن ينحوا كل خطر لحرب جديدة . ونصح بالريستون بنقل مسرح الحرب إلى القرم ، الأمر الذي كانت روسيا تتمناه ، ولم يوافق لويس بوناپرت على ذلك إلا بكل طيبة خاطر . فهناك لا يمكن للحرب إلا أن تبقى مجرد صورة للحرب ، وبذلك يرضى جميع المشتركين الرئيسيين فيها . بيد أن الامبراطور نقولا عقد العزم على أن يخوض على هذا المسرح حربا جديدة ، ونسي أن ما كان يشكل أرضا صالحة لحرب صورية لم يكن كذلك بالنسبة إلى حرب حقيقية . أن قوة روسيا في الدفاع - الامتداد الهائل لأراضيها قليلة السكان ، غير المطروقة والفقيرة بالامدادات - قد انقلبت ضدها في حرب هجومية ، وأكثر من أي مكان آخر في اتجاه القرم . أن سهوب روسيا الجنوبية ، التي كان يجب أن تكون مقبرة للغزاة ، قد باتت مقبرة للجيوش الروسية التي أرسلها نقولا الواحد تلو الآخر ضد سباسبول في « شراسة بلهاء » . وقد أوصل آخر هذه الجيوش في قلب الشتاء . وحين فقد الطابور الأخير ، المعبأ على عجل ، والرديء السلاح ، والمجهز بصورة بائسة ، ثلثي عناصره في الطريق (أن كتائب كاملة قضت في العاصفة الثلجية) ، وحين باتت بقية الجيش عاجزة بعد الآن عن طرد الأعداء من الأرض الروسية ، انهار « رأس نقولا الأجوف بصورة تدعو إلى اليأس وطار منه الصواب . وبدء من ذلك عادت الحرب حربا صورية وتم التوجه نحو عقد الصلح .

النمسا ؛ وتويعت تهيئة هذه الحرب عند عقد الصلح بفعل تحالف
لويس بونابرت مع روسيا التي كان الاقتصاص من النمسا جل
ما تتمناه .

وأضحى لويس بونابرت معبود البورجوازية الاوروبية ،
ليس لمجرد « انقاذه المجتمع » في الثاني من كانون الاول عام ١٨٥١ ،
حين قضى على السلطة السياسية لهذه البورجوازية ، بل لمجرد
انقاذ سلطتها الاجتماعية ؛ وليس لمجرد انه بين كيف يمكن ، في
شروط ملائمة ، تحويل الاقتراع العمومي الى اداة لاضطهاد
الجماهير ؛ وليس لمجرد أن الصناعة ، والتجارة ، وعلى الاخص
المضاربة وسوق الاوراق المالية ، قد اتخذت في حكمه انطلاقة
لم يسبق لها مثيل حتى ذلك الحين ؛ بل قبل كل شيء لأن
البورجوازية وجدت فيه اول « رجل دولة كبير » من لحمها ودمها :
لقد كان وصوليا ، مثله مثل كل بورجوازي حقيقي . ان هذا الرجل
الذي تقلب في جميع المساوئ ، فكان متآمرا من انصار جمعية
الفحامين في ايطاليا ، وضابط مدفعية في سويسرا ، ومتشردا
شهيرا ومدينا ، وعميلا للشرطة السرية في انكلترا ، لكن مطالببا
بالعرش دائما وفي كل مكان ، قد تهيأ بفعل ماض من المغامرات
وبفعل شبهات اخلاقية في جميع البلدان ليصبح امبراطور
الفرنسيين ، وقائدا لمصائر اوربا . كذلك يتهيأ البورجوازي
النموذجي ، البورجوازي الاميركي ، ليصبح مليونيرا بسلسلة
من الافلاسات المحترمة بقدر ما هي احتيالية . وحين اصبح
امبراطورا لم يجعل السياسة في خدمة الربح الرأسمالي والمضاربة
في سوق الاوراق المالية فحسب ، بل قاد السياسة نفسها وفقا

لمبادئ بورصة السندات المالية وضارب على « مبدأ القوميات » .
ولقد كان تمزيق اوصال المانيا وايطاليا حقا أساسيا منيعا للسياسة
الفرنسية حتى ذلك الحين ؛ وأخذ لويس بوناپرت على عاتقه في
الحال ان يبيع هذا الحق اقساما لقاء تعويضات مزعومة . لقد كان
على استعداد لمساعدة ايطاليا والمانيا في انهاء التجزئة التي تعانيان
منها على ان يكون من المفروغ منه ان تدفع له المانيا وايطاليا ثمن
كل خطوة نحو التوحيد القومي تنازلا عن قسم من اراضيها .
وهكذا فان الشوفينية الفرنسية لم ترو غلتها فحسب ، ولم
تسترد الامبراطورية بصورة تدريجية حدودها في عام ١٨٠١
فحسب ، بل لقد برزت فرنسا من جديد على انها الدولة المستنيرة
بالخاصة والمحرة للشعوب ، وبرز لويس بوناپرت على انه ظهير
القوميات المضطهدة .

وعندئذ فان كل بورجوازية القوميات المستنيرة والمتحمسة
(لأنها معنية جدا بالقضاء على كل ما يمكن ان يعوق الاعمال في
السوق العالمية) قد هتفت بالاجماع لروح التحرر العمومي هذه .

وبوشر الامر في ايطاليا (١) . كانت النمسا تسود هنا
بصورة مطلقة منذ عام ١٨٤٩ ، وكانت النمسا في ذلك الحين
كبش الفداء لاوروبا بأسرها . وان النتائج الهزيلة لحرب القرم لم
تنزع اذن الى تردد الدول الغربية التي لم تكن راغبة الا في حرب
استعراضية ، بل الى الموقف المتردد الذي اتخذته النمسا ، هذا
الموقف الذي لم يكن أحد مسؤولا عنه اكثر من الدول الغربية

(١) في الهامش « اوتسيني » ، وهي ملاحظة تذكر بمحاولة الاغتيال المنكرة التي
وقعت في ١٤ كانون الثاني ١٨٥٨ (ملاحظة من الناشر) .

ايناها . بيد ان استياء روسيا من مسيرة النمساويين على بروث — هذا الشكر على المعونة الروسية في المجر (على الرغم من ان هذه المسيرة على بروث هي بالضبط التي انقذت روسيا) — قد كان كبيرا جدا بحيث كانت تنظر بعين الرضى الى جميع الهجمات على النمسا . ولم يكن يحسب لبروسيا أي حساب ، بل لقد عوملت في مؤتمر الصلح في باريس معاملة «الرعاع» (١) . وهكذا اندلعت حرب تحرير ايطاليا « حتى الادرياتيک » في ربيع عام ١٨٥٩ بالتعاون مع روسيا ، وانتهت منذ الصيف على المنشيو . ولم تطرد النمسا من ايطاليا ، ولم تصبح ايطاليا « حرة حتى الادرياتيک » ، كما أنها لم توحده ، وكانت ساردينيا قد كبرت ، لكن فرنسا حصلت على نيس والسافوا ، وبذلك استعادت من جانب ايطاليا حدودها في عام ١٨٠١ .

لكن الايطاليين لم يرضوا بذلك . كانت المانيفاكتورة بكل معنى الكلمة هي التي تسود في ايطاليا في ذلك الحين ، وكانت الصناعة الكبرى في مهدها بعد . ولم تكن الطبقة العاملة قد اغتصبت بعد وحولت الى بروليتاريا ، بل لقد كانت ابعد ما يكون عن ذلك ؛ فقد كانت تملك بعد في المدن وسائل الانتاج الخاصة بها ، وكان العمل الصناعي في الريف يشكل ربحا ثانويا بالنسبة الى الملاكين الصغار او بالنسبة الى المزارعين . وبنتيجة ذلك فان طاقة البورجوازية لم تكن قد تحطمت بعد من جراء التضاد مع بروليتاريا حديثة واعية . وبما انه لم يكن في ايطاليا انقسام الا بفعل سيطرة النمسا الاجنبية . التي كان الامراء يدفعون تحت حمايتها ادارتهم السيئة حتى حدها الاقصى ، فقد كان النبلاء الملاكون العقاريون

« en canaille » ، بالفرنسية في النص الاصيل .

الكبار والجماهير الشعبية في المـسـدن في صف البورجوازيين ، دعاء الاستقلال الوطني . لكن السيطرة الاجنبية كانت قد خلعت عام ١٨٥٩ ، باستثناء البندقية ؛ ولسوف تمنع فرنسا وروسيا في المستقبل كل تدخل أجنبي ، فليس بعد الآن من يخشى هذا التدخل . وكانت ايطاليا تملك في غاريبالدي بطلا من الطابع القديم في مقدوره ان يصنع المعجزات ، وقد صنعها بالفعل . لقد اسقطت مملكة نابولي بكاملها بمقاتليه الالف رجل ، وصنع الوحدة الإيطالية بصورة فعلية ، ومزق النسيج الاصطناعي لسياسة بونابرت . ان ايطاليا قد اصبحت حرة ، وهي موحدة بصورة حسية — لا بمؤامرات لويس نابليون ، بل بفعل الثورة .

ولم تعد السياسة الخارجية للامبراطورية الفرنسية الثانية، منذ الحرب الإيطالية ، سرا بالنسبة الى كائن من كان . ان المنتصرين على نابليون العظيم يجب ان يعاقبوا — لكن « الواحد بعد الآخر » . وقد نالت روسيا والنمسا نصيبهما ، فالدور التالي هو لبروسيا اذن . وكانت بروسيا وقتذاك موضع الاحتقار اكثر من اي وقت مضى ؛ فقد كانت سياستها في سياق الحرب الإيطالية سياسة جبن وحقارة ، تماما كما في أيام صلح بل ، عام ١٧٩٥ . ولقد انتهت ، بـسـيـاسة « اليد الطليقة » ، الى العزلة في اوروبا ، والى اغتباط جيرانها الكبار والصغار بفكرة مشهد بروسيا المهزومة شر هزيمة ، والى ان يدها لم تعد طليقة الا في التخلي لفرنسا عن ضفة الراين الشمالية .

وبالفعل فقد انتشر الاعتقاد في كل مكان في سياق السنوات الاولى التي تلت عام ١٨٥٩ ، ولم يكن في أي مكان ارسخ منه في المنطقة الـرينـانية نفسها ، بأن ضفة الراين الشمالية ستكون

بصورة حتمية من نصيب فرنسا عند الاقتسام . ولم يكن هذا بالامر المرغوب فيه على وجه الدقة ، لكن الناس كانوا يرونه آتيا مثل قضاء محتوم ، ويجب ان نقول - فالحقيقة يجب ان تقال - انهم لم يكونوا يخافونه كثيرا ايضا . فقد انبعث لدى الفلاحين ولدى البورجوازيين الصغار الذكريات القديمة للايام الفرنسية التي حملت اليهم الحرية حقاقفعلا . ولدى البورجوازية ، كانت الارستقراطية المالية ، وعلى الاخص في كولونيا ، قد انخرطت عميقا في احابيل مصرف كريدي موبيليه في باريس وغيره من شركات الاحتيال البونابرتية ، وكانت تهتف عاليا ليكون الضم من نصيبها (١) .

ولم يكن فقدان الضفة الراين الشمالية يعني اضعاف بروسيا فحسب ، بل اضعاف المانيا ايضا . وكانت المانيا منقسمة اكثر من اي وقت مضى . فقد كان الوضع في المانيا الرسمية في ذلك الحين كما يلي : النمسا وبروسيا غريبتان عن بعضهما بعضا أكثر من اي وقت مضى بسبب الحياض البروسي في الحرب الايطالية ، وتلك الفئة الفقيرة من الامراء الذين يخافون لويس نابليون بعض الخوف ، ينظرون اليه من طرف خفي ويطمعون فيه بعض الشيء بوصفه ظهيرا لعصبة رينانية جديدة . وكان ذلك كله في وقت ما كان يمكن ان يمنع تمزيق البلاد فيه الا القوى المتكافئة للامة بأسرها .

(١) أما أن تلك كانت الحالة الفكرية العامة في رينانيا في ذلك الحين ، فقد اقتنعنا ماركس وأنا بذلك بصورة كافية حين زرنا المنطقة بالذات . وان صناعيين من الضفة الرينانية الشمالية قد سألوني ، فيما سألوا ، كيف ستكون صناعاتهم في كنف التعرفة الجمركية الفرنسية .

لكن كيف السبيل الى توحيد قوى الامة بأسرها ؟ كانت ثلاث سبل لا تبرح مفتوحة بعد اخفاق المحاولات السديمية جميعا على وجه التقريب الجارية عام ١٨٤٨ ، وهو الاخفاق الذي بدد بالضبط قدراً كبيراً من الغيوم .

وكان اول هذه السبل توحيد البلاد الفعلي ، المحقق بالقضاء على جميع الدول الخاصة ، وبالتالي فهو السبيل الثوري صراحة . ولقد قاد هذا السبيل لتوّه الى الهدف في ايطاليا ، حيث انحازت سلالة سافوا الى جانب الثورة ، وبذلك وضعت تاج ايطاليا في جيبها . بيد ان اصحابنا السافوا الالمان ، آل هوهنزولرن ، وحتى أجراً اتباعهم على الطريقة البسماركية ، قد كانوا عاجزين كل العجز عن فعل على هذا القدر من الاقدام . وكان على الشعب ان يفعل كل شيء بنفسه ، وقد كان قمينا تماما بأن يفعل ما هو ضروري في حرب من اجل ضفة الراين الشمالية . ان تراجع البروسيين المحتوم على الراين ، والحرب في المواقع الرينانية الحصينة ، وخيانة امراء المانيا الجنوبية المؤكدة في ذلك الحين ، كانت تستطيع ان تفلح في اطلاق حركة قومية لا بدّ ان ينهار أمامها كل سلطان السلالات المالكة . وعندئذ فقد كان لويس بونابرت أول من يرد السيف الى غمده ، فالامبراطورية الثانية لا يمكن ان يكون لها خصم سوى دول رجعية كان لويس بونابرت يبرز حياها على انه مكمل الثورة الفرنسية ، على انه محرر الشعوب . اما ضد شعب هو نفسه في ثورة ، فقد كان عاجزاً : بل لقد كان في مقدور الثورة الالمانية الظافرة ان تؤدي الى اندفاعه تنهار في اعقابها الامبراطورية الفرنسية بكاملها . . كانت تلك هي افضل الحالات ؛ اما في الحالة الاسوأ ، اذا تمكنت

السلالات الحاكمة من السيطرة على الحركة ، فقد كانت ضفة الراين الشمالية تسلم الى فرنسا بصورة مؤقتة ، وكانت الخيانة الفاعلة او المنفصلة لافراد السلالات الحاكمة تعلن للعالم اجمع ، وتخلق ازمة لا يبقى فيها لألمانيا مخرج آخر سوى القيام بالثورة ، وطرده الامراء ، وتأسيس الجمهورية الألمانية الواحدة .

وحيث كانت الامور ، فانه لم يكن في الامكان اتباع هذا السبيل الى توحيد ألمانيا الا اذا بدأ لويس نابليون حربا من اجل حدود الراين . وعلى اية حال ، فان هذه الحرب لم تنشب ، وذلك لاسباب سوف تعرضها عاجلا ، لكن مسألة التوحيد القومي كفت بذلك عن كونها مسألة عاجلة وحيوية لا بد من حلها بين ليلة وضحاها تحت عاقبة الدمار . ان في مكنة الامة ، بصورة مؤقتة ، ان تنتظر .

وكان السبيل الثاني هو التوحيد تحت هيمنة النمسا . ففي ١٨١٥ ، كانت النمسا قد حافظت كليا على الوضع الذي فرضته الحروب النابليونية ، ألا وهو وضع ارض متلاحمة ومكورة . ولم تعد تدعي الحق في ممتلكاتها في ألمانيا الجنوبية ، هذه الممتلكات التي انتزعت منها فيما مضى ، بل اكتفت بضم اراض قديمة وجديدة كانت تتطابق جغرافيا وسترانجيا مع النواة الباقية من المملكة . ان انفصال النمسا عن ألمانيا ، هذا الانفصال الذي بوشر بفعل الحواجز الجمركية التي أقامها جوزيف الثاني ، والذي ازداد تفاقمها بفعل الادارة البوليسية الإيطالية لفرنسوا الاول ، والذي بلغ حده الاقصى بفعل انحلال الامبراطورية الألمانية والعصبة الريدانية ، قد كان لا يبرح ساري

المفعول في ١٨١٥ ، وأحاط مترنيخ دولته من الجانب الألماني بسور صيني حقيقي . وكانت الجمارك تمنع منتجات ألمانيا المادية من الدخول ، والرقابة تمنع منتجاتها الفكرية من الدخول ، ومما حركات جوازات السفر الشائنة جدا تقصر العلاقات الشخصية على الحد الأدنى الأكثر ضرورة . وفي الداخل ، كان حكم تعسفي مطلق ، لا نظير له حتى في ألمانيا ، يقف في وجه أية حركة سياسية مهما كانت ضئيلة . وهكذا كانت النمسا غريبة بصورة مطلقة عن كل الحركة البورجوازية الليبرالية في ألمانيا . ومع ١٨٤٨ ، انهار جدار الانفصال العنوي ، انهار حتى درجة كبيرة على الأقل ؛ بيد أن أحداث تلك السنة وعواقبها لم تكن صالحة من أجل المقاربة بين النمسا وبقيّة ألمانيا ؛ بل الأمر على النقيض من ذلك ، إذ كانت النمسا تتباهى أكثر فأكثر بمركزها المستقل كدولة كبرى . وهكذا حدث أنه على الرغم من أن الجنود النمساويين كانوا مسلحين في الحصون الاتحادية بينما كان البروسيون فيها مكروهين وموضع الهزء والسخرية ، وعلى الرغم من أن النمسا حظيت بمزيد من الشعبية وكانت موضع الاستحسان المتعظم في كل الجنوب والغرب الكاثوليكين ، فإن أحدا لم يفكر بصورة جدية في توحيد ألمانيا تحت سيادة النمسا ، باستثناء بعض الأمراء الألمان الصغار والمتوسطين .

وكيف كان يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك ؟ إن النمسا نفسها لم ترغب في أي شيء آخر ، بالرغم من انطوائها ، في عزلة ، على أحلام امبراطورية رومانية . ومع الزمن ، باتت الحدود الجمركية النمساوية الانفصال الوحيد داخل ألمانيا ، وبذلك كانت الحساسية أعظم حيالها . وكانت السياسة المستقلة

للدولة الكبرى مجردة عن كل مغزى إذا كانت لا تعني التخلي عن المصالح الألمانية في مصلحة المصالح النمساوية النوعية ، يعني الإيطالية ، والمجرية ، الخ .. وظلت النمسا ، بعد الثورة كما كانت قبلها ، الدولة الأكثر رجعية في ألمانيا ، الدولة التي تتبع التيار الحديث وهي اشد ماتكون اعراضا عنه، وفي الوقت نفسه .. الدولة الكبرى الاخيرة الكاثوليكية بالخاصة . وبقدر ماكانت حكومة آذار تسعى لاعادة سلطان الكهنة واليسوعيين القديم ، كانت الهيمنة تزداد استحالة بالنسبة اليها على بلد ثلثاه من البروتستانتين .

واخيرا ، فان توحيدا لألمانيا تحت السيطرة النمساوية ما كان يمكن ان يتحقق الا بتمزيق بروسيا ، وهو أمر لن يكون كارثة بحد ذاته لألمانيا ؛ لكن تمزيق بروسيا من قبل النمسا سوف يكون امرا مشؤوما بقدر تمزيق النمسا من قبل بروسيا قبل الظفر العتيد للثورة في روسيا (هذا الظفر الذي سيكون من الامور النافلة بعده تمزيق النمسا . ان النمسا ، التي باتت اذن عديمة الفائدة ، سوف تنهار من تلقاء نفسها) .

وباختصار ، فان وحدة ألمانيا تحت جناح النمسا قد كان حلما رومانسيا ، وقد تبين انه مثل هذا الحلم عندما اجتمع الامراء الالمان الصغار والمتوسطون في فرنكفورت عام ١٨٦٣ لينادوا بالامبراطور جوزيف النمساوي امبراطورا لألمانيا . واكتفى ملك بروسيا بعدم الحضور ، وبذلك تداعت المهزلة الامبراطورية بصورة بائسة .

ويبقى السبيل الثالث : التوحيد تحت قيادة بروسيا . وان هذا السبيل يهبط بنا ، مادام قد سلك فعلا ، من مجال التأمل الى الارض الاصلب ، وان تكن على قدر كاف من القادرة، أرض السياسة العملية ، « السياسة الواقعية » .

« الرسالة الألمانية » لبروسيا العصبة الألمانية وبسمارك

منذ فريدريك الثاني وبروسيا ترى في المانيا كما ترى في بولونيا مجرد اراض للفتح يمكن أن تأخذ منها ماتستطيع الاستيلاء عليه ، لكن من المفروغ منه أيضا أن عليها ان تتقاسمه مع الآخرين . فاققسام المانيا مع الخارج - ومع فرنسا بادىء الامر - تلك كانت « الرسالة الالمانية » لبروسيا منذ ١٧٤٠ . « أعتقد اني سألعب لعبتكم ، فاذا جاءتني الآسات سوف نتقسم » (١) ، تلك كانت الكلمات التي نطق بها فريدريك وهو يستأذن من الدبلوماسيين الفرنسيين عندما انخرط في حربه الاولى . وخانت بروسيا المانيا في ١٧٩٥ في صلح بال ، مخصصة لهذه « الرسالة الالمانية » ، فوافقت سلفا (معاهدة ٢٤ آب ١٧٩٦) ، لقاء ضمانات التوسع ، على التنازل عن ضفة الراين الشمالية لفرنسا وقبضت ايضا بصورة فعلية ، بموجب معاهدة Reichsdeputationshauptschlass التي أملتها روسيا وفرنسا ، ثمن خيانة الامبراطورية .

« Je vais, je crois jouer votre jeu ; Si les as me viennent, nous partagerons ».

وفي ١٨٠٥ خانت حلفاءها ايضا ، روسيا والنمسا ، حالما لوح نابليون بهانوفر - الطعم الذي كانت تعض عليه في كل مرة - لكنها وقعت في حبال حيلتها البلهاء الخاصة ، بحيث اشتبكت في الحرب ضد نابليون ونالت في ايينا القصاص الذي تستأهله . وأراد فريدريك غليوم الثالث ، مغتازا بعد من هذه الطعنات ، ان يتخلى حتى بعد انتصارات ١٨١٣ و ١٨١٤ عن جميع المواقع الخارجية في انغرب ، وأن يقتصر على استملاك المانيا الشمالية ، وان ينسحب ، مثل النمسا ، قدر الامكان من المانيا ، الأمر الذي كان سيجعل من المانيا الغربية بكاملها عصبه رينسانية جديدة تحت السيطرة الوقائية لروسيا او فرنسا . ولم يصمد المشروع : فقد فرضت وستفاليا وريانيا على الملك رغما عن ارادته تماما ، وترتب على ذلك « رسالة المانية » جديدة .

لقد انتهى الآن أمر الالحاقات بصورة مؤقتة - باستثناء شراء رقع هزيلة من الارض . وازدهرت من جديد في الداخل ، بصورة تدريجية ، ادارة الارستقراطيين والبيروقراطيين القديمة؛ اما وعود الدستور، المقطوعة الى الشعب تحت الضرورة القصوى، فقد حطمت بكل قسوة .

لكن البورجوازية ، في هذا كله ، كانت ترتفع دون انقطاع ، حتى في بروسيا ، لان الدولة البروسية المتعجرفة نفسها قد كان محكوما عليها دون صناعة وتجارة بأن تظل صفرا ، وكان لابد من تقديم تنازلات اقتصادية الى البورجوازية ، ببطء ، وبمقاومة عنيدة ، وبمقادير دوائية . ولقد كانت هذه التنازلات ، من جهة ، توفر منظور دعم « الرسالة الالمانية » لبروسيا ، وذلك بحيث

دعت بروسيا الدول الالمانية المجاورة لها الى الوحدة الجمركية بغرض الغاء الحدود الجمركية الاجنبية بين نصفها . وهكذا ولد **الزولفيرين** ، في حالة الرغبة التقية حتى ١٨٣٠ (كانت هيس - دار مستادت وحدها قد انتسبت اليه) ، لكنه سرعان ماضم الى بروسيا اقتصاديا القسم الاكبر من المانيا الداخلية في اعقاب تسارع الحركة الاقتصادية والسياسية . اما البلدان غير البروسية على الساحل فقد بقيت خارجا حتى بعد عام ١٨٤٨ .

كان **الزولفيرين** نجاحا عظيما لبروسيا . اما انه كان يعني نصرا على النفوذ النمساوي ، فتلك كانت اقل نتائجه ، فالامر الجوهرى انه وضع في صف بروسيا كل بورجوازية الدول المتوسطة والصغيرة . واذا استثنينا الساكس ، فانه لم تكن هناك دولة المانية واحدة تطورت صناعتها ، حتى بصورة مقاربة ، بقدر الصناعة البروسية ؛ ولم يكن مرد ذلك الى شروط طبيعية وتاريخية فحسب ، بل الى توسيع الحدود الجمركية ، وماترتب على ذلك من امتداد السوق الداخلية . وبقدر ما كان الزولفيرين يتسع كان يقبل الدولات في هذه السوق الداخلية ، وكان البورجوازيون الجدد في هذه الدولات يعتادون اكثر فأكثر على التطلع صوب بروسيا على انها سيدتهم الاقتصادية التي ربما أصبحت يوما ما سيدتهم السياسية .

وكان الاساتذة يصفرون كما كان البورجوازيون يفنون . وفي هيدلبرغ كان طلبة شلوسر وهاسر وجيرفينوس يبرهنون تاريخيا على ماكان الهيفيليون يبنونه فلسفيا في برلين ، الا وهو ان بروسيا كانت مدعوة لتزعم المانيا . وكان من الطبيعي أنهم يفترضون ان بروسيا سوف تعدل نظامها السياسي بكامله ، وانها سوف تلبي

بيد ان هذا لم يجرب مقتضى افضليات خاصة للدولة البروسية، كما كانت الحال حين رضى البورجوازيون الايطاليون ببيمونت على انها دولة قائدة بعدما تزعمت بكل صراحة الحركة القومية والدستورية . لا ، بل لقد جرى ذلك قسرا ، اذ اتخذ البورجوازيون بروسيا على انها أهون الشرين لان النمسا كانت تستبعدهم من سوقها ، ولان بروسيا كانت تحتفظ رغم كل شيء ، بالمقارنة مع النمسا ، بقدر من الطابع البورجوازي ، وان يكن ذلك بسبب شحها المالى فقط . لقد كانت بروسيا تتحلى بالنسبة الى الدول الكبرى الاخرى بميزة مؤسستين صالحتين : الخدمة العسكرية الالزامية والتعليم الالزامي . وكانت قد طبقت هاتين المؤسستين في ايام البؤس اليائس واكتفت ، في الايام الافضل ، بتخليصهما مما يمكن ان يكون فيهما من مظاهر خطيرة عند الاقتضاء ، وذلك بتطبيقهما في شيء من الاهمال وبتشوييهما عن سابق عزم وتصميم . بيد ان هاتين المؤسستين كانتا قائمتين بعد على الورق ، وبذلك كانت بروسيا تحتفظ بامكانية ان تطور ذات يوم الطاقة الكامنة الفافية في كتلة الشعب حتى درجة لا يمكن بلوغها في أي مكان آخر بعدد مساوٍ من السكان . وكانت البورجوازية تتكيف مع هاتين المؤسستين : ان الخدمة العسكرية لاولئك الذين لا يخدمون سوى سنة واحدة ، وبالتالي لأبناء البورجوازيين ، قد كان من السهل

(١) ناقشت **المجلة الرينانية** من وجهة النظر هذه مسألة السيادة البروسية . ولقد حدثني جيرفينوس منذ صيف عام ١٨٤٣ في اوستاندي قائلا : يجب على بروسيا ان تزعم المانيا ، ولا بد مع ذلك من ثلاثة أمور من أجل ذلك : يجب على بروسيا ان تمنح دستورا ، ويجب ان تمنح حرية الصحافة ، ويجب عليها ان تتبنى سياسة خارجية واضحة .

تحملها عام ١٨٤٠ ، وكان من اليسير جدا الافلات منها بواسطة الرشوة ، خاصة وانه لم يكن يتوقع في الجيش نفسه الا قدر ضئيل من الجدارة من ضباط **الاندويهر** المجندين في اوساط التجار والصناعيين . وان العدد الكبير بالتأكيد من الناس الذين يملكون في بروسيا قدرا من المعارف الاساسية هو ذكرى من ايام المدرسة الالزامية (١) قد كان ذا نفع بالغ للبورجوازية ؛ ولقد بات اخيرا غير كاف مع تقدم الصناعة الكبيرة (٢) . وكانوا يشكون ، في البورجوازية الصغيرة ، من التكاليف المرتفعة لهاتين المؤسستين ، وهي التكاليف التي كانت تتظاهر في الضرائب العالية ؛ كانت البورجوازية الصاعدة تتوقع ان هذا السعر ، الذي يثير السخط لكن الذي لا فرار منه ، والذي لابد من دفعه في سبيل الصيرورة دولة عظمى ، سوف يعوض حتى درجة كبيرة بفضل زيادة الارباح .

وباختصار ، فان البورجوازيين الالمان لم تكن تراودهم أية أوهام على الاطلاق بشأن المحبة التي تستحقها بروسيا عن جدارة ، واذا كانت الهيمنة البروسية تتمتع منذ عام ١٨٤٠ باحترام متعاطف ابدأ عندهم ، فقد كان ذلك بقدر ما كانت البورجوازية البروسية تتزعم ، بفضل نموها الاقتصادي الاسرع ، البورجوازية الالمانية اقتصاديا وسياسيا . كان ذلك لأن امثال روتيك وفيلكر في الجنوب الدستوري قد انكسفوا امام امثال كامفوسن وهانسمان ، وما يلد

(١) في هامش المخطوطة نقرأ هنا : « مدارس متوسطة للبورجوازية » (ملاحظة من الناشر) .

(٢) في مرحلة **Kulturkampf** اشتكى لي صناعيون رينانيون من أنهم لا يستطيعون أن يصنعوا من العمال الممتازين معلمين بسبب نقص المعارف العامة الكافية ، وتلك كانت الحال بصورة رئيسية في المناطق التي كانت كاثوليكية .

في الشمال البروسي ، وعلى قدر كسوفهم ؛ وكان ذلك لأن الاساتذة والمحامين قد انكسفوا امام المحامين والتجار والصناعيين . وبالفعل ، فقد كانت تهب من الليبراليين البروسيين للسنوات السابقة لعام ١٨٤٨ ، وعلى الاخص عند الليبراليين الرينانيين ، ربح ثورية مختلفة كلياً عنها لدى الليبراليين في المقاطعة الجنوبية . وفي ذلك الحين نظم أفضل نشيدين شعبيين سياسيين منذ القرن السادس عشر ، نشيد العمدة تشيش ونشيد البارونة دي دروست فيشيرنغ ، هذين النشيديين اللذين يرتعد آليوم من جسارتهما ، في شيخوختهم ، نفس أولئك الناس الذين كانوا ينشدون في عام ١٨٤٦ بمحيا طلق كل الطلاقة :

هل شاهدتم قط نحسا مماثلا

لنحس السيد العمدة تشيش .

هذا الرجل السمين المكرش ،

يسبقه نحسه خطوتين !

لكنه كان لابد ان يتغير هذا كله عاجلا . فقد جاءت ثورة شباط ، وايام آذار في فيينا ، و ثورة ١٨ آذار في برلين . لقد انتصرت البورجوازية دون ان تقاتل بصورة جدية ، بل هي لم تكن راغبة في المعركة الجدية عندما سنحت فرصتها . ذلك انها تبينت الآن على حين غرة ، هي التي كانت قد غازلت قبل وقت قصير اشتراكية وشيوعية تلك الايام (وفي رينانيا بصورة خاصة) ، انها لم تنشئ شغيلة منعزلين فحسب ، بل طبقة كادحة ، بروليتاريا لاتبرح نصف أسيرة للاحلام ، لكنها تستيقظ مع ذلك بصورة تدريجية ،

وهي ثورية بموجب طبيعتها الصميمة جدا. وان هذه البروليتاريا، التي قاتلت في كل مكان من اجل انتصار البورجوازية ، تضع منذ الآن ، وفي فرنسا على الاخص ، مطالب تتنافى مع وجود النظام البورجوازي بأكمله ؛ ولقد اندلع أول صراع خطير بين هاتين الطبقتين في باريس في ٢٣ حزيران ١٨٤٨ . وهزمت البروليتاريا بعد اربعة ايام من القتال . وبدءا من ذلك الحين انحازت كتلة البورجوازية في اوروبا بأسرها الى جانب الرجعية ؛ لقد تحالفت مع البيروقراطيين ، والاقطاعيين ، والكهنة المتعسفين ، هؤلاء الذين اسقطتهم لتوها بمساعدة الشغيلة انفسهم ، ضد أعداء المجتمع : العمال انفسهم على وجه التحديد .

وجرى هذا في بروسيا على الشكل التالي : لقد تخلت البورجوازية عن المدافعين الذين اختارتهم ، وراحت تتفرج عليهم والحكومة تفرقهم ، في تشرين الثاني ١٨٤٨ ، بفرحة معلنة او سرية . وان الوزارة المؤلفة من الامراء الاقطاعيين والبيروقراطيين، التي جعلت تبختر منذ ذلك الحين في بروسيا ولمدة عشرين سنوات، قد اضطرت ان تحكم دون ريب في شكل دستوري ، لكنها انتقمت لذلك بنظام من المماحكات والمضايقات الحقيرة التي لم يسبق لها مثيل حتى ذلك الحين في بروسيا نفسها ، وهو نظام لم يتألم احد منه اكثر من البورجوازية . بيد ان هذه البورجوازية كانت قد انطلوت على نفسها تائبة ، وكانت تتحمل بمذلة الصفعات والركلات التي كانت تنهمر عليها بوصفها العقاب على قابليتها الثورية السابقة ، وكانت تتعلم الآونة شيئا فشيئا ان تعمل الفكر فيما عبرت عنه في وقت لاحق : « ومن بعد ، حقا ، نحن كلاب ! » .

وجاءت الوصاية . ان مانتوفيل قد احاط وريث العرش بالجواسيس اثباتا لاخلاصه الملكي ، مثلما يفعل اليوم بوتكامر

بمقر تحرير الاشتراكي الديموقراطي . وحين اصبح الوريث وصيا
ابعد ماتوفيل طبعا في الحال بركلة قدم وبدأ العهد الجديد . ولم
يكن ذلك سوى تغيير في الزينة . ان الامير الوصي على العرش قد
تفضل فسمح للبورجوازيين بأن يرتدوا ليبراليين من جديد .
وانتفع البورجوازيون ، وهم سعداء جدا ، بهذه الفرصة ، لكنهم
توهموا انهم يمسكون بالدفة من الآن فصاعدا ، وان الدولة البروسية
سوف ترقص بعد الآن على ألحان مزمارهم . لكن تلك لم تكن في
حال من الاحوال نية « الدوائر المختصة » ، كما يقال باللغة
الرسمية . كانت اعادة تنظيم الجيش هي الثمن الذي كان على
البورجوازيين ان يدفعوه لقاء العهد الجديد . ولم تكن الحكومة
تطلب هناك سوى تطبيق الخدمة العسكرية الالزامية حتى الدرجة
التي كانت سارية المفعول حوالي عام ١٨١٦ . ومن وجهة نظر
المعارضة الليبرالية ، فانه لم يكن في الامكان أن يقال شيء ضد ذلك
المطلب لايعارض بصورة صريحة عباراتها الخاصة عن قوة بروسيا
وعن الرسالة الالمانية . بيد ان المعارضة الليبرالية كانت تخضع
موافقتها للشرط التالي : أن تكون مدة الخدمة القانونية سنتين
على الاكثر . وكان هذا امرا عقلانيا بحد ذاته ، وكانت المسألة هي
معرفة ما اذا كان في المستطاع انتزاع هذا الشرط من الحكومة ،
ما اذا كانت البورجوازية الليبرالية في البلاد مستعدة لتحمل
مسؤولية ذلك حتى النهاية ، على حساب ممتلكاتها ودمائها .
وكانت الحكومة صلبة لاتلين بشأن مسألة السنوات الثلاث ، بينما
كان المجلس راغبا في خدمة السنتين : وانفجر النزاع . ومع النزاع
على المسألة العسكرية ، لعبت السياسة الخارجية مرة اخرى
الدور الحاسم في السياسة الداخلية (١) . . .

(١) ترك انجلز هنا الفراغ اللازم من أجل عبارة اضافية لم يصفها أبدا .

(ملاحظة من الناشر) .

رأينا كيف فقدت بروسيا ، من جراء موقفها في حرب القرم
 وفي الحرب الإيطالية ، كل ما تبقى لها من اعتبار . وكانت هذه
 السياسة البائسة تجد لها بعض العذر في حالة الجيش الرديئة .
 وكما كانت الحال قبل عام ١٨٤٨ ، لم يكن في الامكان فرض ضرائب
 جديدة ولا عقد قروض دون موافقة الدول ، وبما انه لم تكن هناك
 رغبة في دعوة الدول لهذه الغاية ، فانه لم يكن هناك مايكفي من
 المال من اجل الجيش ، بحيث تهلّل هذا الجيش تماما بنتيجة
 التقتير الفاحش . وقامت روح الاستعراض والانضباط المبالغ
 به، المطبقة ايام فريدريك غليوم الثالث، باكمال المهمة. ويمكن ان نقرأ
 في والدرسي حتى أية درجة أثبت جيش الاستعراض هذا عجزه في
 ميادين القتال الدانمركية عام ١٨٤٨ . وكانت تعبئة عام ١٨٣٠
 افلاساً تاماً : كان الجيش يفتقر اذن الى كل شيء ، ولم يكن مافي
 حوزته ، في اغلب الاحيان ، ينفع شيئاً . ولقد عولج هذا الامر في
 الوقت الحاضر ، اذ وافق المجلس على الاعتمادات ، وطرح الجيش
 الروتين القديم ، وحلت خدمة الميدان ، حتى درجة كبيرة على
 الاقل ، محل روح الاستعراض . بيد ان قوة الجيش لم تتغير
 عما كانت عليه في عام ١٨٣٠ ، بينما الدول الكبرى الأخرى، وعلى
 الاخص فرنسا التي كان خطرها جاثماً على وجه التحديد، قد زادت
 قوتها العسكرية حتى درجة بعيدة . ومع ذلك فقد كانت الخدمة
 الالزامية قائمة في بروسيا ، وكان كل بروسي جندياً على الورق .
 وفي هذه الاثناء كان عدد السكان قد ارتفع من عشرة ملايين ونصف
 المليون في عام ١٨١٧ الى سبعة عشر مليوناً وثلاثة ارباع المليون في

عام ١٨٣٨ ، ولم تكن ملاكات الجيش كافية لاستيعاب وتدريب أكثر من ثلث أولئك الذين كانوا صالحين للخدمة . وكانت الحكومة تطالب الآونة بتقوية للجيش تقابل بالضبط تقريبا زيادة السكان منذ عام ١٨١٧ . بيد أن نفس النواب الليبراليين الذين كانوا يطالبون الحكومة باستمرار بأن تتزعم ألمانيا ، وبأن تنافح عن قوة ألمانيا في الخارج وتعيد إليها نفوذها بين الأمم الأخرى — كان هؤلاء الناس أنفسهم يقتصرون ، ويضربون أخماسا لأسداس ، ولا يريدون أن يوافقوا على أي شيء ، إلا إذا كان على أساس خدمة السنتين . أكانوا يملكون القوة على فرض تنفيذ إرادتهم التي تمسكوا بها بكل ذلك القدر من العناد ؟ أكان الشعب يقف وراءهم ، أو حتى البورجوازية فقط ، متهيأة للمبادرة بالهجوم ؟

إن الأمر على النقيض من ذلك . لقد كانت البورجوازية تصفق في مناظراتهم الخطابية ضد بسمارك ، لكنها كانت تنظم في واقع الأمر حركة موجهة بالفعل ، وإن يكن بصورة لا شعورية ، ضد سياسة الأغلبية البروسية . لقد كانت تعديات الدانمرك على دستور هولستين ، والمحاولات العنيفة من أجل التحويل الدانمركي في الشليسويغ ، تثير استياء البورجوازي الألماني ؛ إن تضايقه الدول الكبرى ، هذا ما اعتاد عليه . أما إن يتلقى الركلات من الدانمرك الصغيرة ، فإن هذا ما يلهب غضبه . وخلقوا العصبة الوطنية : إن البورجوازية على وجه التحديد ، بورجوازية الدول ، هي التي شكلت القسم الأكبر من قوى هذه العصبة . وإن العصبة الوطنية التي كانت ليبرالية جداً ، قد طالبت قبل كل شيء بتوحيد الأمة تحت قيادة بروسيا ، بروسيا ليبرالية قدر الإمكان ، وعند الاقتضاء كائنا ما كان لونها . إن تبدأ المسيرة إلى الأمام أخيراً، وإن

يعالج المركز البائس للامان الذين يعاملون في السوق العالمية على انهم أناس من الدرجة الثانية ، وان تعاقب الدانمرك ، وان يكشر عن الاسنان في وجه الدول الكبرى في الشليسويغ - هولستين ، هذا ما تطالب العصابة الوطنية به قبل كل شيء . وبذلك فقد كان في الامكان حاليا المطالبة بالقيادة البروسية دون الظلال ودون الاحلام التي كانت عالقة بها بعد حتى عام ١٨٥٠ . كان من المعروف جيدا ان القيادة البروسية تعني طرح النمسا من المانيا ، والالغاء الفعلي لسيادة الدويلات ، وان هذين الامرين لا يمكن الحصول عليهما دون الحرب الاهلية ودون انقسام المانيا . لكن الحرب الاهلية لم تعد موضع الرهبة ، ولم يكن الانقسام شيئا آخر سوى بيان اغلاق الحدود الجمركية مع النمسا . ان صناعة المانيا وتجاريتها قد بلغت قمة ، وشبكة البيوتات الالمانية قد اتسعت واصبحت كثيفة جدا بحيث لم يعد في الامكان بعد الآن احتمال الاقليمية في الداخل ، وانعدام القانون والحماية في الخارج . وبينما كان أقوى تنظيم سياسي حصلت عليه البورجوازية في يوم من الايام يقترح بالتحدي في واقع الامر لنواب برلين ، كان هؤلاء النواب يساومون على مدة الخدمة !

تلك كانت الحال عندما اخذ بسمارك على عاتقه ان يتدخل بصورة فاعلة في السياسة الخارجية .

ان بسمارك هو لويس نابليون ، هو المغامر الفرنسي المطالب بالعرش وقد ترجم الى ارسقراطي اقطاعي بروسي والى طالب من اعضاء الجمعية الالمانية . وبسمارك ، مثله مثل لويس نابليون تماما ، رجل يتحلى بقدر كبير من الفكر العملي وبقدر كبير من الحيلة ، رجل اعمال بالفطرة ، ماكر ، كان في ظروف أخرى ينزع أمثال

فاندربلت وامثال جاي غولد اماكنهم في بورصة نيويورك ، وقد عرف على خير وجه كيف يضع جانباً ارباحه الشخصية الصغيرة . لكن هذا الفكر النامي جداً في ميدان الحياة العملية يترافق على الاغلب بأفق محدود ، وبسمارك يتفوق هنا على سلفه الفرنسي . ذلك ان هذا الاخير قد صنع بنفسه ، رغم كل شيء ، « أفكاره النابليونية » في سياق مرحلة تشرده - وكانت هذه الافكار تساوي ما تساويه - بينما بسمارك ، كما سنرى ، لم يحقق قط ادنى أثر لفكرة سياسية خاصة به ، ولم يفعل شيئاً اكثر من ان ينسق كما ينبغي افكار الآخرين . لكن هذا الافق المحدود قد كان فرصته على وجه التحديد ، والا لم يستطع ان يتصور كل التاريخ العمومي من وجهة نظر بروسية بالخاصة ؛ ولو كان ثمة فجوة في تصوره هذا عن العالم ، البروسي الخالص ، يستطيع ضوء النهار ان يتسرب منها ، فقد كان يفسد رسالته بأسرها ، وكان مجده ينتهي اذن . وصحيح انه حين أنجز على طريقته رسالته الخاصة . التي أمليت عليه من الداخل ، فقد وجد نفسه في حيرة من امره ، ولسوف نرى الى أية انحرافات أوصله افتقاره المطلق الى الافكار العقلانية والعجز الذي كان يعاني منه في فهم الوضع التاريخي الذي خلقه بنفسه .

واذا كان لويس نابليون قد اعتاد ، بفضل ماضيه ، الا يتقيد بكثير من الاعتبارات في انتقاء وسائله ، فقد تعلم بسمارك من تاريخ السياسة البروسية ، سياسة الناحب الكبير وفريدريك الثاني بصورة خاصة ، أن يتصرف بقدر أقل من الاوهام أيضاً ؛ كان في مقدوره بمثل هذا السلوك ان يحتفظ بصفاء السريرة نظراً

لاخلاصه للعرف القومي . ولقد علمته روحه العملية ان يدفع عنه احجام الارستقراطي الاقطاعي حين يتطلب الامر ذلك ، وهو الاحجام الذي كان يعاود الظهور بطريقة حادة حين لايبدو ان ثمة ضرورة لذلك ؛ وكانت تلك دلالة على الانحطاط . كانت طريقته السياسية هي طريقة طالب الجمعية : ففي المجلس كان يطبق دون تكلف على الدستور البروسي التفسير الحرفي والمضحك لـ **بيير كومننت** (١) الذي يتملص المرء به ، في الجمعية ، وهو يعب الخمرة : ان جميع الابتكارات التي ادخلها الى الدبلوماسية مستعارة من الجمعيات الطلابية .

لكنه اذا حدث لنابليون في كثير من الاحيان ، في اللحظات الحاسمة ، الا يكون واثقا من نفسه ، كما في لحظة الانقلاب ، حين اضطر مورني ان يقصره بصورة ايجابية كيما يواصل الامر الذي باشره ، او كما في عشية حرب ١٨٧٠ ، حين افسد عليه ترده الوضع بكامله ، فيجب ان نقول ، ايفاء لحق بسمارك من الثناء ، ان ذلك لم يحدث له قط ، وان قوة ارادته لم تتخل عنه قط في الاوقات الحرجة ؛ كانت بالاحرى تتحول الى شراسة صريحة . وههنا يكمن قبل كل شيء سر نجاحاته . ان آخر بقايا الطاقة التي كانت الطبقات الحاكمة تملكها بعد في المانيا ، الامراء الاقطاعيون والبورجوازيون على حد سواء ، قد ذهبت هباء منثورا ، كما اصبح فقدان الارادة من اركان الاخلاق في المانيا ، بحيث صار الشخص الوحيد الذي يملك من بينهم ارادة بعد ، من جراء ذلك بالضبط ، رجلهم الاعظم ، الطاغية الذي يتسلط عليهم جميعا ،

(١) الطقس التقليدي لحفلات الشراب عند الطلاب الالمان (ملاحظة من الناشر) .

الذي « يتبخترون » امامه كما يقولون هم انفسهم ، وهم على جليلة تامة من الامر وبقدر كبير من الاندفاع . وصحيح ان الامر لم يصل الى هذا الحد في المانيا « غير المثقفة » : فقد اثبت الشعب العامل انه يملك ارادة لاستطيع حتى ارادة بسمارك التغلب عليها .

كان ينبسط امام صاحبنا الارستقراطي الاقطاعي من المارش القديم مستقبل باهر ، بشرط ان يملك الشجاعة وروح الاقدام . ألم يصبح لويس نابليون معبود البورجوازية بالضبط لانه صرف برلمانها ، لكنه زاد ارباحها ؟ أفلا يتحلى بسمارك بنفس مواهب رجل الاعمال التي ما اكثر ما اعجب البورجوازيون بها عند بوناپرت المزور ؟ أفلا يشعر بالانجذاب نحو صاحبه بليشرودر كما كان لويس نابليون منجذبا الى صاحبه فولد ؟ أفلم يكن في المانيا عام ١٨٦٤ تناقض بين نواب المجلس البورجوازيين الذين يريدون التفتير بشأن مدة الخدمة وبورجوازي العصابة الوطنية في الخارج الذين يريدون افعلالا قومية بأي ثمن كان ، افعلالا لا بد من القوة العسكرية من اجلها ؟ وهو تناقض مماثل كليا لذلك التناقض الذي كان قائما في فرنسا عام ١٨٥١ بين بورجوازيي المجلس الذين يريدون الامساك بزمام سلطة رئيس الجمهورية والبورجوازيين الذين يريدون الطمأنينة بأي ثمن كان، وهو تناقض حله لويس نابليون بتفريق المشاكسين في البرلمان وبمنح الطمأنينة الى كتلة البورجوازيين ؟ وفي المانيا ، ألم تكن الامور توفر مزيدا من اليقين من اجل ضربة جريئة ؟ أفلم تقدم البورجوازية خطة جاهزة من اجل اعادة التنظيم ، وتطالب هي نفسها بصوت مرتفع برجل دولة

بروسي حازم ، ينفذ خطتها على خير وجه ، ويخرج النمسا من المانيا ، ويوحد الدويلات تحت هيمنة بروسيا ؟ واذا كان لابد من الاساءة الى الدستور البروسي، واذا كان لابد من تنحية الايديولوجيين كما يستحقون ، من المجلس ومن خارجه ، افلا يمكن الاعتماد على الاقتراع العام كما فعل لويس نابليون ؟ وأي تدبير يمكن أن يكون اكثر ديموقراطية من تطبيق الاقتراع العام ؟ أفلم يبرهن لويس نابليون ، وهو يعامله كما ينبغي، ان هذا الاقتراع العام لاخطر منه على الاطلاق ؟ والا يوفر الاقتراع العام ، على وجه التحديد ، الوسيلة للاستنجاد بالجمهير الشعبية الفقيرة ، ومغازلة الحركة الاجتماعية المنبعثة بعض الغزل ، وذلك في حالة تمرد البورجوازية؟

كان الاقدام هو المطلوب، وقد أقدم بسمارك. لقد كان ينبغي تجديد انقلاب لويس نابليون ، وايضاح علاقات القوى الحسية للبورجوازية الالمانية وجعلها ملموسة منها ، وتبديد أوهامها الليبرالية بالقوة ، لكن تحقيق اوهام مطالبها القومية التي كانت تتطابق مع رغبات بروسيا . وكان الشليسويغ - هولستين هو الذي مكن من القضية بادىء الامر . كانت ارض السياسة الخارجية مهياة ، وكان ود القيصر قد اكتسب بفضل حرفة الجلاد التي مارسها بسمارك في خدمته ، عام ١٨٦٣ ، ضد البولونيين العصاة ؛ وكان لويس نابليون قد طُبَّق هو الآخر ، ويستطيع ان يتذرع « بمبدأ القوميات » العزيز عليه ليبرر حياده ، هذا اذا لم يبرر حمايته الضمنية حيال مشاريع بسمارك ؛ وفي انكلترا، كان بالمرستون رئيسا للوزراء ، لكنه لم يضع اللورد الصغير راسل في وزارة الخارجية الا كي يصبح فيها موضعاً للسخرية . وعلى أي حال ،

فقد كانت النمسا هي منافسة بروسيا في الهيمنة على المانيا ، وكان لابد لها في هذه القضية أن تنهزم أمام بروسيا ، وذلك بقدر ما تصرفت بصورة فعلية ، في ١٨٥٠ وفي ١٨٥١ ، في الشليسويغ-هولستين ، على انها حاجب للامبراطور نقولا ، وذلك بصورة أشد ابتداء من بروسيا نفسها . وهكذا كان الوضع ملائما حتى الدرجة القصوى . وكان بسمارك يكره النمسا ، وبالمقابل فقد كانت النمسا مستعدة عن طيبة خاطر لأن تروي غليل غضبها من بروسيا ، لكنهما لم يستطيعا شيئا آخر ، عند وفاة فريدريك السابع ، سوى الاتفاق معا ضد الدانمرك - مع الاذن الضمني من روسيا وفرنسا . لقد كان النجاح مضمونا بصورة مسبقة ، هذا اذا بقيت أوروبا على الحياد ؛ وهكذا كان ، فتم الاستيلاء على الدوقيات والتنازل عنها في الصلح .

ولقد حققت بروسيا في هذه الحرب هدفا من المرتبة الثانية، اذ اختبرت جيشها في مواجهة العدو ، هذا الجيش الذي انشئ منذ عام ١٨٥٠ وفقا لمبادئ جديدة ، والذي أعيد تنظيمه وتم تعزيزه في عام ١٨٦٠ . ولقد اثبت هذا الجيش جدارته بصورة تتجاوز كل توقع ، وذلك في أشد أوضاع الحرب اختلافا . ان معركة ليوغبي ، في جوتلاند ، حيث تمكن ثمانون بروسيا كانوا يتمركزون خلف سياج ، بسرعة نيرانهم ، من اجبار عدد من الدانمركيين يفوقهم ثلاث مرات على الفرار ، قد اثبتت ان البندقية ذات الابرة تتفوق كثيرا على البندقية التي تعبأ من الفوهة ، وان المسلحين بها يعرفون كيفية استخدامها . وفي الوقت نفسه سنحت الفرصة للملاحظة أن النمساويين لم يستخلصوا من الحرب الإيطالية

ومن طريقة الفرنسيين في القتال سوى هذه العبرة : ان اطلاق النار لا يفيد شيئاً ، والجندي الحقيقي يجب ان يهاجم العدو بالحربة في الحال ؛ ولقد اخذ علم بذلك ، لأنه لم يكن في الامكان ان يتمنى المرء تكتيكا معاديا أنسب له امام فوهات البنادق التي تعبأ من المغلاق . وكما يمنح النمسيون القدرة على الاقتناع بذلك عمليا في أسرع وقت ممكن ، فقد وضعت الدوقيات في زمن السلم تحت السيادة المشتركة للنمسا وبروسيا ، وبنتيجة ذلك خلقت وضعية مؤقتة بصورة خالصة كان لا بد أن تولد نزاعا اثر نزاع ، وكانت تجعل رهنا ببسمارك اللحظة التي يريد ان يستخدم فيها احد هذه النزاعات من أجل صراعه الكبير ضد النمسا . واذا اخذنا بعين الاعتبار عادة السياسة البروسية ، التي تستقيم كما يقول السيد فون سيبيل في «الاستغلال دون اوهام حتى الحد الاقصى» لوضعية ملائمة ، فقد كان من الطبيعي أن يضم ٢٠٠٠٠٠٠ دانمركي من شليسويغ الشمالية بحجة تحرير الالمان من الاضطهاد الدانمركي . بيدان الذي رجع بخفي حنين قد كان مرشح الدويلات والبورجوازية الالمانية لعرش شليسويغ — هولستين ، ألا وهو دوق دوغستنبورغ .

وهكذا صنع بسمارك في الدوقيات ما كانت تريده البورجوازية الالمانية ضد ارادة البورجوازية الالمانية . لقد طرد الدانمركيين ، وتحدى الخارج ، ولم يحرك الخارج ساكنا . لكن الدوقيات لم تحرر حتى عوملت في الحال على أنها بلاد محتلة ، فلم تسأل عن ارادتها ، بل تم تقاسمها بصورة مؤقتة بين النمسا وبروسيا دونما شكليات على الاطلاق . وأصبحت بروسيا من جديد دولة كبرى ، ولم تعد بعد الآن الدولاب الخامس للعربة الاوروبية . ان

تحقيق الاماني الوطنية للبورجوازية قد كان في افضل الطرق ،
لكن الطريق المنتقا لم تكن الطريق الليبرالية للبورجوازية . وهكذا
استمر النزاع العسكري البروسي ، بل زاد استعصاء .

وكان لابد أن يبدأ الفصل الثاني لعمل بسمارك السياسي .

ان حرب الدانمرك قد حققت جزءا من المطامح الوطنية .
لقد « حرر » الشليسويغ - هولستين ، ومزق بروتوكول فرسوفيا
ولندن ، الذي صدقت الدول الكبرى فيه على اذلال المانيا امام
الدانمرك ؛ لقد مزق هذا البروتوكول ، وألقت قطعه أمام أقدام
الدول الكبرى ، ولم تحرك هذه الدول الكبرى ساكنا . ولقد
اصبحت النمسا وبروسيا معان جديد ، وقوات الدولتين قد انتصرت
جنبا الى جنب ، ولم يعد أي عاهل متسلط يفكر في مس الاراضي
الالمانية . . ان مطامع لويس نابليون الرينانية ، التي دفعت حتى
الآن الى المؤخرة بفعل مشاغل أخرى - الثورة الإيطالية ، والانتفاضة
البولونية ، والتعقيدات الدانمركية ، واخيرا حملة مكسيكو - قد
فقدت بعد الآن أي حظ في النجاح . وبالتالي كان الوضع العالمي ،
في الخارج ، على خير ما يرام بالنسبة الى رجل دولة بروسي
محافظ . لكن بسمارك لم يتظاهر قط بأنه محافظ حتى عام
١٨٧١ ، وفي هذا العام أقل منه في أي وقت مضى ، ولم تكن
البورجوازية الالمانية راضية في حال من الاحوال .

كانت البورجوازية الالمانية ، من بعد كما من قبل ، واقعة في
التناقض المعهود . فمن جهة كانت تطالب بالسلطة السياسية
المانعة لنفسها ، يعني لوزارة منتقا في الاغلبية الليبرالية ؛ وقد

كان على مثل هذه الوزارة أن تناضل عشر سنوات ضد النظام القديم الذي يدعمه التاج حتى يعترف بسلطانها الجديد بصورة حاسمة . اذن عشر سنوات من الضعف الداخلي . بيد انها كانت تطالب ، من جهة أخرى ، بتحويل ثوري لمانيا لا يمكن ان يتحقق الا بالعنف ، وبالتالي بدكتاتورية فعلية . ومنذ عام ١٨٤٨ ، في كل لحظة حاسمة ، برهنت البورجوازية مرة تلو المرة على انها لا تملك حتى ظل الطاقة الضرورية من اجل تحقيق هذا الامر او ذاك ، وأقل من ذلك الامرين معا . ليس في السياسة سوى قوتين حاسمتين : قوة الدولة المنظمة ، الجيش ، والقوة غير المنظمة ، القوة البدائية للجماهير الشعبية . وفي عام ١٨٤٨ ، نسيت البورجوازية ان تستنجد بالجماهير ؛ بل كانت تخشاها اكثر من الحكم المطلق . ولكن الجيش لم يكن في حال من الاحوال تحت تصرفها ، بل تحت تصرف بسمارك كليا .

وكان بسمارك ، في النزاع بشأن الدستور، وهو النزاع الذي لم يكن قد انتهى بعد ، قد كافح حتى الحسد الاقصى المطالب البرلمانية للبورجوازية . لكنه كان يتحرق شوقا لتلبية مطالبها القومية ، فقد كانت هذه المطالب تتجاوب مع الطامح الاشد خفية للسياسة البروسية . فاذا هو حقق مرة اخرى ارادة البورجوازية نفسها ، اذا حقق توحيد ألمانيا مثلما صاغته البورجوازية ، فان النزاع سيسقط من تلقاء نفسه ولا بد أن يصبح بسمارك اذن معبود البورجوازية ، بقدر ما كان لويس نابليون نموذجها .

كانت البورجوازية تقدم له الهدف ، وكان لويس نابليون يقدم له الطريق ؛ ولم يبق امام بسمارك الا القيام بالتنفيذ فقط .

ولم يكن يكفي ، من أجل وضع بروسيا على رأس المانيا ،
ان تطرد النمسا من العصبة الالمانية ، بل لم يكن بد من اخضاع
الدويلات أيضا . حرب الالمان البليدة والبهيجة ضد الالمان ، تلك كانت
منذ القديم ، في السياسة البروسية ، الوسيلة الفضلى من اجل
توسيع الاراضي البروسية ؛ وما كان على أي بروسي شجاع أن
يرتعض امام هذا الامر . وان الوسيلة الثانية المفضلة في السياسة
البروسية ، ألا وهي التحالف مع الاجنبي ضد الالمان ، ما كان
يمكن أن تثير هي الأخرى أية أوهام أو وساوس . . ان العاطفي
الكسندر الروسي قد اكتسب نهائيا ، ولويس نابليون لم ينكر
قط الرسالة البييمونتية لبروسيا في المانيا ، وقد كان على
استعداد تام لعقد اتفاق صغير مع بسمارك . وحين كان في وسعه
الحصول على ما يريد بالطريق السلمي ، على صورة تعويضات ،
فقد كن يفضل ذلك . وفيما عدا ذلك ، فانه لم تكن له حاجة الى
الحصول على ضفة الراين الشمالية دفعة واحدة ؛ فاذا هي
أعطيت له بالتفصيل ، قطعة إثر قطعة لدى كل تقدم جديد تحققه
بروسيا ، فقد كان ذلك أقل إثارة للمشاعر ، ومع ذلك يؤدي
الغرض نفسه . ففي نظر الانتهازي الفرنسي ، كان كيلو متر مربع
واحد على الراين يساوي نيس والسافوا معا . وهكذا جرت
المفاوضات مع لويس نابليون ، وتم الحصول منه على موافقته على
توسع بروسيا وعلى تأسيس عصبة لالمانيا الشمالية . ومما لا ريب
فيه انه عرضت عليه لقاء ذلك قطعة من الارض الالمانية على الراين ؛
وتحدث بسمارك ، أثناء المفاوضات مع غوفون ، عن بافاريا وعن
الهيس الرينانية ؛ ومن المؤكد انه كذب ذلك فيما بعد . لكن

الدبلوماسي ، والدبلوماسي البروسي خاصة ، يملك أفكاره الخاصة عن الحدود التي يسمح بها ، بله يلزم ، بممارسة بعض العنف اللطيف ضد الحقيقة . **فالحقيقة اثني ، ولا بد أن تعشق هذا تماما** ، هكذا يفكر الارستقراطي الاقطاعي البروسي . ولم يكن لويس نابليون احمق بحيث يسمح بتوسع بروسيا دون أن تعسده بروسيا بالتعويض . ان بيشرودر ليقرض المال بالاحرى دون فائدة .. بيد أنه لم يكن يعرف اصحابه البروسيين بما فيه الكفاية ، وانتهى به الامر الى الفبن . وباختصار ، فبعد ما ضمن جانبه ، جرى التحالف مع ايطاليا من اجل « الطعنة النجلاء » .

ان المرائي في مختلف البلدان قد آستاء أيما آستياء من هذا التعبير . وانه لمخطيء كل الخطأ ، « في الحرب كما في الحرب » . ان هذا التعبير يثبت بكل بساطة ان بسمارك يعترف بالحرب الاهلية الالمانية لعام ١٨٦٦ على حقيقتها ، يعني على انها ثورة ، وانه كان على استعداد للقيام بهذه الثورة حتى نهايتها الجيدة بوسائل ثورية . وهذا ما فعله . ان طريقته في العمل ضد المجلس النيابي الاتحادي قد كانت ثورية . فبدلا من ان يخضع للقرار الدستوري لمشرعي المجلس النيابي وجه اليهم اللوم لانتهاكهم العصبة - وتلك كانت خدعة خالصة - وحطم هذه العصبة ، وأعلن دستورا جديدا مع ريخستاغ منتخب بالاقتراع العمومي الثوري . واخيرا طرد مجلس فرنكفورت . وفي سيليزيا العليا نظم كتيبة مجرية تحت امرة الجنرال كلابكا وغيره من ضباط الثورة الذين كانت قواتهم ، المؤلفه من هاربين مجريين وأسرى حرب ، ملزمة بقتال جنرالاتها الشرعيين (١) . . وبعد الاستيلاء على

(١) نقرأ في هامش المخطوط كلمة « **Eid** » ، قسم : ومما لا ريب فيه أن انجلز كان يريد أن يضيف أن الهاربين من الخدمة قد أجبروا ، بتعريض من بسمارك ، على الحنث بقسمهم بالولاء للعلم النمساوي (ملاحظة من الناشر) .

بوهيميا ، وجه بسمارك نداءً « الى سكان مملكة بوهيميا المجيدة »
كان محتواه يصفع بعنف التقاليد الملكية . وفي الصلح ، استولى
لبروسيا على جميع ممتلكات ثلاثة امراء اتحاديين المان ومدينة حرة ،
دون أن ينزعج ضميره المسيحي والملكي ادنى انزعاج لطرد هؤلاء
الامراء الذين لم يكن « حقهم الالهي » يقل عن حق ملك بروسيا .
وباختصار ، فقد كانت تلك ثورة كاملة انجزت بوسائط ثورية .
ومن الطبيعي اننا آخر من يلومه على ذلك . ان ما نلومه عليه هو ،
على النقيض من ذلك ، انه لم يكن ثوريا بقدر كافٍ ، انه لم يكن
سوى ثوري بروسي راغب في القيام بالثورة من فوق ، انه
باشر ثورته كلها على اساس برنامج لم يكن في مقدوره ان يقوم به
سوى بنصف ثورة ، وانه اكتفى ، وقد سلك سبيل الالتفات
مرة ، بأربع دويلات حقيرة .

لكن هذا نابليون الصغير يأتي الآونة طالعا ويطالب بمكافأته .
لقد كان في مقدوره ، إبان الحرب ، أن يأخذ ما يحلو له على الراين؛
فلم تكن البلاد وحدها مكشوفة ، بل المواقع الحصينة أيضا .
ولقد تمهل ، اذ كان يتوقع حربا طويلة الامد لا بد أن تضعف
الفريقين معا - وهذه الضربات السريعة تتلاحق ، فتتهزم النمسا في
اقل من ثمانية ايام . وطالب باديء الامر - وهذا ما كان بسمارك
قد لمح به للجنرال غوفون على أنه أرض ممكنة للتعويض - ببافاريا
وهيس الرينانية ومايانس . بيد أن هذا ما لم يعد في مقدور
بسمارك أن يعطيه الان ، حتى لو كان راغبا في اعطائه . أن
النجاحات الجبارة للحرب قد فرضت عليه إلزامات أخرى .

فحين جعلت بروسيا من نفسها سندا وحاميا لالمانيا ، لم تعد تستطيع أن تبيع مفتاح الراين الاوسط للخارج . ما يانس ، هذا ما رفضه بسمارك . ووافق لويس نابليون على التفاوض؛ ولم يطالب بعد الان سوى بلوكسمبورغ، ولاندو، وسارلويس، وحوض ساربروك الفحمي . لكن بسمارك لم يكن يستطيع ان يتنازل عن هذا أيضا ، وعلى الاخص ان المطالبة ، هنا أيضا ، تتناول اراضي بروسية . لماذا لم يستول لويس نابليون على ذلك بنفسه، في اللحظة المناسبة، حين كان البروسيون مشتبكين في بوهيميا ؟ وباختصار : فانه لم يتبق لفرنسا أية تعويضات على الاطلاق . وكان بسمارك يعرف أن معنى ذلك حرب لاحقة مع فرنسا ، ولكن هذا ما كان يريده على وجه التحديد .

وعند ابرام الصلح ، استغلت بروسيا الوضع الملائم هذه المرة بتحفظ أعظم مما كانت تظهر عادة في حالات النجاح . ولقد كان لذلك أسبابه الموجبة . أن الساكس وهيس — دارمستادت قد احتويا في الاتحاد الجديد لالمانيا الشمالية ، ولهذا السبب وحده فقد أعفيا . وكان لا بد من معاملة بافاريا وورتمبرغ ودوقية باد الكبرى باعتدال ، ذلك انه لم يكن لبسمارك بد من أن يعقد معها اتفاقيات دفاعية وهجومية . والنمسا — ألم يقدم بسمارك اليها خدمة جليلة حين بتر التعقيدات التقليدية التي كانت تربطها الى المانيا والى ايطاليا ؟ ألم يوفر لها الآونة مركز الدولة الكبرى المستقلة الذي كانت راغبة فيه منذ زمن طويل ؟ أفلم يعرف في

واقع الامر اكثر من النمسا نفسها ما يخدمها حين هزمها في
بوهيميا ؟ أفلا يجب على النمسا أن تفهم ، اذا عملت الفكر جيدا ،
ان موضع البلدين الجغرافي وحدودهما المتبادلة تجعل من المانيا
الموحدة تحت قيادة بروسيا حليفها الضرورية والطبيعية ؟

وهكذا حدث ان استطاعت بروسيا ، للمرة الاولى منذ
وجودها ، ان تلتف ببريق الاريحية ، اذ انتزعت ، في السوق
الدبلوماسية ، الفخدة بكاملها بضربات المقاتن .



التنفيذ : ١٨٧٠ - ١٨٧١

لم تكن النمسا المهزومة الوحيدة في ميادين القتال في بوهيميا، بل لقد هزمت البورجوازية الالمانية أيضا . لقد بين لها بسمارك انه يعرف ما ينفعها بصورة أفضل منها ، ولا يجوز ان تفكر في مواصلة النزاع من جانب المجلس النيابي . ان المزاعم الليبرالية للبورجوازية قد دفنت منذ زمن طويل ، بيد ان مطالبها القومية تتحقق اكثر فأكثر كل يوم . لقد كان بسمارك ينفذ برنامجها الوطني بسرعة ودقة كانت هي نفسها تدهش لهما . وبعدها برهن لها بصورة ملموسة ، في جسدها البائس (١) ، على خمولها وافتقارها الى الطاقة ، وبالتالي على عجزها التام عن انجاز برنامجها الخاص ، فقد تصرف تصرف الكرام معها هي الاخرى وتقدم امام المجلس ، اعزل بصورة فعلية الان ، ليطلب وثيقة عفو لحكومة النزاع التي تصرفت بصورة مخالفة للدستور . وان الحزب التقدمي ، الذي بات عديم الضرر بعد الآن ، قد منح تلك الوثيقة متأثراً حتى درجة البكاء .

(١) in corpore vili باللاتينية في النص الاصلي .

ومهما يكن من أمر ، فقد ذكرت البورجوازية انها هزمت هي
الآخري في سادوفا . ان دستور اتحاد المانيا الشمالية قد فصل
على نموذج الدستور البروسي الذي فسّر النزاع بصورة حقيقية .
وحظر رفض الضريبة . وسمي المستشار الاتحادي ووزرائه من
قبل ملك بروسيا ، بصورة مستقلة عن الاغلبية البرلمانية . وان
استقلال الجيش حيال البرلمان ، الذي ضمنه النزاع ، قد احتفظ
به أمام الريخستاغ . لكن نواب الريخستاغ قد احتفظوا على
الاقل بصفاء الضمير على انهم منتخبون بالاقتراع العام ، الامر
الذي كانوا يتذكرونه ايضا ، بطريقة مزعجة بكل تأكيد ، حين
يشاهدون اشتراكيين يجلسان فيما بينهم . تلك كانت المرة الاولى
التي يظهر فيها في مجتمع برلماني نواب اشتراكيون ، ممثلون
للبروليتاريا . وكان ذلك نذيرا رهيبا بالشؤم .

لم تكن لذلك كله أية عاقبة فورية . كان المطلوب الان اكمال
الوحدة الجديدة للامبراطورية واستغلالها في مصلحة البورجوازية،
على الاقل بورجوازية الشمال ، وبذلك اجتذاب بورجوازي المانيا
الجنوبية أيضا الى الاتحاد الجديد . ان دستور الاتحاد ينتزع من
تشريع الدولات أهم العلاقات الاقتصادية ويكلف الاتحاد بتنظيمها:
القانون المدني المشترك ، وحرية الانتقال فوق اراضي الاتحاد
بأكملها ، وحق الإقامة ، وقانون مزاولة المهن، والتجارة، والجمارك،
والملاحة ، والنقد ، والاوزان والمقاييس ، والخطوط الحديدية ،
والاقلية ، والبريد والبرق ، والبراءات ، والمصارف ،
والسياسة الخارجية بأكملها ، والقنصليات ، وحماية التجارة في
الخارج ، والشرطة الطبية ، وقانون العقوبات ، والادعاء العام ،

الخ . ان معظم هذه الامور قد نظمت بعد الآن بصورة عاجلة بقوانين ، وبطريقة ليبرالية تماما. وهكذا فان اسوأ أضرار الاقليمية قد نحيت أخيرا (أخيرا !) ، هذه التجاوزات التي كانت تعرقل أكثر من اي شيء آخر طريق التطور الرأسمالي من جهة ، وقابليات السيطرة البروسية من جهة ثانية . لكن ذلك لم يكن نصرا تاريخيا ، كما كان يزمر البورجوازي الذي بات أنتهازيا الآن، بل كان محاكاة متأخرة جدا جدا وناقصة جدا لما حققته الثورة الفرنسية قبل سبعين سنة ، ولما تبنته جميع الدول المتحضرة الاخرى في ديارها منذ زمن طويل . لقد كان من واجب اولئك الذين تباهاوا بهذا الامر ان يخلجوا بالاحرى لأن المانيا «المثقفة جدا» قد كانت آخر القادمين .

وخلال هذه المرحلة لاتحاد المانيا الشمالية بكاملها ، كان بسمارك ينفذ بكل طيبة خاطر مطالب البورجوازية في الميدان الاقتصادي ، وحين نوقشت مسألة السلطات البرلمانية لم يظهر قبضته الحديدية الا مبطنة بقفاز مخملي . تلك كانت افضل مراحلها ؛ ولقد خامر الريب الازهان ، هنا وهناك ، بضيق تفكيره البروسي نوعيا ، وبعجزه عن فهم الحقيقة التالية ، الا وهي أن في التاريخ العمومي قوى اخرى ايضا ، أشد بأسا من الجيوش ومن مؤامرات الدبلوماسيين الذين يعتمدون عليها .

اما ان السلام مع النمسا كان يحمل في طياته الحرب مع فرنسا ، فان بسمارك لم يكن عارفا به فحسب ، بل كان يريد ايضا . فهذه الحرب ستوفر على وجه التحديد الوسيلة من اجل

تحقيق الامبراطورية البروسية - الالمانية التي اعطته
البورجوازية الالمانية فكرتها(١) . ان المحاولات المبذولة من اجل
تحويل البرلمان الجمركي تدريجيا الى ريخستاغ ومن اجل دمج
دول الجنوب شيئا فشيئا بنتيجة ذلك في اتحاد الشمال قد أخفقت حين
هتف نواب هذه الدول عاليا : « لا توسيع للصلاحيات » . ولم
تكن الحالة الذهنية للحكومات التي هزمت لتوها في ميدان القتال
بأكثر ملاءمة . ان برهانا جديدا ، ملموسا ، على ان بروسيا بالفة
البأس بالنسبة اليها ، لكنها على قدر كاف من القوة أيضا من
اجل حمايتها - وبنتيجة ذلك حربا جديدة ، حربا المانية تخوضها
المانيا بأسرها ، يستطيع وحده ان يعجل بلحظة الاستسلام . ومن
ثم فان الخط الفاصل في ماين ، الذي تم الاتفاق عليه سريا من
قبل بين بسمارك ولويس نابليون ، قد تراءى بعد النصر انه
مفروض على بروسيا فرضا من قبل هذا الاخير ؛ ان التوحيد مع
المانيا الجنوبية قد كان يشكل اذن انتهاكا للحق المعترف به هذه
المرّة سوريا لفرنسا في تقسيم المانيا ، وتلك كانت حالة حرب .

(١) حتى قبل الحرب النمساوية ، حين استجوب من قبل وزير احدى الدول
المتوسطة بشأن سياسته الالمانية الدبلوماسية ، رد بسمارك عليه بأنه سيطرد
النمسا من المانيا ويحطم الاتحاد رغما عن جميع الخطب : - وهل تعتقد ان الدول
المتوسطة ستشاهد ذلك بكل هدوء ؟ - انتم ، الدول المتوسطة ، لن تفعلوا شيئا
على الاطلاق . - وماذا سيفعل الالمان ؟ - سأقودهم فيما بعد الى باريس .
وهناك سأوحدهم (رواه في باريس قبل حرب النمسا الوزير السابق الذكر ونشر
في سياق هذه الحرب في المانشستر غارديان من قبل مراسلتها في باريس ، المسز
كراوفورد) .

وفي هذه الاثناء ، كان لويس نابليون مضطرا ان يفتش ما اذا كان سيعثر على قطعة من الارض في مكان ما على الحدود الالمانية يستولي عليها تعويضا عن سادوفا . كانت اللوكسمبورغ قد تركت على حدة عند اعادة تنظيم اتحاد المانيا الشمالية ، وهي الآن دولة تقيم علاقات شخصية مع هولندا ، لكنها فيما عدا ذلك مستقلة كل الاستقلال . فضلا عن ذلك ، فقد كانت متفرنسة قدرالالزاس تقريبا ، وكانت تميل بالتأكيد نحو فرنسا أكثر مما تميل نحو بروسيا ، التي كانت تكرهها بصورة ايجابية .

ان لوكسمبورغ مثال بارز على ما صنعه بؤس السياسة الالمانية منذ العصور الوسيطة بمناطق الحدود الفرنسية الالمانية، وهو مثال يشهد بروزه بقدر ما كانت لوكسمبورغ ، حتى عام ١٨٦٦ ، تخص المانيا اسما . انها تشكل منذ عام ١٨٣٠ من قسم الماني وقسم فرنسي ، لكن القسم الالمني قد تأثر بصورة باكرة جدا بتفوق الحضارة الفرنسية . وكان الاباطرة الالمان لاسرة لوكسمبورغ فرنسيين لسانا وثقافة . ومنذ دمجت لوكسمبورغ بدوقية بورغونيا (١٤٤٠) ، لم تبق مع المانيا سوى على علاقة اسمية ، مثلها مثل بقية البلاد الواطئة ؛ ولم يبدل قبولها في الاتحاد الالمني عام ١٨١٥ شيئا في الامر . وبعد ١٨٣٠ ، كان القسم الفرنسي وقطعة كبيرة من القسم الالمني من نصيب بلجيكا . لكن كل شيء في البقية الالمانية من لوكسمبورغ قد ظل قائما على قدم فرنسية : كانت المحاكم ، والقضاة ، والمجلس ، والناس جميعا يتعاملون بالفرنسية ، وكانت جميع الوثائق العامة والخاصة ، وجميع كتب

التجارة ، تحرر بالفرنسية ، وكانت لغة الثقافة ولا تزال هي الفرنسية - فرنسية تتأوه وتلهث طبعا تحت ثقل اللهجة الالمانية العالية . وباختصار ، فقد كانوا يتكلمون لغتين في لوكسمبورغ . لهجة شعبية رينانية والفرنسية ؛ بيد ان الالمانية العليا ظلت لغة غريبة . وكانت الحامية البروسية للعاصمة تزيد الوضع سوءا بالاحرى من تحسينه . وان هذا لمذل لالمانيا بما فيه الكفاية ، لكنه الحقيقة . وان هذا التفرنس الرياضي للوكسمبورغ يلقي ضوءا ساطعا على العمليات نفسها في الالزاس وفي اللورين الالمانى .

وكان ملك هولندا ، دوق لوكسمبورغ المطلق ، يعرف على احسن صورة كيف يداري الامور ، وقد أبدى استعداداه لأن يبيع الدوقية للويس نابليون . وكان اللوكسمبورغيون يوافقون دونما تحفظ على الاندماج بفرنسا - ويشهد على ذلك موقفهم في حرب عام ١٨٧٠ ، ولم يكن في وسع بروسيا ان تعترض بشيء على ذلك من وجهة نظر القانون الدولي ، مادامت هي نفسها التي تسببت في اخراج لوكسمبورغ من المانيا . وكانت قواتها ترابط في العاصمة على انها حامية موقع حصين اتحادي الماني ؛ وحالما كفت لوكسمبورغ عن كونها موقعا حصينا اتحاديا المانيا ، لم يعد هناك سبب لبقاء تلك القوات فيها . لكن لماذا لم ترجع الى ديارها ، ولماذا لم يستطع بسمارك أن يوافق على الضم ؟

بكل بساطة لان التناقضات التي كان قد تعثر فيها برزت الى وضوح النهار . فقبل ١٨٦٦ ، كانت المانيا بعد بالنسبة الى بروسيا مجرد ارض للضم لا بد من تقاسمها مع الخارج . وبعد

١٨٦٦ ، باتت المانيا محمية بروسية لا بد من الدفاع عنها بالاذافر
ضد الخارج . وصحيح ان اقساماً كاملة من المانيا أخرجت من
المانيا ، وذلك لاسباب بروسية . بيد ان حق الامة الالمانية في
سلامة ارضها الخاصة قد كان يفرض الآونة على التاج البروسي
واجب منع دمج هذه الاراضي التابعة للعصبة القديمة في دول
اجنبية ، وترك باب الانضمام الى الدولة البروسية الالمانية الجديدة
في المستقبل مفتوحاً امامها . وهذا هو السبب في أن إيطاليا اوقفت
عند الحدود التيرولية ، وهذا هو السبب في أن لوكسمبورغ يجب
الا تنتقل الآن الى لويس نابليون . وتستطيع حكومة ثورية حقاً
ان تنادي بذلك علانية ، الامر الذي لا يستطيعه على اي حال
الثوري البروسي على الطريقة الملكية ، الذي انتهى الامر به الى
النجاح في تحويل المانيا الى « مفهوم جغرافي » على طريقة مترنيخ .
لقد ارتكب الخطأ بنفسه ، من وجهة نظر القانون الدولي ، وما كان
في امكانه التخلص من هذا الخطأ الا بطريقته المفضلة في تفسير
القانون الدولي على طريقة حانة الطلبة .

واذا هو لم يصبح مثار السخرية صراحة ، فما ذلك الا لأن
لويس نابليون ، في ربيع عام ١٨٦٧ ، لم يكن مستعداً بعد لحرب
كبرى . وتم الاتفاق في مؤتمر لندن ، فجلاً البروسيون عن
لوكسمبورغ ، ونسف الحصن فيها ، واعلنت الدوقية على الحياد.
وأجلت الحرب مرة أخرى (١) .

(١) موضع تركه انجلز فارغاً من أجل عبارة اضافية لم تضاف فيما بعد

(ملاحظة من الناشر)

ولم يكن في مقدور لويس نابليون ألا يقلق لذلك . زيادة
قوة بروسيا ، هذا ما سوف يرضى به عن طيبة خاطر حالما ينال
على الراين التعويضات المقابلة . كان يريد أن يكفي بالقليل ؛ كان
قد كفكف أيضا من مطالبه المتواضعة ، لكنه لم يحصل على شيء
على الإطلاق ، وكان مغبونا كل الفبن . بيد أن امبراطورية بونابرتية
لم تكن ممكنة في فرنسا إلا اذا دفع تدريجيا الحدود حتى الراين
واذا بقيت فرنسا - بصورة فعلية او حتى بصورة وهمية - حكم
اوروبا . ولم ينجح في توسيع الحدود ، واصبح مركز فرنسا
كحكم مهددا سلفا ، وكانت الصحافة البونابرتية تنادي بالثأر
لسادوفا ؛ واذا كان لويس نابليون راغبا في ضمان عرشه ، فقد
كان عليه ان يظل مخلصا لدوره ، وان ينال بالعنف ما لم يحصل
عليه باللطف ، رغما عن كل الخدمات التي قدمها .

وبالتالي ، فقد كانت الاستعدادات قائمة على قدم وساق
من الجانبين ، دبلوماسيا وعسكريا على السواء . وعندئذ وقع
الحدث الدبلوماسي التالي :

كانت اسبانيا تبحث عن مرشح للعرش . وفي آذار (١٨٦٩) ،
بلغ مسامع بينيديتي ، سفير فرنسا في فرلين ، ان الامير ليوبولد
دي هوهنزولرن يطالب بالعرش ، وكلفته باريس ان يجري تحقيقا .
وأكد له نائب رئيس الدولة فون تيله ، مقسما بشرفه ، ان الحكومة
البروسية لاتعلم عن ذلك شيئا . وأطلع بينيديتي ، اثناء زيارة
قام بها لباريس ، على وجهة نظر الامبراطور : « ان هذا الترشيح
ضد وطني بصورة جوهرية ، ولن ترضى البلاد به ، ويجب منعه » .

ولنقل بصورة عابرة ان لويس نابليون قد برهن بذلك على انه انحط كثيرا في هذه الاثناء . وبالفعل ، اكان يمكن ان يكون هناك « ثأر لسادوفا » أروع من حكم أمير بروسي في اسبانيا ، والمضايقات التي ستنجم عن ذلك بالضرورة ، وراتباك بروسيا في العلاقات الداخلية للحزب الاسبانية ، وربما الحرب ، وهزيمة الاسطول البروسي الصغير ، وفي جميع الاحوال بروسيا التي ستواجه اوروبا في وضعية مضحكة جدا ؟ لكن لويس نابليون لم يكن في مقدوره بعد الآن ان يتساهل بهذا المشهد . أن اعتبره قد تززع جدا في هذه الاثناء بحيث تمسك بوجهة النظر التقليدية التي تنص على أن امير المانيا على العرش الاسباني سيضع فرنسا بين نارين ، وبالتالي لايمكن القبول به - وهي وجهة نظر صبيانية منذ ١٨٣٠

وقصد بينيديتي الى بسمارك ليحصل منه على ايضاحات أخرى ويعرض وجهة نظر فرنسا (١١ ايار ١٨٦٩) . ولم يحصل من بسمارك على أي شيء واضح بصورة خاصة . لكن بسمارك حصل منه على ما كان يريد ان يعرفه ، ألا وهو ان ترشيح ليوبولد سيكون معناه الحرب الفورية مع فرنسا . وهكذا أصبح في يد بسمارك القدرة على تفجير الحرب حين يحلو له .

وبالفعل ، فان ترشيح ليوبولد برز من جديد في تموز عام ١٨٧٠ . وأدى في الحال الى الحرب ، فقد كانت هذه الفرضية تثير حنق لويس نابليون حتى الدرجة القصوى ، حتى لم ير أنه وقع في الشرك . وكان يعرف ايضا أن الامر يتعلق بامبراطوريته؛ وكانت

ثقتة قليلة بصدق ما يخبره به سفلة البونا برتيون الذين كانوا يؤكدون له أن كل شيء جاهز ، حتى آخر زر معطف ؛ وكانت ثقته دون ذلك أيضا بكفاءتهم العسكرية والإدارية . بيد أن العواقب المنطقية لماضيه الخاص كانت تدفع به إلى الدمار ؛ وكان تردده بالذات يعجل في سقوطه .

وعلى النقيض من ذلك ، فقد كان بسمارك مستعدا للمعركة لا عسكريا فحسب ، بل كان الشعب يقف وراءه هذه المرة ، هذا الشعب الذي لم يكن يرى من خلال أكاذيب الفريقين الدبلوماسية سوى هذا الشيء فقط ، ألا وهو أن الأمر لا يتعلق هنا بحرب من أجل الراين فحسب ، بل بحرب من أجل وجوده القومي . وللمرة الأولى منذ عام ١٨١٣ ، تدفقت القوات الاحتياطية والمليشيا بأعداد كبيرة تحت الرايات ، متحمسة ومفعمة بروح القتال . أما الطريقة التي جرى بها كل ذلك ، وما هو الجزء من الإرث الوطني المقدس الذي وعد بسمارك به شخصيا لويس نابليون أم لم يعده ، فهذه أمور لم تكن جميعا ذات بال ؛ يجب أن يلقن الأجنبي بصورة حاسمة أنه لا يجوز له أن يتدخل في شؤون ألمانيا الداخلية ، وأن ألمانيا ليست معينة لدعم عرش لويس نابليون المتداعي بتنازلها عن أرض ألمانيا في مصلحته . وإمام هذه الانطلاقة القومية زالت جميع الفوارق الطبقيّة ، وتلاشت جميع المطامع الريفانية لبلاطات ألمانيا الجنوبية ، وانهارت المحاولات المبدولة من أجل إعادة تنصيب الأمراء المنفيين .

وكان الفريقان قد بحثا عن الحلفاء . كان لويس نابليون على

ثقة من النمسا والدانمرك ، وعلى قدر من الثقة بايطاليا . وكانت روسيا الى جانب بسمارك . لكن النمسا لم تكن مستعدة ، كما هي الحال دائما ، ولم تستطع ان تتدخل بصورة فعالة قبل الثاني من ايلول - وفي الثاني من ايلول ، كان لويس نابليون أسير الالمان؛ وكانت روسيا قد أذرت النمسا بأنها سوف تهاجمها حالما تهاجم النمسا بروسيا . وعلى أي حال ، فقد كان نفاق لويس نابليون في ايطاليا يعطي ثماره ؛ لقد كان راغبا في تحريك الوحدة الوطنية ، لكنه اراد كذلك ان يحمي البابا من هذه الوحدة الوطنية نفسها ؛ وهكذا احتل روما بقوات كان هو الآن في حاجة اليها في بلاده ، وهو مع ذلك لا يستطيع ان يسحبها دون ان يلزم ايطاليا باحترام روما وسيادة البابا ، الامر الذي كان يمنع ايطاليا ، من جهة أخرى ، من تقديم المعونة اليه . واخيرا فان الدانمرك تلقت من روسيا الامر بأن تحافظ على الهدوء .

بيد ان الضربات السريعة للأسلحة الالمانية ، من سيبكترن ووورث الى سيدان ، فعلت في موضعة الحرب بصورة أشد حسمًا من جميع المفاوضات الدبلوماسية . وهزم جيش لويس نابليون في جميع المعارك ، واخيرا دخل ثلاثة ارباعه الى المانيا اسرى حرب . ولم تكن تلك خطيئة الجنود الذين قاتلوا بقدر كاف من الشجاعة ، بل خطيئة الزعيم والنظام . لكن حين يكون المرء قد اقام امبراطوريته ، مثل لويس نابليون ، مستندا الى عصاة من اللصوص ، وحين لا يكون قد حافظ على هذه الامبراطورية طوال ثمانية عشر عاما الا عن طريق اخضاع فرنسا لاستغلالهم ، وحين يكون قد شغل جميع مراكز الدولة الهامة بهؤلاء الناس وجميع

المراكز الثانوية بشركائهم ، فانه لا يجوز له ان يخوض صراع حياة او موت اذا كان لا يريد ان يتخلى الناس عنه . ففي اقل من خمسة اسابيع ، تداعى كل بناء الامبراطورية التي دهش لها المراءون الاوروبيون طوال سنوات ؛ ولم تفعل ثورة الرابع من ايلول سوى رفع الانتقاض ؛ وان بسمارك ، الذي خرج الى الحرب كيما يؤسس **المانيا** صغيرة ، قد افاق ذات صباح ليجد نفسه مؤسساً لجمهورية فرنسية .

ووفقا لبيان بسمارك الخاص ، فان الحرب لم تكن موجهة ضد الشعب الفرنسي ، بل ضد لويس نابليون ؛ فمع سقوطه يزول كل سبب للحرب اذن . وكان هذا هو ما تتوهمه ايضا حكومة الرابع من ايلول - وهي ليست على قدر كبير من السذاجة على اي حال - ولشد ما كانت دهشتها حين كشف بسمارك فجأة عن الارستقراطي الاقطاعي البروسي الكائن فيه .

ليس في العالم من يكره الفرنسيين قدر كراهية الارستقراطي الاقطاعي البروسي لهم . ذلك ان الارستقراطيين الاقطاعيين ، الذين كانوا معفيين من الضرائب حتى ذلك الحين ، لم يقاسوا كثيرا فحسب ، بين ١٨٠٦ و ١٨١٣ ، من العقاب الذي أنزله بهم الفرنسيون والذي تسبب فيه غرورهم الخاص ؛ بل الأسوأ من ذلك ان هؤلاء الفرنسيين الملحدين عكروا الاعياد ايضا بثورتهم المجرمة ، بحيث دفنت سلطة الاقطاعيين القديمة بصورة تامة على وجه التقريب ، وذلك حتى في بروسيا القديمة . لشد ما كان

على هؤلاء الارستقراطيين الاقطاعيين المساكين ان يخوضوا دونما انقطاع قتالا قاسيا في سبيل ماتبقى من عظمتهم ، وقد سقط من قبل عدد كبير منهم الى مرتبة نبالة بائسة من الطفيليين . وكان لابد من الثأر لذلك من فرنسا ، وقد قام الضباط الارستقراطيون في الجيش ، بقيادة بسمارك ، بهذه المهمة على خير وجه . كانوا قد نظموا قوائم بالفرامات الحربية الفرنسية في بروسيا ، وقدروا وفقا لها الضرائب الواجب جبايتها في فرنسا في المدن والمديريات - آخذين بعين الاعتبار طبعا الثروة الاعظم جدا التي تملكها فرنسا . وصودرت الاطعمة ، والعلف ، والثياب ، والاحذية ، الخ ، في استهتار لا رحمة فيه . وان عمدة في أردين صرح بأنه لا يستطيع ان يقدم المواد المراد منه تسليمها قد تلقى خمسا وعشرين ضربة عصا دون أي شكل آخر من المحاكمة ، وهو ما نشرت حكومة باريس إثباته الرسمي . وان القناصة الذين تصرفوا وفقا لمرسوم عام ١٨١٣ على **اللانديستورم** البروسية بدقة كبيرة فكأنهم درسوا احكام هذا المرسوم قد اعدموا رميا بالرصاص دونما رحمة حيثما كان يلقي القبض عليهم . بل ان قصص الساعات المرسلة الى المانيا صحيحة ، وقد تحدثت عنها **صحيفة كولونيا** بالذات . سوى ان هذه الساعات ، وفقا للتصورات البروسية ، لم تكن مسروقة ، بل كانت خيرات لا اصحاب لها اكتشفت في منازل ريفية مهجورة في ضواحي باريس ، وكانت ترسل الى الاحياء الذين تخلفوا في الوطن . وهكذا عني الارستقراطيون الاقطاعيون ، تحت قيادة بسمارك ، بالحفاظ على طابع الحرب البروسي النوعي في ذهن الفرنسيين بحيث لا ينساه هؤلاء قط ، وبحيث يحملون

الجيش برمته مسؤولية هذه الصفاقة البغيضة التي ارتكبتها
الارستقراطيون الاقطاعيون ، وذلك على الرغم من الموقف النظيف
الذي وقفه جنود هذا الجيش وعدد كبير من ضباطه على حد
سواء .

ومع ذلك ، فقد كان مقدرا لهؤلاء الارستقراطيين الاقطاعيين
ان يقدموا الى الشعب الفرنسي شرفاً ليس ما يضارعه في التاريخ بأكمله .
فحين أخفقت جميع المحاولات من اجل فك الحصار عن باريس ،
وحين ردت جميع الجيوش الفرنسية على اعقابها ، وحين هزم
آخر هجوم كبير شنه بويرباكي على خط اتصال الالمان ، وحين تركت
فرنسا لمصيرها من قبل دبلوماسية اوروبا بكاملها دون ان تحرك
هذه الدبلوماسية اصبعاً واحدة ، فانه لم يكن بد لباريس الجائعة
من الاستسلام . ولقد خفقت قلوب الارستقراطيين الاقطاعيين
اذن بمزيد من الشدة حين استطاعوا أخيراً ان يدخلوا ظافرين
الى البؤرة المارقة وأن يثأروا بلا تحفظ من هؤلاء العصاة
الباريسيين ، وأن ينالوا ذلك الثأر التام الذي حظر عليهم عام
١٨١٤ من قبل القيصر الكسندر وعام ١٨١٥ من قبل ولنغتون ؛
انهم يستطيعون الآن ان يقتصوا مغتبطين من بؤرة الثورة ووطنها .

واستسلمت باريس : ودفعت ٢٠٠ مليوناً غرامة حرب ؛
وسلمت الحصون الى البروسيين ؛ وخفضت الحامية سلاحها
أمام المنتصرين وسلمت مدفعيتها الميدانية ؛ ونزعت مدافع
التحصينات عن حواملها ؛ ان جميع وسائل المقاومة التي تملكها
الدولة قد سلمت قطعة قطعة ، لكن حماة باريس الحقيقيين ،

الحرس الوطني ، الشعب الباريسي المسلح ، لم يمس بأذى . .
 ان احدا لم يطلب منهم سلاحهم ، لا بنادقهم ولا مدافعهم (١) . .
 وهكذا ، كيما ينادى في العالم أجمع ان الجيش الالماني الظافر
 قد توقف باحترام امام الشعب الباريسي المسلح ، لم يدخل
 المنتصرون المدينة ، بل اكتفوا باحتلال الشانزليزه - وهو
 حديقة عامة - لمدة ثلاثة ايام ، تحت حراسة ومراقبة وحصار
 حرس الباريسيين ! لم يطاء جندي الماني واحد الاوتيل دي فيل ،
 ولم يمش جندي واحد عبر الشوارع الباريسية ، والقلة الذين
 سمح لهم بالدخول الى اللوفر ليعجبوا فيه بالاعمال الفنية كان
 لابد لهم ان يطلبوا اذنا مسبقا بذلك ؛ كان ذلك خارج الاستسلام .
 كانت فرنسا قد هزمت ، وكانت باريس جائعة ، لكن الشعب
 الباريسي ضمن لنفسه هذا النجاح بفضل ماضيه المجيد ؛ لم
 يكن اي منتصر يجرؤ على مطالبته بأسلحته ، او يملك الشجاعة
 على السعي اليه في عقر داره ، او تدنيس شوارعه بمسيرة ظافرة
 فيها ، هذه الشوارع التي هي ميدان القتال لعدد لا يحصى من
 الثورات . كان ذلك كما لو ان الامبراطور الالماني الحديث العهد
 قد رفع قبعته امام الثوريين الاحياء في باريس ، كما فعل فيما
 مضى أخوه امام الشهداء من مقاتلي آذار في برلين ، كما لو كان
 الجيش الالماني بكامله ، من ورائه ، يقدم السلاح .

(١) ان هذه المدافع التي تخص الحرس الوطني لا الدولة - ولذا فانها لم
 تسلم الى البروسيين - هي التي أصدر تيميرس الامر بسرقتها من الباريسيين
 في ١٨ آذار ١٨٧١ ، وبذلك فقد أثار العصيان الذي خرجت منه الكومونة .

لكن تلك كانت التضحية الوحيدة التي فرضها بسمارك على نفسه . فبحجة انه لم يكن في فرنسا حكومة تستطيع ان توقع الصلح معه - الامر الذي كان ، على وجه الدقة ، على قدر متساو من الصحة والخطأ في الرابع من ايلول وفي العشرين من كانون الثاني على حد سواء - فقد استغل نجاحاته بطريقة بروسية حقا ، حتى القطرة الاخيرة ، ولم يعلن عن استعداده للصلح الا بعد سحق فرنسا التام . ومن جديد ، عند ابرام الصلح نفسه ، فان « الوضع الملائم قد استغل دونما هوادة » ، كما يقال بالبروسية القديمة الصالحة . فلم يبتز فحسب المبلغ الذي لم يسبق له مثل والبالغ خمسة مليارات من الغرامات ، بل انتزعت كذلك من فرنسا مقاطعتان ، الألزاس واللورين الألماني مع ميتر وستراسبورغ ، ودمجتا في المانيا . وان بسمارك ليتدخل ، بهذا الضم ، للمرة الاولى على اعتباره سياسيا مستقلا ؛ انه لا ينفذ بعد الآن ، على طريقته ، برنامجا أملي عليه من الخارج ، بل يترجم الى الوقائع منتجات دماغه الخاص ؛ وبذلك يكون قد ارتكب اول خطيئة عملاقة له (١) . . .

(١) في هذا الموضع من المخطوطة مكان فارغ من اجل اضافة لم تتم (ملاحظة من الناشر) .

ضم الألزاس واللورين

تم الاستيلاء على الألزاس لحساب فرنسا ، بصورة أساسية ، خلال حرب الثلاثين عاما . وكان ريشيليو قد نسي في هذا المجال المبدأ الوحيد الذي وضعه هنري الرابع . « فلتكن اللغة الإسبانية للأسباني ، والألمانية للألماني ؛ لكن حيثما يتكلمون الفرنسية . فذلك من نصيبي » . ولقد استند ريشيليو الى مبدأ حدود الراين الطبيعية ، الحدود التاريخية لبلاد المغول القديمة . وكان ذلك من قبيل الجنون ؛ لكن الامبراطورية الرومانية الجرمانية ، التي كانت تشتمل على الاراضي اللغوية الفرنسية للورين ، وبلجيكا ، وحتى فرانك - كونتيه ، لم تكن تملك الحق في لوم فرنسا على ضم بلاد ناطقة بالألمانية . واذا كان لويس الرابع عشر ، عام ١٦٨١ ، قد استولى على ستراسبورغ في ملء السلام ، بمساعدة حزب فرنسي الاتجاه في المدينة ، فان بروسيا اخطأت حين استاءت لذلك ، وذلك بعدما مارست هي نفسها العنف ، دونما نجاح على أي حال ، ضد مدينة نورمبرغ الحرة

في عام ١٧٩٦ ، ومن المفروغ منه دون دعوة من حزب بروسي فيها (١) .

وبيعت اللورين الى فرنسا من قبل النمسا عام ١٧٣٥ في صلح فيينا واصبحت أخيرا ملكية فرنسة عام ١٧٦٦ . ومنذ قرون ، لم تكن تخص الامبراطورية الالمانية الا اسميا ، اذ كان امراؤها فرنسيين من جميع وجهات النظر ، وكانوا بصورة دائمة على وجه التقريب حلفاء لفرنسا .

(١) يؤخذ على لويس الرابع عشر انه أطلق قواته ، في ملء السلم ، على أرض المانية لم تكن تخصه . ولا تستطيع الفيرة الأسوأ نية ان تأخذ الشيء نفسه على البروسيين . ان الامر على النقيض من ذلك . فبعدما عقدوا عام ١٧٩٥ صلحا منفصلا مع فرنسا بانتهاكهم دستور الامبراطورية بصورة مباشرة ، وبعدما جمعوا حولهم جيرانهم الصغار ، العاقين أيضا ، فيما وراء خط الفصل في الاتحاد الاول لالمانيا الشمالية ، فقد استغلوا الوضع العسير الذي كانت تعانيه دول الجنوب في المانيا ، التي كانت تواصل بعد الان الحرب وحدها مع النمسا في الوقت نفسه ، بغرض محاولات للضم في فرانكونيا . لقد شكلوا في اوسباخ وفي بايروث ، اللتين كانتا بروسييتين اذن ، قوات على نمعذج قوات لويس الرابع عشر : ولقد ادعوا الحق في مجموعة من الاراضي المجاورة ، وهي مزاعم كانت ذرائع لويس الرابع عشر تتراءى حيالها باهرة الاقتناع . وحين هزم الالمان ، وحين دخل الفرنسيون الى فرانكونيا ، احتل البروسيون المنقذون نورمبورغ ، بما فيها الضواحي ، حتى الاسوار الخارجية ، وحصلوا من أعيان نورمبورغ ، المرتجفين خوفا ، على معاهدة (٢ ايلول ١٧٩٦) تخضع المدينة بموجبها للسيادة البروسية بشرط .. الا يقبل اليهود قط في المدينة . لكن الارشيدوق شارل تقدم عندئذ ، وهزم الفرنسيون في وورزبورغ في ٣ و ٤ ايلول ١٧٩٦ ، وبذلك ذهب هباء تلك المحاولة المبذولة من أجل افهام النورمبورغيين عنوة الرسالة الالمانية لبروسيا .

وقد كان في الفوج حتى الثورة الفرنسية عدد من الولايات التي كانت تتصرف حيال المانيا على انها دول تابعة للامبراطورية بصورة مباشرة ، لكنها فيما يتعلق بفرنسا قد اعترفت بسيادتها ؛ ولقد كانت تستفيد من هذا الوضع الهجين ، وما دامت الامبراطورية الجرمانية راضية بذلك بالاحرى من مطالبة الاسياد الولاية بالحساب ، فلم يكن في وسعها ان تشكو حين كانت فرنسا تأخذ تحت حمايتها ، نظرا لسيادتها ، سكان هذه الاراضي ضد هؤلاء الاسياد المطرودين .

وعلى الاجمال ، فان هذا البلد الالمانى لم يفرنس اذا جاز التعبير حتى الثورة . وظلت الالمانية لغة التعليم ولغة الادارة بالنسبة الى العلاقات في الالزاس على الاقل . وكانت الحكومة الفرنسية تؤيد المقاطعات الالمانية التي لم تعد ترى بعد الآن ، ابتداء من مطلع القرن الثامن عشر ، بعد سنوات طوال من الحروب المدمرة ، أي اعداء عندها على الاطلاق . ان الامبراطورية الالمانية ، الممزقة بفعل حروب داخلية ازلية ، لم تكن مصنوعة في حقيقة الامر لتجذب الالزاسيين للعودة الى احضان الوطن الأم ؛ كان لديهم الهدوء والسلام على الاقل ، وكانوا يعرفون موضعهم في هذه الدنيا ، وهكذا كان المراؤون الذين ينظمون عادات المجتمع متآلفين مع مراسيم العناية الالهية التي لايسبر لها غور . والحقيقة ان مصير الالزاسيين لم يكن نسيج وحده ، فقد كان سكان هولستين خاضعين ايضا لسيطرة الدانمرك الاجنبية .

وجاءت الثورة الفرنسية . ان ما لم تجسر الالزاس واللورين
قط على الترجي فيه من المانيا قد منحتهما فرنسا اياه . وحطمت
الاواصر الاقطاعية . واصبح الفلاح الصالح للسخرة والاستغلال
رجلا حرا ، وفي حالات كثيرة مالكا لمزرعته وحقله . وفي المدن ،
تلاشت سلطة الاعيان وامتيازات النقابات الحرفية . وطردت
النسالة ، وفي اراضي الامراء الصغار والاسياد الصغار ، هذا
الفلاحون حذو جيرانهم : طردوا الولاة ، ومجالس الحكومة ،
والنسالة ، ونادوا بانفسهم مواطنين فرنسيين احراراً . ان
الشعب في اي مكان في فرنسا لم ينحز الى الثورة بحمية اعظم منه
في المناطق الناطقة باللغة الالمانية . وعندئذ ، حين اعلنت
الامبراطورية الجرمانية الحرب على الثورة ، وحين استعد الالمان
الذين كانوا يحملون بعد سلاسلهم بكل خنوع ، لأن يفرضوا من
جديد على الفرنسيين عبوديتهم القديمة ، وعلى الفلاحين
الالزاسيين اسيادهم الاقطاعيين الذين طردوهم لتوهم ، قضي
اذن على جرمانية الالزاس واللورين : لقد جعلتا تكرهان الالمان .
وفي ذلك الحين وضع نشيد **المارسيليز** في ستراسبورغ ، وكان
الالزاسيون أول من أنشده : ان الفرنسيين - الالمان ، بالرغم من
لفتهم وماضيهم ، لم يشكلوا في مائة ميدان قتال سوى شعب
واحد مع القوميين الفرنسيين في الصراع من اجل الثورة .

الم تصنع الثورة المعجزة نفسها مع الفلمنديين في دنكرك ،
ومع السلتيين في بريتانيا ، ومع الايطاليين في كورسيكا ؟ وحين
نأسى لأن هذا وقع للالمان ، أفنسى اذن كل تاريخنا الذي اتاح

وقوعه ؟ هل نسينا ان ضفة الراين الشمالية بكاملها ، التي شاركت مع ذلك في الثورة بصورة منفصلة ، قد كانت فرنسية الروح حين عاد الالمان اليها عام ١٨١٤ ؟ وانها ظلت فرنسية الروح حتى عام ١٨٤٨ ، حين ردت الثورة الاعتبار الى الالمان في انظار الرينايين ؟ وان حماسة هايني للفرنسيين ، وحتى نزعتهم البونابرتية ، لم تكونا شيئا آخر سوى صدى للحالة الذهنية للشعب بأسره على ضفة الراين الشمالية ؟

وحين دخل الحلفاء فرنسا عام ١٨١٤ ، فقد صادفوا في الالزاس واللورين على وجه الدقة اشد الاعداء حزما ، والمقاومة الاكثر صلابة ، لدى الشعب بالذات ؛ ذلك ان الشعور لدى الشعب كان قويا بالخطر الكامن في وجوب ارتداده المانيا . ومع ذلك ، فقد كانوا يتحدثون في الالزاس - لورين باللغة الالمانية وحدها على وجه التقريب . لكن حين لم تعد هاتان المقاطعتان عرضة لخطر انتزاعهما من فرنسا ، وحين وضع حد لرغبات الضم عند الشوفيين الرومانسيين الالمان ، فقد اتضح انه كان من الضرورة بمكان الاتحاد بصورة اوثق مع فرنسا من وجهة النظر اللغوية ايضا ؛ ومنذ ذلك الحين صنعوا ما صنعه اللوكسمبورغيون في ديارهم ، فعمدوا الى فرنسة المدارس . ومع ذلك سارت عملية التحويل ببطء كبير ؛ وان الجيل البورجوازي اليوم هو وحده الذي تفرنس بصورة فعلية ، في حين يتكلم الفلاحون والعمال الالمانية . وان الوضع هو مثله في لوكسمبورغ على وجه التقريب : فالالمانية الادبية قد اخلت

المكان للفرنسية (باستثناء المنبر) ، لكن اللكنة الالمانية لم تتقهقر
الا على الحدود اللغوية ، وهي تستعمل كلغة مألوفة بصورة اكثر
شيوعا منها في معظم الأرياف الالمانية .

هذا هو البلد الذي باشر بسمارك والارستقراطيون
الاقطاعيون البروسيون ، تؤيدهم فيما يبدو ذكرى رومانسية
شوفينية لاصقة بجميع المسائل الالمانية ، ارجاعه المانيا من
جديد ، الامر الذي كان يضاهي في سخفه الرغبة في ارجاع
ستراسبورغ ، وطن المارسلير ، الى المانيا ، أو جعل نيس ،
وطن غاريبالدي ، مدينة فرنسية . وعلى أي حال ، فقد حافظ
لويس نابليون على المظاهر في نيس ، اذ أجرى استفتاء على
الضم ، ونجحت المناورة . وبصورة مستقلة عن الحقيقة التالية :
الا وهي ان البروسيين يكرهون مثل هذه الاجراءات الثورية
لاسباب صالحة جدا - انه لم يحدث قط ، في أي مكان ، ان
جمهرة الشعب كانت راغبة في الانضمام الى بروسيا - فقد كان
من المعروف جيدا ان الاهالي ، في الالزاس - لورين على وجه
التحديد ، مجمعون على التمسك بفرنسا اكثر من القوميين
الفرنسيين انفسهم . وهكذا فان هذه المحاولة لم تنجح الا
بالعنف . وكان ذلك نوعا من الثأر من الثورة الفرنسية ؛ انهم ينتزعون
بالضبط احدى القطع التي انصهرت في فرنسا بفضل الثورة .

ومما لا ريب فيه انه كان للضم هدفه من وجهة النظر
العسكرية . ان المانيا تحصل ، مع ميتر وستراسبورغ ، على

جبهة دفاعية ذات قوة هائلة . فما بقيت بلجيكا وسويسرا على الحياد ، فان أي هجوم فرنسي لا يمكن ان يتم في اي مكان سوى على الشريط الضيق من الارض الواقعة بين ميترز والفوج ، وكانت كوبلانس وميترز وستراسبورغ ومايانس تشكل ضد مثل هذا الهجوم مربعا من المواقع الحصينة ليس في العالم اقوى او اعظم منه . لكن هذا المربع من المواقع الحصينة ، مثله مثل مربع النمسا في لومبارديا ، يقع نصفه في اراض معادية ، وهو يشكل فيها حصونا يمكن ان تخدم في قمع الشعب . واكثر من ذلك ايضا : كان لا بد ، في سبيل اكماله ، من فعل اغتصاب خارج النطاق الالماني اللغوي ، اذ كان لابد من ضم حوالي ٢٥٠ الف وطني فرنسي .

وهكذا فان الميزة الاستراتيجية الكبرى هي الحجة الوحيدة التي يمكن ان تبرر الضم . لكن هل ثمة نسبة ما بين هذه الميزة والضرر الذي نجم عن ذلك ؟

اما بشأن الاذى المعنوي الهائل الذي عرضت الامبراطورية الالمانية الفتية نفسها له حين جعلت من العنف الشرس مبادئها الاساسي ، بصورة صريحة وفي انظار الجميع - فهذا ما اصم الارستقراطي الاقطاعي البروسي اذنيه عنه . ان الامر على النقيض من ذلك ، اذ هو يلزمه رعايا متمردون ، يضبطهم العنف ، فهم برهان على تعاظم القوة البروسية ، وهو في حقيقة الامر لم تتوفر لديه قط أية براهين اخرى على ذلك . لكن ما كان يجب عليه ان يحتاط له هي عواقب الضم السياسية . ولقد كانت

هذه العواقب السياسية واضحة . فحتى قبل ان يصبح للضم قوة القانون ، كان ماركس يذيعها على العالم في نداء صادر عن الاممية : «ان ضم الالزاس - لورين يجعل من روسيا حكم أوروبا» . وكثيرا ما كرر الاشتراكيون الديموقراطيون (١) ذلك من على منبر الريخستاغ ، حتى انتهى بسمارك نفسه الى الاعتراف بهذه الحقيقة ، في خطابه البرلماني بتاريخ ٦ شباط ١٨٨٨ . مزمجرا امام القيصر الجبار ، سيد الحرب والسلام .

وكان الامر مع ذلك واضحا مثل ضوء النهار . فحين انتزعت من فرنسا مقاطعتان من مقاطعاتها الوطنية الاشد تعصبا ، فقد دفعت الى احضان ذلك الذي يعطيها الرجاء في استرجاعهما ، كما جعل منها عدوا أزليا . ومما لا ريب فيه أن بسمارك ، الذي يمثل بالمناسبة المرائين الالمان كما ينبغي وبكل اخلاص ، يريد من الفرنسيين ان يتخلوا عن الالزاس - لورين معنويا وليس حقوقيا فحسب ، وان يغتبطوا كما ينبغي فضلا عن ذلك ، باعتبار ان هاتين القطعتين من فرنسا الثورة قد « ردتا الى الوطن الام » ، وهو ما يرفضون ان يعرفوا عنه شيئا البتة . ولكن الفرنسيين ، من سوء الحظ ، مثلهم مثل الالمان ، لم يتخلوا هم ايضا عن ضفة الراين الشمالية إبان الحروب النابليونية ، بالرغم من أن هذه الضفة لم تكن راغبة في عودتهم في ذلك الحين . فما دام الالزاسيون واللورينيون يطالبون بالعودة الى فرنسا ،

(١) بيبيل ولييبكنخت (ملاحظة من الناشر) .

فان من واجب فرنسا أن تسعى ، وسوف تسعى، الى استعادتهم،
ويجب عليها ان تبحث عن الوسائل من اجل تحقيق ذلك ، وفي
عداها البحث عن حلفاء . وان الحليف الطبيعي ضد المانيا
هي روسيا .

واذا كانت الامتان الكبيرتان والاشد قوة في القارة الغربية
تشلان بعضهما بعضا بعدائهما المتبادل ، واذا كان بينهما ايضا
موضوع دائم للخلاف يحرضهما على القتال ، فروسيا ... هي
الوحيدة التي تستفيد من ذلك ، اذ ستكون يداها اذن اكثر
طلاقة ؛ فروسيا في تطلعاتها الى الفتح لن تعارضها المانيا كثيرا
اذن ، فما تستطيع ان تتوقع من فرنسا دعما غير مشروط .
والم يضع بسمارك فرنسا في مركز يجعلها تتسول التحالف
الروسي ، ويلزمها بالتخلي لروسيا عن القسطنطينية بكل طيبة
خاطر ، لقاء مجرد وعد روسيا بمقاطعتها المفقودتين ؟ واذا كان
الحفاظ على السلم قد استمر طوال سبعة عشر عاما بالرغم من
ذلك ، فهل يجب ان نعزوه لحقيقة أخرى غير هذه الحقيقة :
ان نظام الاحتياط الذي بوشر في فرنسا وفي روسيا يتطلب ستة
عشر عاما ، بل خمسة وعشرين عاما ، منذ الاحكامات الالمانية
الحديثة ، كي يوفر العدد الكافي من الفئات المدربة . وبعدما كان
الضم طوال ستة عشر عاما حتى الآن الحقيقة السائدة في مجمل
السياسة الاوروبية ، أفليس هو في الوقت الحاضر السبب
العميق في كل الأزمة التي تهدد القارة بالحرب ؟ انزعوا هذه
الحقيقة الواحدة والوحيدة ، وان السلام ليضمن اذن .

ان البورجوازي الالزاسي ، هذا الهجين المغمور ، الذي يتخذ ملامح أي فرنسي نقى الدم ، والذي يتطلع الى غوته من فوق الى تحت ويتحمس لراسين ، والذي لا يستطيع التملص من الاحساس بالالام لما يكمن فيه من صفات المانية ، فلا بد له في سبيل ذلك ان يسخر بكل احتقار من كل ما هو ألماني ، بحيث لا يستطيع ان يعمل حتى كوسيط بين المانيا وفرنسا - هذا البورجوازي الالزاسي ، بفرنسيته التي ينطقها بلهجة فوق المانية ، هو بكل تأكيد فرد محتقر سواء كان صناعيا في مولهاوس أم صحفيا في باريس . لكن من الذي صنعه على هذا الفرار ان لم يكن التاريخ الألماني خلال القرون الثلاثة الماضية ؟ وحتى وقت قصير فحسب ، ألم يكن جميع الألمان في الخارج على وجه التقريب ، والتجار منهم بصورة خاصة ، الزاسيين حقيقيين ينكرون صفتهم الألمانية ، ويتعذبون كي يتمثلوا الجنسية الأجنبية لوطنهم الجديد بالرغم من « القسوة الحقيقية حيال الحيوانات » المطبقة بحقهم ، وبذلك يصبحون ، بملء ارادتهم ، هزاة بين الناس على الأقل بقدر أولئك الالزاسيين الذين تلزمهم الظروف بذلك بصورة تزيد او تنقص ؟ ومثال ذلك ان كل المجتمع التجاري الألماني المهاجر الى انكلترا بين عام ١٨١٥ وعام ١٨٤٠ قد تأكلز برمته دونما استثناء؛ كانوا لا يتحدثون الا بالانكليزية وحدها على وجه التقريب ، وأنت تجد اليوم ايضا ، في بورصة مانشستر مثلا ، بعض المرائين الألمان الشيوخ الذين يتنازلون عن نصف ثروتهم كي يكون في مقدورهم الظهور بمظهر الانكليز الحقيقيين . ولم يتغير في هذا

المجال شيء الا منذ عام ١٨٤٨ فقط ، ومنذ ١٨٧٠ ، عند الملازم الاحتياطي القادم الى انكلترا مبعوثا من برلين ، فان الطريقة الدليلة القديمة قد افسحت المجال لعجرفة بروسية تجعلنا موضعنا للسخرية في الخارج سواء بسواء مع مسكنتنا القديمة .

وهل كيف الاتحاد مع المانيا مع ذوق الالزاسيين بصورة افضل منذ عام ١٨٧٠ ؟ على العكس . لقد فرض عليهم نظام دكتاتوري ، بينما كانت الجمهورية سائدة في جوارهم ، في فرنسا . وطبق عندهم نظام لاندرات البروسي ، المتحلق والمتعب ، الذي كان تدخل الادارة البوليسية الفرنسية - الخاضعة بصورة صارمة لأحكام القانون - يلوح الى جانبه ذهبيا بعدما كان بغيضا حتى درجة بعيدة . وقضي على جناح السرعة على كل اثر لحرية الصحافة ، وحق الاجتماع وتشكيل الجمعيات ، وأصدر الامر بحل المجالس البلدية العاصية ، وعين بيروقراطيون المسان في وظائف العمد . لكن ود « الاشراف » قد خطب بالمقابل ، يعني النبلاء والبورجوازيين الذين تفرنسوا كليا ، ووفرت لهم الحماية في استثمارهم للعمال والفلاحين الذين اذا هم لم يكونوا المانيي العقلية فقد كانوا يتكلمون الالمانية مع ذلك ويمثلون العنصر الوحيد الذي كانت اية محاولة للمصالحة يمكن ان تستند اليه . وما الذي ترتب على ذلك ؟ ان الالزاس - لورين لم تنتخب في شباط ١٨٨٧ ، حين كانت المانيا بأسرها مخلوعة القواد بحيث ارسلت العصبة البسماركية الى الريخستاغ ، الا فرنسيين حازمين ، وقد نحت جميع اولئك الذين تحوم حولهم اقل شبهة بالتعاطف مع المانيا .

وهكذا ، اذا كان الازراسيون ماهم عليه ، فهل لدينا
ادنى حق في الاستياء من ذلك ؟ ابدا . ان نفورهم من الضم هو
حقيقة تاريخية لا يمكن الغاؤها ، لكنها تتطلب ايضا . وههنا
يجب علينا ان نتساءل : كم ارتكبت المانيا في الازراس من اخطاء
تاريخية ضخمة حتى اصبحت هذه الحالة الذهنية ممكنة هناك ؟
وأى مظهر لا بد ان يكون لامبراطوريتنا الالمانية الجديدة ، اذا
هي شوهدت من الخارج ، اذا كان الازراسيون مجمعين ، بعد
سبعة عشر عاما من محاولات اعادة الجرمنة ، على الهتاف في
وجوهنا : اعفونا من ذلك ؟ وهل لدينا الحق في أن نتوهم ان
حملتين موفقتين وسبعة عشر عاما من الدكتاتورية البسماركية
كافية من اجل محو جميع نتائج التاريخ المخزي لثلاثة قرون ؟



بناء وبنية الامبراطورية الألمانية الجديدة

لقد بلغ بسمارك هدفه . ان امبراطوريته البروسية الألمانية الجديدة قد أعلنت في فرساي ، في قاعة احتفالات لويس الرابع عشر . وهذه فرنسا عند قدميه ، عزلاء من كل سلاح . وان باريس الوقحة ، التي لم يجسر حتى هو نفسه أن يمسه ، قد دفعها تيرس الى عصيان الكومونة ، ثم صرعا جنود الجيش الامبراطوري السابق العائد من الاسر . وكان جميع المرائين في اوربا يعجبون ببسمارك مثلما أعجبوا من قبل بالنموذج ، لويس نابليون ، في الخمسينيات . لقد أصبحت المانيا ، بتأييد روسيا ، القوة الاولى في اوربا . وكانت قوة المانيا بأكملها بين يدي الدكتاتور بسمارك ، والمقصود الآن هو معرفة ما سوف يصنعه بهذه القوة . واذا كان قد حقق حتى الآن خطط البورجوازيين الخاصة بالوحدة ، دون ان يلجأ على أي حال الى وسائل البورجوازية ، بل الى وسائل بونابرتية ، فقد استنفد هذا الموضوع بصورة مقبولة حتى الآن . وانه يلزمه حاليا أن يضع خططا شخصية ، يلزمه أن يظهر الافكار التي يملك القدرة على استخراجها من اعماقه الخاصة ، وهو ما يجب ان يتظاهر في البناء الداخلي للامبراطورية الجديدة .

ان المجتمع الالماني يتألف من ملاكين عقارين كبار ، وفلاحين ، وبورجوازيين ، وطبقات متوسطة ، وشغيلة، يتجمعون بدورهم في ثلاث طبقات رئيسية .

ان الملكية العقارية الكبيرة هي بين ايدي عدد ضئيل من الاشراف (في سيليزيا خاصة) وعدد كبير من الملاكين المتوسطين كثافتهم أعلى ما تكون في مقاطعات بروسيا القديمة ، الى الشرق من نهر الالب . فهؤلاء الارستقراطيون الاقطاعيون البروسيون هم الذين يسيطرون اذن بصورة تزيد او تنقص على هذه الطبقة بكاملها . وانهم لمزارعون هم انفسهم بقدر ما يستثمرون املاكهم حتى درجة كبيرة بواسطة مديرين ، وهم بالاضافة الى ذلك اصحاب مصانع التقطير والسكر في أغلب الاحيان . وان ملكيتهم لمرتبطة بالاسرة في شكل حق البكورية ، وذلك حيثما امكن ان يتم هذا الارتباط . اما الابناء الاصغر فيلتحقون بالجيش او بالادارة المدنية ؛ وهكذا ترتبط بهذه النبالة العقارية الصغيرة نبالة اصغر منها ايضا مؤلفة من ضباط وموظفين ، وهي تكبر فضلا عن ذلك بفعل ارتقاء الضباط الكبار والموظفين البورجوازيين الكبار الى مرتبة النبلاء الى ابعد حد ممكن . ومن الطبيعي ان تتشكل ، عند الحدود الدنيا لهذه الطغمة النبيلة كلها ، نبالة من الطفيليين ، بروليتاريا من النبلاء الطفيليين تحيا من القروض ، ومن الاحتيال ، ومن التطفل ، ومن التسول ، ومن التجسس السياسي . وان جماع هذا المجتمع يؤلف عالم الارستقراطيين الاقطاعيين البروسيين ، وهو من افضل دعائم دولة بروسيا القديمة . يد

أن النواة الملكية العقارية لهذا العالم من الارستقراطيين الاقطاعيين تقوم على اساس واه . فالالزام الذي يواجهه افرادهم فيما يتعلق بالحفاظ على مرتبتهم يزداد كلفة يوما بعد يوم ؛ فلا بد من المال من اجل اعادة الابناء الاصغر حتى يفوزوا برتبة ملازم او بوظيفة قاض ، ومن اجل تزويج البنات ؛ وما دامت هذه واجبات لا بد لجميع الاعتبارات الاخرى ان تلوذ بالصمت حيال تلبيتها ، فلا عجب الا تكون المداخل كافية ، وان يضطر المرء الى توقيع سندات او رهن عقارات . وباختصار ، فان عالم الارستقراطيين الاقطاعيين برمته هو باستمرار على شفا الهاوية ، وكل كارثة ، او حرب ، او موسم رديء ، او أزمة تجارية تهدد بدفعه الى هذه الهاوية ؛ فلا عجب اذن الا ينجو من الدمار ، منذ قرون ، الا بفضل مساعدات من مختلف الانواع تأتيه من الدولة ، والا يستمر في الوجود الا بفضل هذه المساعدات . ان هذه الطبقة ، التي لم تستمر في البقاء الا بفضل الاحاييل وحدها ، محكوم عليها بالدمار ، وليس ثمة مساعدة من الدولة يمكن أن تحتفظ بها على قيد الحياة بصورة دائمة . ولكن الدولة البروسية القديمة بكاملها سوف تزول معها ايضا .

وان الفلاح عنصر قليل الفعالية سياسيا . وحين يكون هو نفسه ملاكا ، فانه يجلب الخراب على نفسه اكثر فأكثر بسبب شروط الانتاج المنافية الخاصة بتلك القطع من الارض المأخوذة من المارشات القديمة او من المراعي المشاعية القديمة التي لا يمكن ان تقوم بدونها تربية للماشية . وحين يكون مزارعا ، فان

الشروط تكون اسوأ من ذلك أيضا . ان الاستثمار الفلاحي الصغير يشترط بصورة رئيسية الاقتصاد الطبيعي ، وهو يتعرض للخراب في الاقتصاد النقدي . ومن هنا كان الدين المتعظم ، والاغتصاب الكتلي من قبل الدائنين ، والاستنجد بالصناعة العائلية ، وذلك كله حتى لا يطرد تماما من الحقل . وان طبقة الفلاحين ، سياسيا ، هي على الاغلب عديمة المبالاة أو رجعية ؛ فوق جبلية في رينانيا ، من جراء حقد قديم على بروسيا ، وفردية النزعة أو بروتستانتية محافظة في المناطق الاخرى . ولا تبرح المشاعر الدينية في هذه الطبقة تخدم بعد كتعبير عن مصالح اجتماعية أو سياسية .

اما **البورجوازية** ، فقد عالجناها قبل الآن . لقد أندفعت منذ ١٨٤٨ في انطلاقة اقتصادية لم يسبق لها مثيل . ان المانيا قد اسهمت اسهاما عريضا في تطور الصناعة العملاق الذي أعقب الازمة التجارية لعام ١٨٤٧ ، وهو التطور الذي ترتب على انشاء خط الملاحة التجارية عبر الاطلسي في تلك الفترة ، وعلى الامتداد الكبير للخطوط الحديدية ، وعلى المناجم الذهبية في كاليفورنيا وأستراليا . وان جهود البورجوازية من اجل التخلص من العوائق الاقليمية في وجه التجارة ومن اجل الحصول على وضع معادل لوضع منافسيها الاجانب في السوق العالمية هي التي حركت الثورة البسماركية . اما الآن ، وقد غمرت المليارات الفرنسية المانيا ، فان مرحلة جديدة من الصناعة المحمومة تنفتح امام البورجوازية ، وقد برزت في سياقها للمرة الاولى على انها امة صناعية كبرى

بانهيار مالي وطني الماني . وكانت قد اصبحت في ذلك الحين ،
اقتصاديا ، أشد الطبقات بأسا بين السكان ، ولم يكن للدولة
بد من الخضوع لمصالحها الاقتصادية ؛ وكانت ثورة عام ١٨٤٨ قد
منحت الدولة شكلا دستوريا خارجيا تستطيع البورجوازية فيه
ان تسيطر سياسيا ايضا وأن تعتاد ممارسة السلطة ؛ لكنها
كانت ، على اي حال ، بعيدة جدا بعد عن السلطة السياسية
الحقيقية . ذلك انها لم تخرج ظافرة من النزاع مع بسمارك ،
والنزاع قد نحي بفعل ثورة جرت من فوق ؛ ولقد علمها هذا ،
بصورة مؤقتة ، ان السلطة التنفيذية ليست رهنا بها بعد الا
بصورة غير مباشرة حتى درجة كبيرة ، وانه ليس في وسعها ان
تقيل وزراء او تفرضهم ، ولا ان تتصرف بالجيش . وفيما عدا
ذلك ، فقد كانت جبانة وضعيفة في مواجهة سلطة تنفيذية حازمة،
لكن الارستقراطيين الاقطاعيين كانوا مثلها ايضا ، وكانت هي
معذورة اكثر منهم ، وذلك بسبب معارضتها الاقتصادية المباشرة
للطبقة العاملة ، الصناعية ، الثورية . لكنه كان من المؤكد انه
لا بد لها ان تقضي شيئا فشيئا على الارستقراطيين الاقطاعيين ،
كما كان من المؤكد انها الطبقة الوحيدة ، من بين الطبقات المالكة،
التي لا تبرح تملك منظورات المستقبل .

وكانت الطبقة الوسطى ، البورجوازية الصغيرة ، تتألف
في الدرجة الاولى من بقايا الحرفيين الوسطيين الذين كانوا ، في
المانيا المتخلفة طويلا ، ممثلين بأعداد اكبر منهم في بقية اوروبا
الغربية ، وفي الدرجة الثانية من بورجوازيين مفلسين ، وفي

الدرجة الثالثة من عناصر من السكان غير المالكين ارتقت الى التجارة الصغيرة . ومع تطور الصناعة الكبرى ، فان وجود البورجوازية بكاملها فقد كل ما تبقى له من استقرار : كان تغيير الحرفة والافلاس الدوري هما القاعدة . ان هذه الطبقة التي كانت تتمتع من قبل باستقرار كبير ، هذه الطبقة التي كانت افضل كتيبة بين المرائين الالمان ، تتدهور الآن ، تسقط من رفاهيتها . من انسها البيتي ، من عبوديتها ، من تقواها وكرامتها القديمتين ، في فوضى وسخط المصير الذي قسمه الله لها . وكان ماتبقى من فئة الحرفيين اليدويين ينادون بأعلى اصواتهم بوجوب اعادة الامتيازات النقابية ؛ واما الآخرون ، فقد كانوا يصبحون تارة ، بكل لطف ، ديمقراطيين تقدميين ، وتارة يبلغ الامر بهم حتى مقارنة الاشتراكية الديمقراطية ، بل كانوا ينضمون في بعض الاماكن الى الحركة العاملة بصورة مباشرة .

واخيرا العمال . فيما يتعلق بشغيلة الارياف ، فقد كان شغيلة الشرق على الاقل في نصف عبودية ، وكانوا يفتقرون الى البصيرة . وعلى النقيض من ذلك ، كانت الاشتراكية الديمقراطية قد حققت تقدما سريعا بين شغيلة المدن ، وكانت تنمو بقدر ما كانت الصناعة الكبرى تحول الجماهير الشعبية الى بروليتاريا ، وبذلك تبلغ بالتضاد الطبقي بين الرأسماليين والشغيلة اقصاه . واذا كان الشغيلة الاشتراكيون الديمقراطيون منقسمين بعد ، بصورة مؤقتة ، الى حزبين متخاصمين ، فان خلافهما المبدئي قد امحى اذا جاز التعبير منذ ظهور كتاب ماركس رأس المال .

اما اللاسالية المتزمتة ، المقصورة على المطالبة « بتعاونيات انتاجية تمولها الدولة » ، فقد كانت تغفو شيئا فشيئا وتنكشف اكثر فأكثر على أنها غير صالحة لتوفير نواة حزب عمالي بونابرتي وشترافي دولي : وان الاخطاء التي ارتكبها بعض الزعماء من وجهة النظر هذه قد صححها حس الجماهير الذي لم يتطرق الفساد اليه . وان وحدة الاتجاهين الاشتراكيين الديموقراطيين ، التي لا تؤخرها بعد الآن الامسائل شخصية ، قد اصبحت مؤكدة في المستقبل القريب . لكن الحركة كانت على قدر كاف من القوة منذ مرحلة الانقسام ، وبالرغم من هذا الانقسام ، كي تبعث الرعب في البورجوازية الصناعية وتشلها في صراعها ضد الحكومة المستقلة عنها بعد . وعلى أي حال ، فان البورجوازية الالمانية، منذ عام ١٨٤٨، لم تكن قد تخلصت من الشبح الاحمر .

كان هذا التوزيع للطبقات في اساس التوزيع بين الاحزاب في البرلمان وفي الجمعيات الاستشارية . وكانت الملكية العقارية الكبيرة وقسم من طبقة الفلاحين يشكلان كتلة المحافظين ؛ وكانت البورجوازية الصناعية تشكل الجناح الايمن للبرالية البورجوازية ، القوميون الليبراليين ، بينما جناحها اليسر - الحزب الديموقراطي السقيم أو الحزب التقدمي - يتألف من بين البورجوازيين الصغار الذين يدعمهم قسم من البورجوازية ومن الشغيلة . واخيرا فقد كان للشغيلة حزبهم الخاص : الذي كان بورجوازيون صغار ينتسبون اليه ايضا ، وهو الاشتراكية الديموقراطية .

وكان على رجل في مركز بسمارك وصاحب ماض كماضي
 بسمارك ان يقول في نفسه ، مع بعض التفهم للاوضاع القائمة ،
 ان الارستقراطيين الاقطاعيين لا يمثلون بحد ذاتهم شيئا قابلا
 للحياة ، وان البورجوازية وحدها ، من بين جميع الطبقات
 المالكة ، تستطيع ان تطمع في مستقبل ، وبنتيجة ذلك (باستثناء
 الطبقة العاملة التي لا نريد ان نطالبه بفهم رسالتها التاريخية)
 فانه يمكن ان يتوفر لامبراطوريته الجديدة وجود يتعاضد ضمانه
 بقدر ما يهيئها تدريجيا للتحويل الى دولة بورجوازية حديثة . الا
 لا يطلبين منه ما كان متعذرا عليه في مثل هذه الظروف . فقد كان
 من غير الممكن ومن غير المناسب في ذلك العصر ان يتم الانتقال
 بصورة فورية الى شكل الحكومة البرلمانية ، مع ذلك الرايخستاغ
 المزود بالسلطة الحاسمة (كما في مجلس العموم في انكلترا) .
 كان لابد ان تبدو الدكتاتورية المطبقة وفقا للاشكال البرلمانية
 ضرورية بعد في ذلك الحين في نظر بسمارك نفسه ؛ ونحن لا نأخذ
 عليه مطلقا أنه بدأ بالاحتفاظ بها ، بل نطرح بكل بساطة السؤال
 لمعرفة الاغراض التي كان يجب أن تستخدم لها . وانه ليصعب
 هنا ان يشك المرء في ان السبيل الوحيد الذي كانت تتوفر عليه
 الفرصة لتأمين اساس متين وتطور داخلي هادئ للامبراطورية
 الجديدة قد كان يستقيم في تهيئة دولة تقابل الدستور الانكليزي .
 وحين يترك القسم الاكبر من الارستقراطيين الاقطاعيين للدمار
 العتيد ، وقد كان من المتعذر انتقادهم على أي حال ، فقد كان
 يتراءى من الممكن على الدوام أن تتشكل بقيتهم ، مع عناصر

جديدة : طبقة من الملاكين العقاريين الكبار المستقلين ، وهي طبقة لن تكون هي نفسها سوى زينة للبورجوازية ، طبقة سوف تتخلى لها البورجوازية ، وهي في ملء استمتاعها بالسلطة ، عن التمثيل في الدولة ، وبالتالي عن المراكز الأدمى وعن نفوذ واسع جدا .
و حين تعطى البورجوازية التنازلات السياسية التي لا يمكن حرمانها منها مع الزمن (هكذا كان يجب التفكير على الأقل من وجهة نظر الطبقات المالكة) ، حين تعطى هذه التنازلات شيئا فشيئا ، حتى بمقادير ضعيفة وقليلة ، فقد كانت الامبراطورية الجديدة تدفع على الأقل في الطريق التي يمكنها عليه الالتحاق بالدول الغربية الأخرى ، المتقدمة جدا عليها من الناحية السياسية ، حيث سوف تخلع عنها آخر بقايا الاقطاعية ، كما تخلع العرف المرائي الذي كان يسود البيروقراطية بشدة بعد ، وبذلك تمنح القدرة . قبل كل شيء ، على الوقوف على قدميها الخاصتين يوم يسلم مؤسسوها ، الذين ماعدوا صفار السن على الإطلاق ، ارواحهم لخالقهم .

ومن ثم ، فلم يكن هذا حتى بالامر العسير . فلا الارستقراطيون العقاريون ولا البورجوازيون كانوا يملكون طاقة ، ولو متوسطة . ولقد بين الارستقراطيون العقاريون ذلك منذ ستين عاما ، والدولة تبذل على الدوام مافي وسعها لخيرهم الخاص ضد معارضة الدون كيشوتيين . وكانت البورجوازية ، التي جعلتها مرحلة قبل تاريخية طويلة مستكينة ايضا ، لا تبرح متأثرة بقسوة من النزاع ؛ وقد حطمت نجاحات بسمارك اكثر فأكثر ، منذ ذلك الحين ، قدرتها

على المقاومة . كما ان الخوف من الحركة العاملة النامية بصورة متوقعة قد قام ببقية الامر . وفي هذه الشروط ، فانه لم يكن في الامكان ان يتعذر على الشخص الذي حقق المطامح القومية للبورجوازية ان يأخذ كل الزمن الذي يريده في تحقيق مطامحها السياسية ، المتواضعة جداً بعد في مجموعها . لم يكن يلزمه اذن الا ان يرى هدفه بكل وضوح .

وكانت تلك هي طريقة السلوك العقلانية الوحيدة من وجهة نظر الطبقات المالكة . وصحيح انه يتبين ، من وجهة نظر الطبقة العاملة ، ان الاوان قد فات من أجل اقامة سلطة بورجوازية دائمة . كانت الصناعة الكبرى ، ومعها البورجوازية والبروليتاريا ، تشكل في المانيا في زمن كانت البروليتاريا تستطيع فيه ، هي والبورجوازية في الوقت نفسه على وجه التقريب ، ان تصعد الى الخشبة المسرحية وحدها ، وبنتيجة ذلك فان الصراع بين الطبقتين قد بدأ فيه حتى قبل استيلاء البورجوازية على السلطة السياسية بصورة جامعة او متفوقة . لكنه اذا كان الوقت قد فات كثيراً في المانيا من أجل سلطة وطيدة وهادئة للبورجوازية ، فقد كانت السياسة الفضلى في عام ١٨٧٠ على أي حال ، في مصلحة الطبقات المالكة على العموم ، هي الانخراط في اتجاه سلطة بورجوازية . ذلك انه كان في الامكان ، بهذه الطريقة وحدها ، وضع حد للبقايا العديدة المتخلفة عن ايام الاقطاعية المنحلة ، هذه البقايا التي كانت شديدة الانتشار في التشريع وفي الادارة ؛ كانت تلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها اقلمة جماع نتائج الثورة

الفرنسية العظمى في ألمانيا بصورة تدريجية ، وباختصار قطع
الذيل الصيني القديم الذي كانت ألمانيا لا تبرح تجرجه خلفها ،
وقيادتها بصورة واعية وحازمة في طريق التطور الحديث، وتكييف
شروطها السياسية مع شروطها الصناعية . وعندئذ ، فإذا نشب
اخيرا الصراع المحتوم بين البورجوازية والبروليتاريا ، فإنه
سينشب على الأقل في شروط طبيعية يستطيع كل امرئ ان
يتبين فيها حقيقة الامور بكل وضوح ، لا في الفوضى ، والظلمة ،
وتراكم المصالح ، والارتباك ، كما حدث في ألمانيا عام ١٨٤٨ .
مع هذا الفارق فقط ، ألا وهو أن الارتباك سوف يكون هذه المرة
من جانب المالكين فحسب ، لان الطبقة العاملة تعرف ماتريد .

وحسب الاوضاع في ألمانيا عام ١٨٧١ ، فإن رجلا مثل
بسمارك قد ألزم في حقيقة الامر باتباع سياسة تتذبذب بين
الطبقتين . ولا يمكن أن نأخذ عليه شيئا في هذا المضمار . كان
المقصود هو معرفة الغرض الذي تتجه هذه السياسة نحوه فقط .
فإذا كانت هذه السياسة تتجه ، ولا أهمية للوقت الذي
ستستغرقه اذن ، بشرط ان تسير بوعي وحزم ، نحو سلطة
البورجوازية الاخيرة ، فهي متفقة اذن مع التطور التاريخي ،
بقدر ما يمكن ان تحقق هذا الاتفاق من وجهة نظر الطبقات المالكة
بصورة عامة . وإذا كانت تتجه نحو الإبقاء على الدولة البروسية
القديمة ، نحو تحويل ألمانيا بصورة تدريجية تحويلا بروسيا ،
فهي اذن رجعية ومحكوم عليها بالفشل النهائي . وإذا كانت تتجه
نحو مجرد الإبقاء على سلطة بسمارك ، فهي اذن بونابرتية ،
ولا بد ان تنتهي مثل نهاية كل بونابرتية .

وكانت المهمة التالية هي دستور الإمبراطورية . وكانت المواد المتوفرة لذلك هي دستور اتحاد المانيا الشمالية من جهة واحدة ، والمعاهدات مع دول الجنوب من جهة ثانية . وكانت العوامل التي ينبغي لبسمارك أن يدعو بمساعدتها دستور الإمبراطورية الى الحياة هي السلالات الممثلة في المجلس الاتحادي من جهة واحدة ، والشعب الممثل في الريخستاغ من جهة ثانية . وكان قد وضع حد لادعاءات السلالات في دستور المانيا الشمالية وفي المعاهدات . وعلى النقيض من ذلك ، فقد كان في وسع الشعب أن يطمح الى اسهام أوسع حتى درجة كبيرة في السلطة السياسية . لقد فاز في ساحة القتال بالاستقلال حيال التدخل الاجنبي في شؤون المانيا الداخلية ووحدتها - بقدر ما يمكن أن تكون هذه الامور موضع البحث . ولقد كان مدعوا ايضا ، في المحل الاول ، الى تقرير ما سوف يُصنع بهذا الاستقلال ، والطريقة التي ستنجز هذه الوحدة بها وتنفذ في التفاصيل . وحتى اذا اعترف الشعب بأسس القانون المتضمنة سلفا في دستور المانيا الشمالية وفي المعاهدات ، فإن هذا لا يمنعه من الحصول ، في الدستور الجديد ، على اسهام في السلطة أعظم من اسهاماته السابقة . وكان الريخستاغ الهيئة الوحيدة التي تمثل في الواقع «الوحدة الجديدة» . وبقدر ما كانت أهمية الريخستاغ تعظم كان الدستور يزداد حرية حيال دساتير البلدان الخاصة ، ويزداد تماسك الإمبراطورية ، وينصهر البافاري والسكسوني والبروسي في الالمانى بصورة متعاظمة .

ولا بد ان يكون هذا الامر واضحا عند كل من يرى أبعد من
أرنبه أنفه . بيد ان هذا الرأي لم يكن رأي بسمارك في حال من
الاحوال . ان الامر على النقيض من ذلك ، اذ أنه استخدم النشوة
الوطنية التي انتشرت بعد الحرب بالضبط ليحمل اغلبية
الريخستاغ على التخلي ليس عن كل امتداد لحقوق الشعب
فحسب ، بل عن كل تحديد دقيق لها ، وعلى الاقتصار على التضمنين
البسيط للاماس التشريعي لدستور المانيا الشمالية والمعاهدات
في دستور الامبراطورية . ولقد ردت جميع المساعي التي بذلتها
الاحزاب الصغيرة من أجل النص في الدستور على حقوق الشعب
في الحرية ، وحتى اقتراح الوسط الكاثوليكي المطالب بادراج بنود
الدستور البروسي ، الذي تعرض مرتين او ثلاث مرات لحذف بعض
وتأليف الجمعيات ، وكذلك استقلال الكنيسة . وهكذا بقي
الدستور البروسي الذي تعرض مرتين او ثلاث مرات لحذف بعض
نصوصه ، اكثر ليبرالية من دستور الامبراطورية . ولم ينص على
الاقتراع على الضرائب سنويا ، بل حددت بصورة نهائية «من قبل
القانون» ، بحيث لا يستطيع الريخستاغ ان يرفض الضريبة . وهكذا
طبقت على المانيا العقيدة البروسية ، العصية على ادراك العالم
الدستوري غير الالمانى ، التي تنص على ان ممثلي الشعب لا يملكون
الحق في رفض المصاريف على الورق، بينما الحكومة تضع الايرادات
في حقيبتها بالنقد الرنان. لكنه بينما اغتصب الريخستاغ من افضل
ادوات السلطة ، وتدهور بذلك الى المركز الذليل للمجلس البروسي
الذي حطمته تعديلات عام ١٨٤٩ عام ١٨٥٠ ، وطغمة مانتوفيل،

والنزاع ، وسادوفا ، فان المجلس الاتحادي قد حصل بصورة اساسية على جميع السلطات الكاملة التي كان البرلمان الاتحادي القديم يملكها اسما . ولقد حصل عليها بصورة فعلية ، ذلك انه تخلص من العوائق التي كانت تشل البرلمان . فالمجلس الاتحادي، الى جانب الريخستاغ ، لم يكن يملك رأيا حاسما في التشريع فحسب ، بل هو ايضا السلطة الادارية العليا — فهو الذي يصدر مراسيم تطبيق قوانين الامبراطورية — كما يبت فيما عدا ذلك « بالنقائص التي تظهر عند تطبيق القوانين الامبراطورية » ، يعني النقائص التي لا يستطيع معالجتها ، في البلدان المتحضرة الاخرى ، الا قانون جديد (انظر البند السابع ، الفقرة الثالثة ، الشبهة جدا بحالة من الخلاف القانوني) .

وهكذا لم يسع بسمارك للاعتماد بصورة رئيسية على الريخستاغ الذي كان يمثل الوحدة الوطنية، بل على المجلس الاتحادي الذي كان يمثل التشتت الاقليمي . انه لم يجد الجرأة — هو الذي كان يلعب دور ممثل الفكرة الوطنية — ليتزعم بصورة فعلية الامة او ممثليها ؛ يجب ان تخدمه الديمقراطية ، أما هو فلا يجب ان يخدم الديمقراطية ؛ وبدلا من ان يثق بالشعب ، فقد وثق بالاحرى بسبل ملتوية من خلف الكواليس ، بالامكانية التي كانت في حوزته ليصطنع ، في المجلس الاتحادي ، بوسائل دبلوماسية او بواسطة السوط ، اغلبيه ولو كانت اغلبيه متمنعة . ان تفاهة التصور وخسة وجهة النظر اللتين انكشفتا هنا لنا تتفقان كل الاتفاق مع شخصية السيد كما تعلمنا ان نعرفه حتى الآن .

ومع ذلك ، فان في وسعنا ان نعجب لان نجاحاته لم تتح له ان يرتفع فوق نفسه حتى لبرهة واحدة .

ومهما يكن من امر ، فقد كانت كل المسألة منحصرة في اعطاء الدستور بكامله حجر زاوية واحدا ، يعني مستشار الامبراطورية . وكان لا بد ان يحصل المجلس الاتحادي على مركز يجعل من المحال قيام سلطة تنفيذية غير سلطة مستشار الامبراطورية ، ويستبعد بذلك امكانية قبول وزراء مسؤولين . وبالفعل ، فان كل محاولة لتنظيم ادارة الدولة بواسطة تشكيل وزارة مسؤولة قد اصطدمت ، اذ هي تتناول على حقوق المجلس الاتحادي ، بمقاومة لا تغلب . كان الدستور قد صنع ، كما اتضح للناس عاجلا ، « على قياس » بسمارك . كان خطوة أخرى في طريق سلطته الدكتاتورية ، بفعل توازن الاحزاب في الريخستاغ والدول الخاصة في المجلس الاتحادي - خطوة اخرى في طريق البونابرتية .

وفيما عدا ذلك ، فانه لا يمكن ان يقال - اذا تركنا جانبا بعض التنازلات المعطاة الى بافاريا والى وورتمبرغ - ان الدستور الجديد يحدد تقهقرا مباشرا . ولكن هذا هو افضل ما يمكن ان يقال عنه . ان حاجات البورجوازية الاقتصادية قد لبيت بصورة أساسية ، اما مطامحها السياسية - بقدر ما كانت تعرب عن مطامح بعد - فقد اصطدمت بنفس العقبة التي اصطدمت بها ايام النزاع .

بقدر ما كانت تملك مطامح سياسية بعد . فقد كان مما لا شك فيه ان هذه المطامح قد أرجعت ، بين ايدي القوميين الليبراليين ، الى قدر متواضع جدا ، وانها كانت تنقلص اكثر ايضا يوما بعد يوم . ان هؤلاء السادة الذين كانوا بعيدين جدا عن الادعاء بأن بسمارك يمنحهم التسهيلات من اجل التعاون معه قد كانوا يطمحون بالاحرى الى تنفيذ ارادته ، وذلك حيث كان هذا مناسباً ، وفي اغلب الاحيان حتى حيث لا يكون هذا مناسباً ، او لا يجوز ان يكون مناسباً . وكان بسمارك يحتقرهم ، ومن يستطيع ان يلومه على ذلك ؟ - ولكن هل كان ارستقراطيوه الاقطاعيون افضل واكثر رجولة حبة واحدة ؟

ان الميدان الاول الذي كان لابد بعد من صنع وحدة الامبراطورية فيه ، المال ، قد نظم بالقوانين الصادرة من ١٨٧٣ الى ١٨٧٥ عن النقد والمصارف . وكان انشاء المعيار الذهبي تقدماً كبيراً ، لكنه لم يطبق الا بتردد كبير وحيرة عظيمة ، وهو حتى اليوم ، في عام ١٨٨٨ ، لم يثبت على اساس وطيء تماماً . ان النظام النقدي الذي طبق - ووحدته ثلث التالر ، المارك ، مع تقسيم عشري - قد كان ذلك النظام الذي اقترحه سوتبير ، قبل عام ١٨٤٠ بوقت قصير . وكانت الوحدة الفعلية العشرين ماركا ذهبياً . وكان في الامكان ، بواسطة تعديل قيمى زهيد على وجه التقريب ، جعله معادلاً بصورة مطلقة اما للجنيه الذهبى ، واما للخمسة وعشرين فرنكا ذهباً ، واما للخمسة دولارات ذهبية اميركية ، والحصول بذلك على الارتباط بأحد الانظمة

النقدية الثلاثة الكبرى في السوق العالمية . لكن الافضلية ذهبت الى ايجاد نظام نقدي على حدة ، وبذلك عرقلت التجارة وحسابات القطع النادر بصورة لا طائل منها . وان القوانين الخاصة بالعملة الورقية والمصارف قد حدثت من الاحتيايل الورقي للدويلات ومصارف الدويلات ، وكانت تتصف ببعض التهيّب نظرا للانهيّار المالي الذي حدث في هذه الاثناء ، وهو تهيب كان يناسب المانيا في هذا الميدان غير المجرب بعد . وهنا أيضا ضمنت مصالح البورجوازية الاقتصادية بالجملة ، كما كان من مصلحتها .

واخيرا جاء أيضا تثبيت القوانين المدنية والجزائية المنتظمة . ان مقاومة الدول المتوسطة لامتداد اختصاص الامبراطورية الى القانون المدني المادي قد تم التغلب عليها أيضا ؛ ولكن القانون المدني كان قيد التحضير بعد ، بينما كان قانون العقوبات والاجراءات الجزائية والمدنية والقانون التجاري والتشريعات الخاصة بالافلاسات والتنظيم القضائي منظمة وفقا لنموذج منتظم . ولقد كان القضاء على أنظمة الدويلات الحقوقية المادية والصورية المبرقشة ، بحد ذاته ، حاجة ملحة للتطور البورجوازي التقدمي ، وهو يشكل أيضا الجدارة الرئيسية للقوانين الجديدة اكثر مما يفعل محتواها بالذات .

ان الحقوقي الانكليزي يعتمد على ماض حقوقي انقذ ، من فوق العصر الوسيط ، جزءا كبيرا من الحرية الجرمانية القديمة التي تجهل الدولة البوليسية ، المخنوقة في المهّد في سياق

الثورتين اللتين نشبتا في القرن السابع عشر ، وبلغ اوجه خلال
قرنين من التطور المتصل للحرية البورجوازية . وان الحقوقي
الفرنسي يعتمد على الثورة الكبرى التي حققت القضاء نهائيا
على الاقطاعية والحكم الاعتباطي البوليسي المطلق ، ومن بعد ترجمت
شروط الحياة الاقتصادية للمجتمع الجديد المتشكل حديثا الى
لغة الانظمة الحقوقية في مدونتها الكلاسيكية التي أعلنها نابليون .
فما هو بالمقابل الاساس التاريخي لفقهاءنا الالمان ؟ لا شيء غير عملية
الانحلال القديمة والمنفصلة لبقايا العصر الوسيط ، التجارية في معظم
الاحيان بفعل ضربات قادمة من الخارج ، وهي عملية لم تكتمل
حتى يومنا هذا ؛ مجتمع متخلف اقتصاديا ، يعود فيه الارستقراطي
الاقطاعي والمعلم النقابي مثل شبحين يبحثان عن جسد جديد ؛
وضع حقوقي يرتكب الحكم الاعتباطي البوليسي - بعدما انعدمت
عدالة الغرفة المدنية عام ١٨٤٨ - الانتهاك تلو الانتهاك بحقه في
كل يوم . ان آباء المدونات الجديدة للامبراطورية قد تخرجوا في
هذه المدارس التي ليس هناك اسوأ منها ، وكان عملهم متطابقا
مع اسلوب الدار . واذا تركنا على حدة الجانب الحقوقي الخالص ،
فان الحرية السياسية هي موضع الخصومة بصورة مقبولة في
هذه المدونات . واذا كانت محاكم القضاة البلديين تمنح
البورجوازية الكبيرة والصغيرة وسيلة للعمل المتضافر من اجل
كبح جماح الطبقة العاملة ، فان الدولة تحتمي مع ذلك قدر
الامكان ، بحدها من محاكم المحلفين ، ضد خطر معارضة
بورجوازية متجددة . ان الفقرات السياسية للقانون الجزائي هي

على الاغلب ذات غموض ومرونة يحملان في معظم الاحيان على التفكير بأنها فصلت على قياس محكمة الامبراطورية ، كما ان هذه المحكمة فصلت على قياسها . ومن المفروغ منه ان هذه القوانين الجديدة تشكل تقدما بالنسبة الى القانون المدني البروسي - فالיום لن يصنع سلوكا نفسه شيئا على قدر هذا القانون البروسي من الشؤم ، حتى لو خصى نفسه . لكن الاقاليم التي عرفت حتى الآن القانون الفرنسي تحس احساسا عميقا بالفارق بين النسخة المزورة والاصل الكلاسيكي . ولقد كانت خيانة القوميين الليبراليين لبرنامجهم هي التي اتاحت هذا التوطيد للسلطة الدولية على حساب الحرية المدنية ، اتاحت هذا التقهقر الايجابي الاول .

ويجب ان نذكر ايضا قانون الامبراطورية عن الصحافة . كان قانون العقوبات قد نظم سلفا ، بصورة أساسية ، الحق المادي الذي يمكن ان يبحث في هذه المرتبة من الامور . وهكذا فان اقامة الترتيبات الصورية المتماثلة للامبراطورية بكاملها ، والغاء الكفالات ورسوم الطوابع التي كانت باقية بعد هنا وهناك ، هي التي شكلت المضمون الرئيسي لهذا القانون ، وفي الوقت نفسه التقدم الوحيد الذي تحقق من جراء ذلك .

وكيما تظهر بروسيا مرة اخرى بمظهر الدولة النموذجية ، فقد طبق ما أسماه التسيير المباشر . كان المقصود الغاء أكثر بقايا الاقطاعية إزعاجا ، وفي الوقت نفسه ترك الاشياء جميعا

قدر الامكان ، في حقيقة الامر ، في حالتها القديمة . وهذه هي الخدمة التي اداها تنظيم الدوائر . ان سلطة الشرطة السيادية للسادة الارستقراطيين العقاريين باتت امرا بائدا ، وقد الفيت فيما يتعلق بالتسمية - على انها امتياز اقطاعي - لكنها أعيدت في جوهرها من جراء ابتداء نواح عقارية مستقلة ذاتيا يكون الملاك ضمنها هو نفسه القيم على املاكه مع صلاحيات مدير البلدية الريفية او يسمي ذلك القيم ؛ ولقد أعيدت تلك السلطة ايضا في جوهرها باحالة كل السلطة البوليسية والسلطة القضائية ، فيما عدا ذلك ، من مجرد شرطة الناحية الى Amtscorster كان بصورة دائمة على وجه التقريب ، في الريف ، ملاكا عقاريا كبيرا اخضع لسيطرته بهذه الطريقة البلديات الريفية ايضا . وسحب الامتياز الاقطاعي من الافراد ، لكن الطبقة بأكملها منحت السلطات الكاملة التي كانت ترتبط بذلك الاعتبار . ولقد تحول الملاكون العقاريون الكبار الانكليز الى قضاة صلح ، الى سادة ومتنفذين على الادارة الريفية ، والشرطة ، والسلطات القضائية الدنيا ، بفعل حيلة مماثلة ، وبذلك ضمنوا لانفسهم ، تحت لقب جديد ، محدث ، الاستمتاع بجميع مراكز السلطات الاساسية التي لم يعد في الامكان استمرارها في شكل اقطاعي . لكن هذا الشبه هو ايضا الشبه الوحيد بين « التسيير المباشر » الانكليزي والتسيير المباشر الالماني . اني لاود ان ارى الوزير الانكليزي الذي يجرؤ ان يقترح على البرلمان تكريس الحكومة للموظفين البلديين المنتخبين واستبدالهم في حالة

الاقتراح المعارض ببداية تفرضهم الدولة ؛ وادخال موظفين حكوميين لهم اختصاصات Londsaths ، والادارات الناحية ، والرؤساء البروسيين الاوائل ؛ واقتراح تدخل ادارة الدولة ، المنصوص عنها في ترتيبات تنظيم الدوائر ، في شؤون البلدية ، والاقضية ، والمحافظات ؛ واقتراح الغاء حق اللجوء الى المحاكم كما يصادف في كل صفحة على وجه التقريب في تنظيم الدوائر ، والمجهول في البلدان الناطقة باللغة الانكليزية والعاملة بالقانون الانكليزي . وبينما تتألف جمعيات الدوائر والجمعيات الاقليمية على حد سواء ، على الطريقة القطاعية القديمة ، من ممثلين عن مراتب ثلاث دائما : الملاكين العقاريين الكبار ، والمدن ، والبلديات الريفية ، فان وزارة محافظة جدا في انكثرتا قد قدمت مشروع قانون ينقل جميع ادارات الكونيات الى قضاة منتخبين في اقتراح عام على وجه التقريب .

ان مشروع تنظيم الدوائر للاقاليم الشرقية الستة (١٨٧١) قد كان القرينة الاولى التي دلت على ان بسمارك لا يفكر في صهر بروسيا في المانيا ، بل على العكس من ذلك في توطيد القلعة الصامدة للبروسيانة القديمة ، الا وهي تلك الاقاليم على وجه الدقة . واحتفظ الارستقراطيون القطاعيون ، تحت اسماء اخرى ، بجميع سلطاتهم الاساسية : اما الفلاحون الالمان ، شغيلة هذه المناطق الريفيون - المنزلون والمياومون - فقد ظلوا في العبودية الفعلية التي كانوا يرزحون تحت نيرها حتى ذلك الحين ، لا يقبلون الا في وظيفتين عامتين فقط : أن يكونوا جنودا،

وان يعملوا في خدمة الارستقراطيين الاقطاعيين كقطعان للاقتراع في انتخابات الريخستاغ . وان الخدمة التي اداها بسمارك بذلك للحزب الثوري الاشتراكي تفوق كل تعبير وتستحق كل شكر وثناء.

ولكن ما القول ببلاهة السادة الارستقراطيين الاقطاعيين الذي رفضوا بالايدي والارجل ، مثل اطفال سيئي التربية ، ضد هذا التنظيم للدوائر الذي صنع في مصلحتهم وحدهم ، الذي صنع في سبيل البقاء على امتيازاتهم الاقطاعية مدة أطول ، هذه الامتيازات المقنعة فحسب تحت بعض الاسماء قليلة التحديث ؟ ان مجلس السادة البروسي ، او بالاحرى مجلس الارستقراطيين الاقطاعيين ، قد بدأ برفض المشروع الذي تعثر طوال سنة كاملة ، ولم يقبله الا بعد اصطناع « جماعة » مؤلفة من ٢٤ « سيدا » جديدا . ولقد انكشف الارستقراطيون الاقطاعيون البروسيون بذلك مرة اخرى على انهم رجعيون تافهون ، عنيدون ، غير قابلين للاصلاح ، وعاجزون عن تشكيل نواة حزب مستقل كبير تكون له رسالة تاريخية في حياة الامة ، كما يفعل ذلك في واقع الامر الملاكون العقاريون الانكليز الكبار . ولقد اثبتوا بذلك انعدام البصيرة التام عندهم ؛ ولم يبق امام بسمارك الا يبين للعالم اجمع افتقارهم المطلق ايضا الى الحزم ، وكان ضغط قليل مطبق بدراية كافية من اجل تحويلهم الى حزب بسماركي « بدون موارد » .

وهذا ما كان يجب ان يخدم Kulturkampf من اجله .

ان تنفيذ المشروع الامبراطوري البروسي الالماني كان لا بد ان يثير ردة فعل ضده في تجميع سائر العناصر ضد البروسية المستندة الى تطور خاص في حزب واحد . وان هذه العناصر من مختلف الالوان قد وجدت راية مشتركة في النزعة فوق الجبلية . ان ثورة العقل البشري السليم - حتى عند الكاثوليكين المستقيمين الذين لا حصر لهم - ضد العقيدة الجديدة عن العصمة البابوية من جهة واحدة ، وانسحاق دول الكنيسة وما زعم من سجن البابا في روما من جهة ثانية ، قد اضطرت جميع القوى المناضلة للكاثوليكية الى تجمع اشد وثوقا . وهكذا تشكل في Landtag البروسي ، في سياق الحرب بالذات في خريف ١٨٧٠ ، حزب الوسط الكاثوليكي بالخاصة ! وحين دخل هذا الحزب الى الريخستاغ للمرة الاولى عام ١٨٧١ لم يكن له سوى ٤٧ ممثلا ؛ لكن ساعده كان يشتد لدى كل انتخاب ، وقد بلغ ممثله مائة ونيفا . وكان يتألف من عناصر شديدة التنوع . وفي بروسيا ، كانت قواه الرئيسية الفلاحين الرينانيين الصغار الذين لا يرحون يعتبرون انفسهم « بروسيين بالقوة » ، ومن ثم الملاكين العقاريين الكبار ، والفلاحين الكاثوليكين للاسقفيات الويستفالية لمونستر وبادربون ، والكاثوليك في سيليزيا . وكان الاحتياطي الهام الثاني يتمثل في كاثوليك الجنوب ، وعلى الاخص البافاريين . بيد ان قوة الوسط كانت في الدين الكاثوليكي اقل منها في الحقيقة التالية ، الا وهي انه يمثل نفور الجماهير الشعبية حيال البروسمانية التي كانت تزعم الآونة السيادة على

المانيا . وكان هذا النفور شديدا بصورة خاصة في المناطق الكاثوليكية ؛ وكان يقوم الى جانبه التعاطف مع النمسا التي طرحت من المانيا حاليا . وكان الوسط ، بصورة متفقة مع هذين التيارين الشعبين ، اقليميا واتحاديا بصورة حازمة .

ان هذه الصفة ضد البروسية بصورة اساسية التي يتصف الوسط بها قد تحققت منها في الحال الفئات الصغيرة الاخرى في الريخستاغ التي كانت لاتبرح مناهضة لبروسيا لاسباب محلية - وليس لاسباب من المرتبة الوطنية والعامة مثل الاشتراكيين الديموقراطيين . ولم يتحالف بصورة وثيقة مع الوسط البولونيون الكاثوليكيون والالزاسيون فحسب ، بل كذلك البروتستانتيون من انصار آل غيلف . وعلى الرغم من ان الفئات البورجوازية الليبرالية لم تفهم قط الطابع الحقيقي لاصحاب النزعة فوق الجبلية ، فقد أفصحت مع ذلك عن كونها ترتاب في طابع الوضع الفعلي القائم ، وذلك حين اعطت الوسط لقب «اللاوطني» و «عدو الامبراطورية» .



حقائق وتواريخ

تتوقف المخطوطة هنا . وان المذكرات التالية ، التي نشرها
أدوارد برنشتاين أيضا للمرة الاولى ، تبين كيف كان انجلز يتصور
البقية التالية من عمله .

١٨٧١ . ٣ آذار - انتخابات الريخستاغ . ٥٧منتخبا من
الوسط فقط . الوسط يطالب باقرار البنود الستة من الدستور
البروسي عن حرية الصحافة ، وحرية الاجتماع وتشكيل الجمعيات،
وعن استقلال الكنيسة . مرفوض .

١٨٧١ - بسمارك يسأل البابا ما اذا كان موقف « عدو
الرايح » الذي يتخذه الوسط يقابل النوايا البابوية . نزاعات
بهذا الشأن . لا نتائج بالنسبة الى بسمارك .

١٨٧٢ . ١٤ أيار - الكاردينال هوهنلوهر يرفض من قبل
البابا كسفير بسمارك : « لن نذهب الى كانوسا ! » .

٤ حزيران - القانون ضد اليسوعيين . تحديد الاقامة
بالنسبة الى اليسوعيين الالمان .

١٨٧٣ . **قوانين إيار** - المجلس البروسي يقدم الى الحكومة
تعديلات على بند الدستور الذي يحمي الكنيسة ! **ضده** : محافظون
عديدون ، والوسط ، **وفريق** من الحزب التقدمي . في مجلس
الاسياد ، بسمارك يؤيد بعنف قوانين إيار ضد المحافظين .

١١ إيار - وضع (قوانين إيار) موضع التنفيذ . فيرشوف
والمحافظون يعلنون الآن انهم سيؤيدون الحكومة ضد Kulturkampf

في الوقت نفسه ، اخفاق الكاثوليكين القدماء وكاثوليكيي
الدولة اخفاقا ذريعا . مقاومة الاساقفة . استحالة املاء المراكز
الشاغرة ، ومن هنا :

١٨٧٤ - القوانين عن الاسقفيات . الحكومة تخفق في
مساها .

١٥ نيسان **قانون الإبعاد** عن الوطن الذي اقره الريخستاغ
ضد الكهنة المعتقلين المعارضين . **حتى بعض التقدميين صوتوا**
الى جانبه !

١٣ حزيران - كولمان ينتزع من بسمارك ماتبقى عنده من
الحس السليم .

مضايقات بوليسية ضد الجمعيات ، والصحافة ، الخ .
وعلى الرغم من ذلك ، مبعوثون بابويون سريون في الابرشيات
المهجورة : الناس جميعا يطيعونهم . الاساقفة يرفضون الغرامات ؛
انهم لا يدفعون .

١٨٧٥ - قانون الحظر البروسي ضد الكهنة العصاة .

بسمارك يعلن انه ليس هناك سوى حزبين : الحزب الذي يقبل الدولة ، والحزب الذي لا يقبلها .

ان حذف الفقرات الخامسة عشرة والسادسة عشرة والثامنة عشرة من الدستور البروسي ينال الموافقة .

وبذلك فان الكنائس البروتستانتية تخضع للدولة ؛ هذه الكنائس وحدها ؛ الكنائس الاخرى تدافع عن نفسها .

٣١ ايار - اصدار القانون عن حل الرهبانيات . وهذا ما يجهز على الامر . ابتداء من هذا الحين ، فان بسمارك يتخذ موقف الدفاع .

ان اسقفيات عديدة شاغرة هي فقيرة ؛ الكاثوليك يصمدون ، وغالبا ماتضرر الحكومة الى غض النظر .

١٨٧٥ - الصيف - مورينجن •

١٨٧٧ - فولك يترنج . لكن فيرشوف هو الى جانب Kulturkampf ابدا . وفي المجمع البروتستانتية يسود الاتجاه التقدمي القديم ؛ يؤيد غليوم هذا الاتجاه : حتى بين المحافظين ، نجد أعداء لـ Kulturkampf .

١٨٧٩ - الوسط يفوز بالاغلبية البرلمانية . فولك يسقط

في آخر شهر حزيران - في عام ١٨٧٥ ، توفي البابا . ان ليون ، خليفته ، اكثر مسالة : تجري المفاوضات : في تموز ١٨٧٨ ، يجري القاصد الرسولي مارسيليا مقابلة مع بسمارك في كيسنجنج ؛ لكن الصراع يستمر بين الوسط وفولك : ان الوسط سوف يكون حزباسياسيا بمبادئ سياسية . يأتي تحالف الحماية الجمركية . فولك يسقط . في مكانه بوتني : تبدأ سياسة أخرى . في خريف ١٨٧٥ مفاوضات بين بسمارك وجياكوبيني : بدون نجاح . لكن بوتني يواصل سياسته القائمة على الدين ؛ وانه ليزيدها لينا .

اعادة انتخاب Landtag في تشرين الاول ١٨٧٩ . تحركات شديدة في الاحزاب .

الليبراليون يفقدون ٨٨ مقعدا لحساب المحافظين .

١٨٨٠ - ٢٤ شباط - يتراجع البابا بشأن نقطة تفصيلية بخصوص « واجب الاشعار » ؛ وان الحكومة التي لاتعارض في ذلك تطلب من Landtag الاذن بعدم تطبيق قوانين ايار .

١٨٨١ - الخريف - تنازلات جديدة من أجل التهيئة لانتخابات الريخستاغ .

١٨٨١ - تشرين الثاني - في الريخستاغ الجديد ، ينجح رجل من الوسط كنائب أول لرئيس الجمهورية ضد الليبراليين . بسمارك يعتمد من جديد على الوسط ويتملق الفاتيكاني .

١٨٨٢ - **كانون الثاني** - Landtag بروسي . اقتراحات
جديدة لنزع السلاح من قبل الحكومة ... إلغاء كهنة الدولة
(هذا شيء مبتذل) وامتحان الشعائر .

١٨٨٣ - **الصيف** - تنازل جديد من جانب الحكومة .
فبعدها لم تتمكن الحكومة من بلوغ أي مأرب من الإدارة البابوية،
فقد فازت الاغلبية بسبب القانون الذي اصدرته عن الكنيسة ،
اذ سحب الوسط والمحافظون الثقة منها : انها تعلن انه اذا لم
تكتف روما بذلك ، فان « **واجب الاشعار** » سوف **يرفض كليا** .

وبالمقابل ، يسمح البابا للاساقفة ان يطلبوا من اجل
كهنتهم الجدد اعفاء الحكومة المتعلق بتحصيرهم .

في الخريف ... اعادة ضمانات الدولة في **كولونيا** : وهكذا
فان القانون لا يطبق بعد الآن الا في بوسنانيا . ولا يبقى من
Kulturkampf الا الاضطهادات بحق البولونيين (١) .

(١) تنتهي المذكرات هنا . وقد نشر برنشتاين فيما عدا ذلك **مخطط**
انجلز المنشور في الصفحات التالية ، ومملا ريب فيه انه موضوع من أجل
الفصل الاخير .

مخطط

١ - ثلاث طبقات

طبقتان صغيرتان ، احدهما في حالة انحطاط والاخرى في حالة الازدهار ، والطبقة العاملة ، التي لاتبغى سوى اللعب الشريف البورجوازي . وبنتيجة ذلك التحايل بين هاتين الطبقتين الاخيرتين ... لكن لا !

السياسة :

١ - توطيد سلطة الدولة ، وبصورة خاصة جعلها مستقلة ماليا (تأميم السكك الحديدية والاحتكارات) : وكذلك الامر بالنسبة الى شرطة الدولة والقضاء المدني .

« الليبرالية » و « الوطنية » ، ان الطبيعة المزدوجة لعام ١٨٤٨ تنتقل ايضا الى المانيا في ١٨٧٠/١٨٨٠ .

كان يجب على بسمارك ان يعتمد على الريخستاغ وعلى الشعب ؛ ولذا كانت ضرورة الحرية التامة للصحافة ، والكلام ، والاجتماع ، وتشكيل الجمعيات ، ولو كان ذلك لمجرد التوجه .

١ - البناء .

٢ - من وجهة النظر الاقتصادية ، قانون نقدي رديء منذ الآن .

ب - من وجهة النظر السياسية . اعادة انشاء الدولة البوليسية وقوانين قضائية ضد مدنية ، نسخ رديئة عن القوانين الفرنسية . الارتباك في مجال القانون المدني . ان المحكمة العليا للامبراطورية تشكل الخاتمة .

٢ - نقص الافكار المثبت بالصيائيات او Kulturkampf الكاهن الكاثوليكي الموضوع تحت سلطان الدركي والشرطي ، والاهانة الموجهة الى بسمارك . ابتهاج البورجوازية - ياس - نحو كانوسا . حزب بسماركي بدون موارد .

النتيجة المعقولة الوحيدة : الزواج المدني !

٣ - اختلاس وانهيار مالي . مشاركته . حقارة الارستقراطيين الاقطاعيين المحافظين ، الذين لا يقلون لؤما عن البورجوازيين .

٤ - يتحول بصورة تامة الى ارستقراطي اقطاعي .

٦ - جمارك حماية . شرط البورجوازيين والارستقراطيين الاقطاعيين : هؤلاء يفوزون بحصة الاسد .

ب - محاولة تشكيل احتكار للتبغ .
ج - الاختلاس المستعمري .
هـ - سياسة اجتماعية على الطريقة البونايرتية .
آ - القانون ضد الاشتراكيين : سحق الجمعيات والصناديق العمالية .

ب - اصلاحات اجتماعية طفيفة .

- ٣ -

٦ - السياسة الخارجية :

خطر الحرب . نتائج الالحاقات . زيادة قوات الجيش .
خدمة السبع سنوات . اذا ما انتهى الزمن ، عودة الى طبقات
ما قبل عام ١٨٧٠ من اجل ضمان التفوق لبضع سنوات اخرى .
٤ - النتيجة :

آ - وضع ينتهي بوفاة رجلين : الامبراطورية بدون امبراطور!
البروليتاريا المدفوعة الى الثورة . امتداد الاشتراكية الديموقراطية ،
كما لم يسبق لذلك مثيل قط ، بعد اعفاء القانون عن الاشتراكيين .
الفوضى .

ب - سلم أسوأ من الحرب كنتيجة لذلك كله ... في أفضل
الاحوال ، او ايضا حرب عالمية .

المحتوى

٥	مقدمة المترجم
٧	الفصل الاول
٢٠	الفصل الثاني
٣٥	الفصل الثالث
٥٣	العنف والاقتصاد في انشاء الامبراطورية الالمانية الجديدة
٥٦	١ - مطامح الوحدة وفرصها حتى عام ١٨٦٠
٧٦	٢ - « الرسالة الالمانية » لبروسيا. العصبية الوطنية وبسمارك
١٠٠	٣ - التنفيذ : ١٨٧٠ - ١٨٧١
١٤٦	٤ - ضم الالزاس واللورين
١٢٨	٥ - بناء وبنية الامبراطورية الالمانية الجديدة
١٥١	حقائق وتواريخ
١٥٦	مخطط

وافقت وزارة الاعلام - مديرية الرقابة على طبع هذا الكتاب
وتداوله تحت رقم ٤٦٧٨ تاريخ ١٩٧٣/٣/١ وانتهى طبعه بتاريخ
١٩٧٣/٥/١ .

ان العنف مولدة التاريخ

هذا ما يقوله كارل ماركس ، وهذا ما يقدم فريدريك انجلز عنه ، في هذا الكتيب ، عرضاً نظرياً شاملاً ، بالإضافة الى دراسة تطبيقية عن الدور الذي يلعبه العنف في التاريخ ، وذلك في حالة حسية هي تكوّن وبناء الامبراطورية الألمانية الجديدة التي أقام أسسها بسمارك ، وقد عاصر انجلز هذا البناء بمختلف مراحلہ وتقلياته ، بحيث يعطينا هنا تحليلاً عميقاً لعله يخالف كل المخالفة ما نقرؤه في كتب التاريخ الاخرى عن بسمارك ونشاطه ودوره في إنشاء المانيا الحديثة .

ان العنف هو الصفة المميزة لجماع التطور البشري ، وقد بلغ أوجه في عصرنا هذا حيث يمكن لتطور الاسلحة الحديثة أن يجعل من العنف ليس مولدة التاريخ فحسب ، بل حفار قبره . ومن هنا كانت أهمية هذه الدراسة من أجل فهم الخاصية الاساسية لتطور الإنسانية .

التوزيع في الاقطار العربية

دار دمشق : دمشق : شارع بور سعيد : هاتف - ١١١.٢٢ - ١١١.٤٨

السعر : ٣٠٠ ق.